

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب: حدیث بر خاتم نبی

مؤلف: آقاي سيد محمد صادق طباطبائي

جلد: (۵۷۵) از کتب (خط) اهدائي

شماره ثبت کتاب: ۳۱۲

۱۲۴۴

خطی اهدائی	کتابخانه
۵۷۵	مجلس شورای اسلامی

۵۷۵

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب: مدتی برینج می

جلد: (۵۷۵) (۱۱ کتب) (خط) (احمدی)

آغاز سده هجری: مطابق با تقویم غریبی شمسی: ۱۲۱۲

شماره ثبت کتاب: ۴۵۱۲

۸۶۲۸۷

خطی اهدایی

کتابخانه

۵۷۵

صلوات من القوا بعد الشرع من الخا خرماء قال وسند كرم محلنا مل طه وحسنه من الواجب لو
 تركه ان يكون انما فعله فعل بطل صلواته ان لا قال في كرم بعد ما ذكرنا عن ريب البعض لا يصح
 في ذلك فعلا بطل الصلوة لو استعمل بالاذكار والابر والسلام وهو من مشرب الجاهل
 الامر في النهي في الصلوة كما سبق والاصح عدم البطلان وبتركه وده انتهى اقول القول بطلان
 ينفي على القول بان الامر بالشئ يقتضي النهي عنه وعدم جواز اجتماع الاخر والنهي وكون
 وجوب الرد فوريه وكون الواجب القوي واجبا بعد انقضاء زمان القوي بطلان الا اذا انكبه
 في خصوص زمان القول يكون باطلا بخصوصه وقيل بطلان الصلوة بترك الرد النهي
 المقتضي للفساد وفيه عرفت الثاني وجوب الرد فوريه والظاهر ان لا يصح ان في ذلك
 وهو الظاهر اسند لنا على الوجوب في المقام الثالث قال في كرم والنهي لا يكره السلام على المصل وقيل
 الخلاف من بعض العامة واخرج بعضنا انما دخلتم بيوتنا فسلموا على انفسكم قال هو عام وفي النهي فاد على
 ذلك بان النهي سلم على اصحابه فز عليهم اي فز بترك عليهم اصلا ومن شرح حديثه انه فعل ولا
 يكره السلام على المصل لقول الباقر في حديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا دخلت المسجد والتاس بصلواتي
 وسلم عليهم واذا سلم عليك فردد في فعله وفروقه حديثا وانتهى ويكونان من التناقض
 بين المصلين وان من مضطرب ويشتوش خاطره او يكون من اهل الاضطراب يكره ان يتأخر في
 التواضع لولم نقل بالحرية بل علمه هذا ورد المنع في بعض الروايات مثل ما في كرم لا يستأذن عن
 الصلوة انه قال كننا سمعنا النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول اذا دخلت المسجد والقوم يصلون فلا تسلم عليهم وصل
 على النبي ثم اقبل على صلواتك المحدث وغير ذلك مع احتمال التعمير والافتاء ثم هذا الرابع
 انما سلم على المصل بقول سلام عليكم يجب ان يكون الجواب متلفعا يجوز الجواب بغير السلام
 نيب للمسلمين على الشيعه ومن الحق هو هذه هيا الاصحاب فان الشيخ وهو من المأثره
 من الاختيار فان الطائفتين الشيعه والشافعيه بين المسلمين وهو سلام عليكم وسلام عليكم و
 السلام عليكم والسلام عليكم تجيب الجواب متلفعا مع ان السلام عليكم ليس بآية سلام عليكم وشبهه
 فانما رد كان سلام عليكم اكثر مفاضا وتخفعا مع كونه موافقا للقرآن ولذا اخش بالذكر
 في كلامهم المرفوع والشيخ وغيرهما وخوبه الى الشيعه والشرطي قولهم انما سلم السلام عليكم
 فامد مودعا الغالب فلا عبره ببعضهم فندبرنا فعله بعضنا خرف عن ظاهرا اصحابنا ان
 السلام يتقدم عليك وعليكم تسلم صحيح وجوب الرد فاسد مع اننا نطلع على ما نقله من ظ

كثير يخرج الفعل الكثير لما خرج من الصلوة انما خرج فاعلم ان كونه معلما بسيما اسم الصلوة فلا يخرج
 حقيقة منها انتهى اذ في الشرع بها التماس الى عرفهم فيها يكون للناس عرف واصطلاح فليكن ذلك
 شكهم مع مخاطبة ما يحكم معهما هو مصطلح عليه بينهما لان لم يبين خبر بالقرينة العلة من ذلك
 المصطلح وان كان اصطلاح المتكلم غير اصطلاح المخاطب فلم يعرفه المخاطب فان شكهم معهما
 هو اصطلاح ذلك المخاطب لئلا يخفوا لآخره بالجهل والتكليف بما لا يطاق فاذ لم يكن المخاطب
 اصطلاح اصلا كما هو الحال في العبادات لا طريق لهم ان معرفتها مطبق في محمول عند هم مط
 تكليفهم فكون ان الامر بالعلاقات الصلوة اولاد في اعرافهم من الشرع انما يكون من الصلوة فمن
 اين يدعون انهم مضى بالصلوة مبطل ايها ام لا فضلا ان يعرفوا ان ثبوتها لا يضر وكثيرا
 يضر ولا طريق لهم الى معرفة ما يضر الصلوة بالمرء الا من جهة الشرع لثبوتها عليه بالقرينة
 فان ثبوتها اذ علمنا من الشرع ان الامر بالعلاقات ليس من الصلوة لا حرم يكون حال اشتغالهم
 معلى لانها لا يغيرها هو من الصلوة قلت بغيره واكتاب دليل من القليل بطلان صلوة من غير
 مؤلف على الكثير ان نظرا الى غير موضع السهر ومثلا لغير من الصلوة ومع ذلك لا يفرجنا عن
 الصلوة بالبسطة فان ثبوتها لغير من الشرع ان ثبوتها ما هو خارج عن الصلوة غير يخرج عنها
 بخلاف الكثير منه والعلة والكثرة معناها معرفة ان يخرج الشرع الى العرف كما هو الحال في كثير
 الشك وغيره ما ذكره في ما بعد كثير عرفا وهو كونه ثلثا فاقول ذلك لم يوجد في حديث
 من احاديث العامة والحاصل عندنا ان الفعل الكثير بل ولا لفظ الفعل القليل بل لا يجرى اليها
 بغير ايجام ولا يثبت كماله بالبدن والى الامام من الحوالة الى العرف سيما بالحوالة الى
 ذكره ان ثبوتها اذ عرف من الشرع ان الامر بالعلاقات ليس من الصلوة وعرفنا ان الاجماع ان ثبوتها
 لا يضر الصلوة وما يتكامل لا يكون جازعا عنها بخلاف كثير يعني او تحق ذلك في الصلوة
 بالثبوت الذي ليس عرفا كثيرا بالكثير العرفي يكون عرفا عن الصلوة مضى بها مبطل ايها
 قلت هذا انهم شكوا انهم في الصلوة الى غير الموضع الذي عما سيجب ان نظرا فيها
 البراءة وفي ثبوتها ما يذهب بمراتب لا يجمع لا يكون مبطل ايها عند هم كما ان لو ثبت العقيدة
 بما يذهب العقول لو ثبت فيها يكون مبطل ايها وان كانت فعلا واحدا عرفا فان ثبوت الفعل
 المراد من العرف عرفا للشرع وبعد صدق الاسلام ومعرفة الشرع من الامر الذي يخرج
 المصلي عن كونه مصليا في عرفنا للشرع بحيث يصير معرفتنا لنا وحكما يرجع اليه ومع ذلك

يكون ذلك ثابتا من الشرع على ما لم يبق بعد المحطرات ذكرنا من ان كل اثنين من الصلوة و
 الاثر ففعل فيها اذ امره بغيره في غير القليل مع ان الشرع فيها ومثله وان لم ومن
 لا يقد مع وجوب القليل عليه ولا يمكن ان يقد لا يخرج ان كون ثوابا حجة فيه ما فيه
 بالاولان ثوابا هو قول الفقهاء وغيره عرفنا الكلام فيه وعرفنا الكلام في بيان مع
 غير القليل استنباطا من القليل الصادقة عن السليبي في الاعصار والاصحار بحكم الخروج
 عن الصلوة في ثوابا ثبوت النبي صلى الله عليه وسلم لا يقد عدم خبره لها مثل حديث في الصلوة وان
 الحديث كالا سجد ونفع وكذا في ما يقع ما صدق عن الرسول صلى الله عليه وسلم من تقدم اليها من الثواب
 في حديث السجدة في القبلة وحكا بمرجوع فمعرفة وغير ذلك ما سنعرفه وغربا من خبره انما يحصل القليل
 في المقام في ثوابه مثل الامانة وقيل للوذا من الحيرة والعقرب وقيل لها ثبوتها على العلة
 وثلا لا يكون الخبر منه كادود وما يخرج من حلال الانسان وقيل العمل والبرقوت وقيل ما اصاب
 الشيب من الزمان ما لم يخرج من القبلة وشكهم وحدا لله على العطاء ورد السلام بمثل في
 كثره اذ علمنا على ما ذكره على الركعات والشيخ ما لا يصحح والاشارة باليد والتمتع وضرب المبركة
 على ثبوتها روى الخبر بالحصول عليها لا في البسطة وضرب الجارية البسطة على حال الشهادة في
 العشرة من الاربعين وسميها على الاسر ولدين العائذ والودي ومسح الجبهة عن القاضين
 بعضها ذكر والثاني ان يكون الثلثة مبطله وان الثلثة المبطله يادها الحظا لثبوتها على ما لا يكون
 الحنفية كثر ما لا يصحح في سجدة وحده فلا يرضع الا بطلان على جواز ثبوتها الركعات بامانة
 له التحقق في المقام هو انما مكلفون عند دخول الوقت بعبادة معينة لثبوتها الان صلوة
 فان ثبت كونها السجدة الاذكان والاشارة العلوية وثبوتها بين الحنفية للشرع غير فيها
 ثبوت ثبوتها بلك الاذكان والاشارة تكون متممة خارجين عن عبادة التكليف فتكون
 صحيحة وان وقع فيها ما لا يكون من الصلوة الا ان يثبت ثوابها من دليل
 شرعا جامع او غير فاجعوا على ثوابها يكون مبطل لا غير لان ثبوتها الاثبات
 ابرأ وحديث حجة وان لم يثبت ذلك لم يعرفنا ما موبه فلم يحقوا لامثال التجرد الاثبات
 بالاشارة المذكورة فيكون الاصل عدم الصحة وعدم الامثال الاثبات في الصلوة
 والامثال وعدم معرفة ثوابها موبه باسباب متقدمة وهي ان يثبت كونها السجدة
 الصحة السجدة بجميع شرائط الصحة كما هو لا يجرى بالنظر الى اقله مثل التبادر ومعرفة

السلب وغيرهما ما ذكرنا في موضعنا ولم يثبت لا هذا ولا ذاك او ثبت كونهما اسما مجردا لا
والاخر اذ المعصية لكن لم يثبت الحقيقة الشرعية ولم يكن فرضه معتبرا لاداء المصطلح
عند التشريع كما هو الظن من صاحبك وموافقا وبيننا الحقيقة الشرعية ايضا او
يكون الحقيقة الشرعية فرضه ومبني على اداء المصطلح عليه في كلام الشارع كما هو
الظاهر من الغايات للحقيقة الشرعية لكن احتل على التقديرين ان يكون من حملة اخر
الصلوة الحقيقة العشرية فيها الحقيقة لظهورها من المنايا كذا لا يخرج
كلام الفقهاء المسمى بهذه القواعد ان لو كان العقل الكسري حيث يخرج المصلي
عن كونه مصليا يكون مقصدا مبطلا لها وهذا ياتى بمدخله ذلك في مذهب
العبادة مع انه في النوازل من الاخبار ان الصلوة تقطع وكذا في الكلام السليم
والقطع فرع دخول الحقيقة الشرعية في ما بينها فيحصل من هذه المذهب ان
والاحلال في بعض المرات لا خلافا لفقهاء في القواعد المعركة كما هو ظاهرنا الب
انهم هذا مقصدا الى نوازل الاخبار في المنايا واما يخرج عن الصلوة مع شك
فيها في كثير من ما في صحيح ابن مسعود ان المصلي لا ياتى حتى يصلو لكن يبتدئ
ما شيا والاعطية وغيرها ان كان خلوة فتم مكران ولو فلا كذا الى غير
وبالحال يكون الاصل في جميع الصور المذكورة عدم صحته وعدم تحقق الامتثال وعدم
الخروج عن عهدة التكليف فيما لم يكن اجماع على صحته ودليل اخر من انما حديث حجة
لان سئل الذر البنية والقول بان سئل الذر البنية لا يكون الا في القعدة البنية
من الصلوة وهذا الشك فيه منها وان الشك في كون الاصل بواحدة من التكليف
قد بينا في هذا القول انما هو بغيرها الا انها ثبوت التكليف من مضمون اجماع قطعي
لم يتجدد ذلك في الاحكام الفقهية واما ان ثبوت التكليف من لفظ صلوا لا يثبت الصلوة ونحو
فالتكليف يثبت بالعبادة التي هي بغير اليد بغير مع ان فرائض صلوا كما لا يثبت اصلها
ببعضها لا تقصدا على خصوص ما صدر عنه لان ثبت صحته غير من اجماع او دليلا اخر
وانهم منع نقضها لاحادها الواردة في جواز قطع الصلوة لاداء غيرها واستيفارها
او وجوبه على حسب ما ذكرنا في الاشارة اليه وكذا مع نقضها او في جزم قطع الصلوة لاداء
مثل ان يكون بين يد المصلي وبين الميزة اربعة خطوات وغير ذلك وكذا اطيع نقضها ما

وردد في منايا ان الصلوة ومبطلاتها كما سئل في بعضها والجواب نقضها لاحاد
في جميع ما ذكرنا وامثلة بكتب كفايا في الصلوة منها اشياء لا تخص ما ورد في
الاخبار بل يحصل القطع بعدم الاختصاص من قاتر كثره الغايات ولا خلافا
كثير منها كما لا يخفى فضلا الى ما لا يحفظه مال السليم في الامصار والامصار وسلوكهم
في عزهم ولا يخفى منها اذ جميع ذلك يستند القواعد التي ذكرناها وبيننا الاصل الذي
اشترط اليه ومركب الاصل في الصلوة التي وقع فيها غير ما عدم المعنى من دليل شرعي
فلا بد من اثبات ما لم يضرها علم بوجوب فسادها من الاجماع وغيره فتقوا اجماع اصحاب
على جواز عدم الكفايات بالاصابع او بشئ يكون معدن الجهد والمصرا ونحوها فيشرط
عدم التلطف بل بمعية في غيره وليس مكرها ايضا ودعا لاجماع على ذلك في التمهيد
على اجماع اهل العلم سوى ما يستند والشافعي وانما ذكرها به ويدل عليه صحة في المعبر
انه قال لا بأس ان يعلى الرجل صلوة بغيرها وما يحصى بحدوده فبعد بطلان غيره ذلك
من الاخبار بالدلالة عليه وفي الصحيح من ما يروى وهو من العلم من انما عاينا في بعض النسخ
قال لوان يعلى بغير في صلوة كان عنده ماواه وفي الصحيح من انما يروى عن مسعود قال
سالت ابا الحسن فقلت صلى فربما لم يفرجها بغيرها ما صحتها الى ان قال لا بأس وفي الصحيح عن
الحسين بن ابي السلافة عن العلم عن الرجل يركع الجنب والعرب وهو يصلي المكتوبة بغيرها و
في الصحيح من ابن مسعود عن العلم فربما يصلي بغيره مرفق مؤتمرها بغيره ان كان يلبسها وبها
خلوة واحدة فليحط واليقطها والا فلا وفي حصة المجلس باولهم ما شتم من العلم عن
الرجل بغير البنية والبركة والذباب في الصلوة استغنى صلوة وهو مرفق لا
وفي الصحيح من ابن عمر عن ابي الوليد في رجل التفت فاعلم ان لا يقطع فقام في طاعة
الله عز وجل فطلب ردفه في صحيح علي بن حنيفة عن اخيه موسى عن الرجل يركع بعض
وهو في الصلوة قال لا بأس ان يركع الرجل طرفة الى السماء وهو يصلي وفي صحيح المجلس عن العلم
من الرجل صلى برك وهو في الصلوة قال لا بأس وفي صحيح ابي عن العلم قال سالت
ابن عمر عن الرجل يركع في الصلوة اذ صلى بها عاتية فقال نعم فذكر ان ابو جعفر يقول ذلك
وفي صحيح مسعود بن عمار عن العلم عن الرجل يركع في الصلوة قال لا بأس وفي الصحيح
الحسن بن ابي العلاء عن العلم عن رجل يقوم في الصلوة فركع العلة قال فليد فنها في

الحديث مع ان اجماع المتكلمين حيز الخبر المتكلمين في محلهم فافق من قولهم اقف
 على دواير تدل بمنطوقها على التطللان الصلوة بالفعول الكبرى لكن ينبغي ان يولد بهما حتى
 به موصوفة الصلوة بالكثرة لا هوذا خبنا والمبني فيها فافق الاصل على موضع التبين
 وان لا يفرق في تطللان الصلوة بين العهد والصلوات في الفاعل اذا اجماع المتكلمين على
 الخبر وما ذكره من عدم وقوعه على دعائه فافق فافق لا يجيبان يكون ذلك لا بد
 يلتزم الفعل الكثير بلا شبهة في قولهم ان كان بين وبين الحية خطوة واحدة فليخط
 وليخطها ولا فافق وضع الفاعل ان يكون الاذن من الخطوة فضلا كثيرا مضافا من
 الصلوة بخلاف الخطوة الواحدة وكذا في صحته جازع عن الصلوة كافي بآثاره
 اخبره كافي قال اذ اكدت في الصلوة الغرضية فافق فلا مالك فلا يفي وبشر مالك
 عليه مال وجبته فافق على نفسك فافق الصلوة راتب التلزام وبشر مالك فافق الحية
 وهذا وضع الدلالة على ان الذي عند الفاعل فعل كثير غير الصلوة فافق بالقطع
 لانها اقل في مضمونها بل فافق لانها بشرطية فافق الحية واخذ التلزام والفرع اقل من
 الصلوة بالكثرة وبشرطها غير متلزم لربما فافق الحية وبشرطها من الروايات الظاهرة
 في تطللان الصلوة بعدد ودفع في شأنها غير متلزم للجماع بالكثير بل فافق
 الظهور بل تلقى خلافه في صحته على ان يفتن عن الفاعل ان الجائز والوافي والفي
 لا يتفقوا الوضو الى غير ذلك والفرع سائر وقوله لكن ينبغي ان يكون هذا مبرح في كون
 الاصل في الصلوة المعنوية بنية الفاعل والشئ هو الاجماع وهو ثابت في الماحضة
 ان هذا الاصل انما يؤول الى كون الصلوة الواضحة في كلام الشرع هي مجرد الاركان المعنوية
 من غير مدخلية بنية الفاعل في ما يثبتها وقد عرفت الكلام في ذلك شرعا ومع
 ذلك انما وصورة الصلوة فرع كون الصورة داخلية في الماهية وعلى تقدير الدخول لا بد
 من التبين بالبرهان من جهة تلك الصورة فالاصل عدم الصلوة كما ذكرنا خلافا للباطل
 اه اذ عرفت ان الاجماع والنفاض لهما مفعول واحد وظاهر المعنى الجلي في منتهى ما لا ينافي
 عهدا منها وبشرطها لا بد من مالا يبراه الفاعل فيكون له علم بان فافق
 ما كان فافق فافق باطلا لا لا والشرب بالسيول كانوا يقولون باطلا الكثير المخرج مارة
 عن كون مصلها فافقهم وجب لكن الظهور من ان لم يلق عدم الظهور كالا فافق على المص

بكله وبالحال عام لا يخرج حتى يلازم من القول انما يظهر لان ما خويل يظهر لنا الدخول
 في الفعل الكثير وكوبنها ساطعين من هذه الجهة لكن يقول اعمل كل واحد منها فعلا كثيرا بالنسبة الى
 الصلوة لان من اكل وشرب يقال في العبادة غير موصى للمعرفة من عدم ضبط الكثير المطلق ويعرف
 الفاعل في كل شكل في المقام وبه يفتى عدم الاشكال في عدم كونها ساطعين وخروج من الجعلي
 لا يبرهن كلاهما في قولهم ما ذكره وكذا اجماعهم في قوله لا اجماع وكذا الحال فيها قال بعد ذلك
 اما لو بقي بين سائر شي من العبادة في الصلوة لم يفسد صلوة فافق لا واما لانه
 لا يكون الخبز منه فكذلك ان في قوله ولم يلعبها الا في الصلوة لا يفسد صلوة فافق لا في قوله
 فافق لا لان قوله وكذا اه فافق عدم الخلاف في عدم جواز اجماع الفاعل في حيث
 فيها كونها فعلا فافق لا فافق من ان الفعل القليل غير الصلوة فافق لا واحدا فافق فيه
 الا الشرب اه الباطل غير صحيح ومعاينة الموهبة لا تتغير عن اذ يد من خطوه مع ان
 ثلث خطوات فعل كثير عند سائر الاثبات مستمرة بين الاصحاب ظاهر فافق ما في مودها
 متعين لعدم اجماع الركب والبسط الذين بها تحقق يتبع النشاط ويدعي ليس في
 فافق لا وهو ضيق وهو من وجه ظاهر لصدق في غير هذا القول الكثير
 عليه ويحذفه الضرب فافق من فافق لا مطلق الصلوة بل جازي فافق لا اجماع الفاعل
 وبشرطها والنسبة الى الذي عليه صحته ان يجرى عن رطب سمعه يقول النبي في الصلوة
 لا يفسد الصلوة ولا يفسد الوضوء لانه يقطع الصلوة الصلوة الذي فيه الغفلة ويحذف
 فافق لا براهيم عن الغفلة قال الغفلة لا يفسد الوضوء ولكن يفسد الصلوة ودواير سائر
 عن الصلوة هل يقطع الصلوة قال لا ليس في الصلوة وتوابعها سائر عن الصلوة
 واما الغفلة فهي يقطع الصلوة ويحذفها ودواير الحية من رطب سمعه يقول النبي في
 الصلوة ولا يفسد الوضوء من الروايات عدم فافق لا الشرب اه هو اجازي بغير يظهر منها
 ابن التميمي قوم من الصلوة كما يظهر من المعرفة والفاسوس فافق لا في المنتهى من قوله يجب عليه
 ثلث الفصائل في الصلوة الا التيمم فافق لا بطل صلوة يكون ان يكون من باب لا يفسد
 الى الكامل بل هذا هو العلم من كلاهما لا يفتى على التام وكيف كان الظاهر لاخباره
 الفضا وبما يخص الصلوة في الغفلة والتيمم ومقتضى ذلك كون الغفلة مستندة
 للصلوة والتيمم فافق لا يظهر من الفاسوس ان فيه الغفلة التي يجمع في الصلوة فافق لا

التيك والحيثية واعلمها برعيان الما من واحد بان سلة العفك لا يحصل الا بالترجيح كما هو
 الشاهد عامة فمما يصعد في واحد ويختل في نفسه من حيث لا يدرك من ان لا يشك في
 مع ذلك لا يمكن ان يكون ترجيحاً مع نفسه من حيث لا يدرك من ان لا يشك في ذلك
 بان يحكم بان يكون في العفك لا يفرق في الاطلاق فيها الما لا يفرق في العفك في العفك
 في العفك معروف وهو ان يقول في نفسه وعلى هذا يعني ان العفك في نفسه كونه في الاختيار
 والفتاوى وعدم معرفته حكمها اصلاً من لان الذي يحكم بالعباد ان العفك بالترجيح
 ليس بعبارة في نفسه بالذات والهاء بل في العفك كك مع الترجيح وفيه فالباب من
 في نفسه لان يكون من صاحب العفك من نفسه في الترجيح كما هو في الترجيح في السعال
 وعن مركز دفع البطن بالفرار في امثال ذلك لكن يبقى الاشكال فيما ذكرنا من تحق في واحد
 الا ان يكون بانفسهم فان الفرق بين التيسر والعفك هو الترجيح وعدم كونه متعلق
 المرفوع من العرف وبخلاف ما صرح به من الاصحاح اربع في البعثان العفك في العفك
 الشغل في العفك الصوف فان لم يكن فيه ترجيح ولا شبهة عندنا في شرح دافع العفك
 في العفك في سلة العفك والملا هنا مطلق العفك كما صرح به المصنف في هذا الكتاب و
 لعل ملحة الشئ وقد عرفت حاله ولعل في سطره لا ما ذكرنا من ظهور كلام الفقهاء في هذا
 العفك فيها وتكون التيسر معناه ظاهراً وفيه الخلاف بالاختلاف في معنى العفك
 لكن متى ذكره وبه والشبه في كره عرفة التيسر بالاصوف لمرن العفك في نفسه لا
 ان يكون كل ما فيه صوت منه في نفسه كما صرح به في فتح القيد في ذلك العفك ولعل بنا فيهم
 على ان العفك في نفسه في ذلك وان مقدم على العفك في الترجيح او يعلم بان العفك
 الثالث من الاختيار ان سلة العفك هو العفك في نفسه فانه لا يمكن ان يكون له صوت و
 اختيار الحكم فيه في نفسه على الجلي والاصل في نفسه في نفسه وفيه ان الاختيار وقادري
 الاختيار باجمهم كما دل على سلة العفك في ذلك على عطلا العفك فيها وفي التيسر
 ولان لا يفرق التيسر اصلاً بحيث لا يبقى ما يلزم على من لم ينف في امل فيها فعمل العفك
 الذي له صوت واختلاف التيسر فهو خلاف ما فيهم يظهر من العرف في ارجح البصير
 ان بعد ما نقل الاختيار الذي في التيسر لا يقطع الصلوة من نقل الاجماع عن جليلين
 الاصحاب لا يقطع الصلوة اصلاً ومعلوم انهم العفك في كره وبه والشبه في كره

فما نقل الاجماع على عدم بطلان الصلوة بالقيم بالقيم الذي ذكره وشبهه به و
 هو ان لا يكون له صوت فيكون الاجماع الذي ادعى على بطلان الصلوة بالقيم في الاصل
 ابطالها بالقيم الذي له صوت من جهة تفسيرها وحصرها وبني سلة العفك في نفسه
 مع ان قوله ولا اصل في نفسه ما عرفت من ان سلة العفك في اشكال المقام بل العفك
 ان سلة العفك في نفسه في سلة العفك في نفسه في سلة العفك في نفسه في سلة العفك في نفسه
 به اشهر في قوله كذا عند علمهم في ذلك ولم يثبت علمهم في السابق ومع ذلك حكمه بحكم
 التيسر من العفك في السوء لا يحج عن تا مل لعدم البناء لكن الاطلاق منصرف الى الاشياء
 الغالب لان فرض وقوع العفك في الصلوة حال التيسر لعل لا يحج عن علة بل التيسر
 صوة الوديع وبغير اختيار والحمل بالمشكلة في شدة صوتهم عن حكم العفك فيها
 اما من علم المشكلة وهو بان يصل ومع نفسه عدا واختياراً في عدم بطلان الصلوة
 فلم يبق الا ان يفرق المصنف بين الحكم الذي علمه وعرفه ولا يحمل العفك في نفسه لان يكون
 منسباً الى الحكم في سلة العفك في الصلوة ولعل لا يحج عن علة في عدم بطلان الصلوة
 ذكر ظهر حكم ما صد وبغير اختيار من علة ملاعب وبغيرها من انراهم سلة الصلوة بل
 هو العفك في الصلوة لان لا يمكن ان يفرق من جهة عدم اختياره وبغيره من كونه متعلقاً
 بينا صاحباً وقرن ظهر بان ما لم يفرق من انراهم من جهة عدم الاختيار يكون كذا
 وكذا البكاء من خشية الله لا يقطع الصلوة وان نطق فيه بغيره من فصا على وان
 كان لا مودعاً بطلان الصلوة وان لم يطق بغيره من عند علمنا وفي ذلك هذا الحكم ذكره الشيخ و
 جمع من الاصحاب وقا صرح بان يفرق عليه في وفي المشي قال ان كان صوت من الله وخشيت
 من ان لا يقطع الصلوة ولا سلة وان كان لا مودعاً بطلان الصلوة سواء عليه عليه
 اكلوا سلة عليه في نفسه في قوله نعم واذا علم بانراهم من خروا سجداً وبكياً ووداعاً
 الجهر من ياتي بغيره قال ان ياتي في سلة العفك في الصلوة وانراهم من البكاء ولا يفرق
 فليان الصلوة وحركته بالبكاء والقن بالبكاء من حساب الله انهم كالبكاء من خشية الله وكالبكاء
 شوقاً او سروراً من الطاعة وشهوة وخشيت من البكاء من خشية الله ثم يمشي ما هو
 من خشية الله من قوله في الفرائض عشرة وعقها وصدق الصلوة في سلة عن مسعود
 ابن يونس انراهم الصلوة عن الرجل يفتيا في في صلوة الفريضة حتى يبكي قال في فريضة عين لرواه

في سبيل

وما اذا كان ذلك في عرفة وكل حين باكثر يوم النية الا انما عين عين بكت من خشية الله
وعين عفت من عباد الله وعين بافت ساهوا عنه وفي في سبيل بطريقها المعبر السعيد عن سعيد
بائع السائر ان قال الله انما جعل في الصلوة فقال حج ولو مثل ما سألنا بالعبادة من
الاخبار وفي قال يد فدان البكار على الميت يقطع الصلوة وروي الشيخ بسند عن ابن جعفر
قال سالنا الصم عن البكار وان كان تركه فصلوة فاسد البكر والسند صحيح فاما في الامتناع
فلا اجماع المنقول بل الاجماع الظاهر والملاقاة النفس والفتنة والتميل البكر الما في المنع
والاخبار بما ذكره في كلام من استشكل في ذلك بالرواية المذكورة من جهة ضعف
السند فلو لم يرد في حديثه ان يرد البكار ما كان فيه غشاب وجوب لا يخرج الدع استقام
على موقعه فانه انما يرد في حديثه انما يرد في حديثه انما يرد في حديثه انما يرد في حديثه
ايضا انما على حديثه ذلك طمأينة كره عندنا جمل على انما يرد في حديثه انما يرد في حديثه
الصوت والنجيب مع ان النجيب والصوت لعلها عا فان عن خيفة البكار والفتنة ان سطر في ذلك
الى ما ذكره من السند في كون السبيل هل هو البكار الحمد المقتض وان المقتض لعلها
هو خروج الدع والحمد وهو النجيب مع ان البكار اشبه بالحمد ولا يخفى ان ما ذكره خلاف ذلك
وهو عدم على الخبر وخلاف ذلك في الاحزاب فان احزابهم لم يشترط في ذلك الا انما يرد في حديثه
اصلا ولا اشكال من ذلك وفي واستشكل ان كان اللان لم يعلم في العروة ما سبيل في مقام
دعوى الله اجمع ايضاً لم يشترط ذلك مع ان ما ذكره انما في العروة في الصلوة واستشهد على ذلك
بالادلة اصلا لعلهم من كذا بالالف منه وكذا بالباء ايضاً لم يعلم في العروة ما سبيل في مقام
ذكره فلا خلاف بل وكذا اشهر بالتاموس على ترك المقتض وكلايه مخرج في عدم غيره فلا خلاف
مع ان الاشكال ايضاً يقتضي المنع لما عرفت من ان شغل الذم في العروة يقتضي البرائة البقية
والفتنة بغيره في البكار من خشية الله ما ورد في بعض الاخبار من ان الانسان اذا استنوى
البكار لله نعم ولا يحصل له رتبة وخروج ومع ذلك في سبيل الله ونحوه بما وردت في قوله
وخروج الدع ويحصل به البكار وقيل على الدع وحصول البكار لله تحسبنا به ونحوه
فيكي الله تحسبنا به ونحوه ونحوه بها يحصل البكار من خشية الله ونحوه بها لكن المعام
لا كان مقام خطر عظم لا بد من حذر وحفظ وضبط النفس عن الوقوع في الخطر ولذا
يكون الاحتياط الاجتناب عنه الا ان يكون من ابد من الله ومع ذلك محتمل اتماماً

مطلون الصلوة به ويكون الاحتياط الاجتناب عنه وط من النفس الصدقة
فيما لا يجعل من جن الامانة لا التفت حتى يرى من خلفه فاطع للصلوة وقال في الشيء
الا لتفات عينا وبما لا تنقص ثواب الصلوة ولا يبطلها وعليه جهوده الفعالة ولا لتفات
الحوار يبطلها وفريضة قال في كره واستدل على الابطال بقولنا لا استقبال الدع
هو شرط في الصلوة والصحيح انما من الباقية ان الالتفات يقطع الصلوة اذا كان بكل
وحسنه عندنا قال اذا استقبلت بوجهك فلا تغفل بوجهك عن القبلة فيعشده
صلواتك فانما الله قال للنبى في الفريضة قول وجهك شطر المسجد الحرام وحيثما كنتم
قولوا وجوهكم شطره واخشع بصرك ولا تنظر الى السماء ولكن هذا وجهك في موضع
مجيئك وفي الاستدلال على ذلك بقولنا لا استقبال وحسنه الحلي عن المصنف قال اذا
التفت في صلواتك مكتوبة من غير فراغ فاعدا الصلوة اذا كان الالتفات فاحشاً ثم
استشكل بان خلاف الرواية يشمل الالتفات بالوجه ويقطع الصلوة مط وقال بما كان
مشهد اطلاق الرواية ان النعمان في ذلك كسنة زادة ونقل الحسنه التي ذكرها
ثم قال وحملها الشهيد في كره على الالتفات بكل البدن لا بوجهه زادة التي ذكرها
ثم قال ثم قال وقد يفتي ان هذا المصنف مشبه بتطوف في دار الحرم على الصلوة
انما كان الالتفات فاحشاً فان الظاهر ان الالتفات بالوجه فاحشاً الى احد
الجا بين اشياء قول الله في محبة الحديث في الصلوة جعل الشرط على سبيل التوجه على
اخره الصلوة لا على سبيل الاتصال فكيف جمع استدل الاول ومع ذلك مقتضى
تعليل ان الالتفات الى ما بين الشرف والمغرب ايضاً يبطل الا ان يقول بكون القبلة
مجموع ما بين الشرف والمغرب وقد ظهر لك في محبة القبلة فانه ومع ذلك ان كان
مجموع ما بين الشرف والمغرب فبذلك لا يخرج بوجه التوجه الى جزء منه فلا يخرج كون الالتفات
الى احد الجانبيين فاحشاً سيما ان يكون الوجه فاحشاً مع غير ما بين الجاهل في المصنف
فالاعتناء من جانب حتى يحتاج الى التفتت مع ان الشهيد لم يرد في مقام الاحتجاج بقوله
المصنف كيف وهو قال بعد عمده هنا فطما بل هو في مقام الانكاف بفناء الملاقاة
حسنه فانه على حاله واستشهد على عدم بقاء التفتت بان الرواية بعينه روى هذا
الحكم بعينه غير مطلق فلا يرد عليه اصلاً مع انه استدل في محبة الخبر على الاحتجاج بطله

في مقام الاطاعة صحبوا في مقام الاستئذان ويكفي حال كل واحد من الاجزاء تلك فكيف يكون
 الجميع صحبوا مقبولاً وانما قالوا على اعيانهم حصلوا الغرض من كذا وقالوا انما نحن نطلب
 الاذن فكيف ينعزلهم الى العزلة ان المال في كل واحد واحد فكذلك مع ان كثر ما استدلوا به
 حاشوا لا ينعزلهم مثلي دعاء الصائمين النبي صلى الله عليه وسلم لا ينعزلهم ويجمع كل واحد
 من الامم والامام الى امر ينعزلهم ويقتضيه امرهم لا ينعزلهم الاخذ من الجميع
 شئ بعد ذلك فلو ان الركعتين الاوليتين والمغربتين كانتا لا يجزى فيهما الشك ومع ذلك
 اجزاهما مثل اجزاء ما يجزى في الشك فيه والحق فان كان شكك في قولك كما مضى فيه ما
 ذكر في مواضع وجوب جهنم السجود وجوباً للشك بين الاربع والحق وجوب عدم
 الخلاف فيه فدل على انه ما وضع ضامداً ما ذكره هناك ما ذكره ههنا من عدم الخلاف
 في وجوب سجدة السجود في كل شك يكون بين الامام والابدية وانما في السجدة وجوب
 فان ما ذكره في ما مضى من عدم ما وقيل من التاخير بل هم متأخر عن التاخير مثل
 التهديد وبعض من تأخر عن بلوغ من غيرهم عدم المؤقتة فكيف مع ذلك يجرى عليهم
 الخلاف مع ان المشهور من الفقهاء وجوب هدم الركعة في الشك بين الابدية والامانة
 حال القيام قبل الركوع حتى يصب الشك شكاً بين الثالثة والاربعه ومنهم من حكم بالهدم
 كونه في الشك بين الاربعه والخامسة حال الركوع ايضاً ومنهم من حكم ببطلان الصلوة
 في الشك بين الركعتين وقال في كونه في الشك حال القيام قبل الركوع بعد سر ويجعل الشك
 بين الشك والاربع ويجعل مقتضاه ثم قال في الشك حال القيام بعد ولو قال لزم
 او ما سبب بطلان الصلوة في حال الركوع لا ينعزلهم في الركعة الباطلة ويعد سجدة الشك
 الباطلة مكانة قال في الشك ثم قال فيه قال الشيخ في قوله شك بين الاربع والخمس هو
 ثم قد وضع على الاربع وليس يجزى اي وجعل قوله هو ثم قال في الشك حال القيام بعد
 الركوع مع انها بعد كذا لا ينعزلهم في الشك في الشك في الحكم بالبطلان بعد
 الاعادة في الشك بين الاربع والخمس حال الانشاء على الاربع انما هو من الاجزاء
 وهي في حال الجلبوس ظهرها على واحد واجل بل ظهرها وكذا حال التاخير في اما
 اصل الغرض في الركعة في موضعين وسنذكر ما فيها الاثبات بالنسبة اليها صلاً وطناً
 على النسبة الحكم الذي كونه الى المحقق الذي هو شئ من حاله وكذا من وانفسه كونه الى

من الركعة الركوع اهل ثم اهل من الشك في ان لا يجزى غير اهل اهل كان الشك
 في شجرة اهل واخاه اهل على غير واحد كما ظهر من حكم نفسه واجمعها واخيه
 على غير وجهه لكن او غيره فقولهم لا يجزى من دون البطلان مشدداً على
 عدم اطلاعهم عليه على ان الشك في كونه ذكر من خلافه لشك المحقق على ان
 على هذا يكون قوله قد لقوا مشدداً كما بل هو مما بخلاف مقصوده بل ظاهره
 فيه ان قوله يعني على الاربع اعني عن ذكره كما اعني عن ذكر وجه السجدة بين
 والشك وغيرهما ولذا لم يذكروا شيئاً منها مع ان العنود انما هو الشك
 والوجود وغيرهما وليس مقصوداً مقابلاً لاهل فاهم منها حتى يصرح بذلك
 ورواه مع ان قوله قد يعني في غاية الظهور في كونه مقصوداً بالامانة وهم
 من غير وجهه ووجهه في غير وقتهم ظاهر في هدم القيام والبناء على الاربع عند
 مع ان التعبير عن الاشياء بين الركوع لفظ وهو ما ثم يقول مطلقاً فيركضه
 بل المحققين فرغوا والقيام بين القيام الى الركعة والقيام قالوا كذا في الركعة
 اوالذكر وفيما شاعها وبعد ما واختلفوا في حكمها كما اشار الى ذلك في
 التخيير فلاحظ تدعى الركعات في حكم البناء على الاربع من دون الحكم بوجوب
 الاجزاء وغيره او انه حكم بالبناء على الاربع في الشك وهو ما ثم وليس يجزى
 بل المبني على ان ذلك في كونه ثم حياً وما ذكره في كونه اختلف في كونه في
 القيام فمقتضى ويرى مسئلة وجوب سجدة السجدة في الشك بينها ان كونه
 كان فالبطلان الصلوة في الشك بينها حال الركوع وليس هذا من وجه
 فقط بل من وجهه ايضاً مثل المحقق الشيخ في المجتمعات وغير ذلك بل الشك فيها
 بعد دفع الراس من الركوع ايضاً مبطل للصلوة عند هم بل الراس من الشك
 في صحة الصلوة في الشك بين السجدة بين ايضاً للعند الوجوه الذي اعتد به
 وبه ومختلفات الصلوة وغير ذلك من الخلافات الظاهرة في غاية الظهور ومع
 جميع ذلك قال في الشك في الركعة بين الاربع والخمس وهو جالس سجد
 سجدة السجدة قال الشيخ في ترويه قال الشافعي والشافعية واحد وفي قاله
 لا يجزى فيها السجدة بل وجب عليها الاعادة لما رواه الجمهور عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا شك

صلوة فليعد الأعادة أو هذا وما بعده ايضاً فضاء ما ذكر في قوله ان يقول فليعد
 الى رتبة لا يفسد ما ذكر في قوله ان في ذلك وجه الشك فيما بين الاربع والخمس ايضاً فليعد
 في هذا المقام ايضاً اليه كما ذكر الشك في الثانية والثالثة والرابعة والاربع فليعد في
 الثانية والرابعة استغفر في الجملة كتبنا القيد لمن لا يحضر القيد فليعد الشك
 الصحيح فالقاسد جميعاً حتى الشك في صلوة الخبز حيث لم يحفظ الامام ولا احد
 من المأمومين مع انه ما لا يخفى عادة فكيف لم يذكر الشك بين الاربع والخمس
 وبين الاربع والخمس وهكذا من فرض الشك فان قلت للصدوق في رواية
 بعد هذا وجهه الجلي التفتت ليرجى وجه الشك في هذا الوجه بين الاربع
 والخمس فلهذا وجه الصلوة وعدم وجوب الاعادة قلت قد ظهر الجواب عن
 امثال هذا في حكم الشك في الغرض الثاني والثالث لا يلزم من الزيادة
 سماع ملاحظة ما مر في النص من حكم سجدة السهو ويكون بما ظهر من ذلك
 عرفنا انما نرى من عبادته الامالي وغرض ما لها من كون عدم وجوبها من
 جهة الاما من حيث يجب الافراد به وانما سقط منها عدم سجدة الصلوة التي وايضاً لو
 كان في تلك الصلوة فكيف سجدة السهو لها في صورة الشك مثل الركوع ايضاً
 فلم يثبت هذا الماحد سوى ما نقلنا من انه قد اشتهر ببعض من اخرجته
 معنا في ما مر من عدم كونها من اجزاء الصلوة بل اشتهر بان كان في صلاة
 بالصلوة والسجدة للسجدة في صورة اكمل السجدة من كمالها وفي حال السجدة ايضاً
 سجدة كمالها في سجدة او سجدة ايضاً او سجدة كمالها من سجدة في سجدة
 القيد لم يبين حال الاختلاف ثم اعلم ان الخلاف في هذه المسئلة ليس مختصاً بذكر
 بل فيها خلاف في اكثر من موضع منها القول بالطلان وجعل الاربع على ما اخطى فليعد
 ويزيد صاحب الفخري في السجدة لا يثبت له عدم الطلان وان كان في ركعة
 بالاكتمال في الصلوة كما مر في حيث سجدة السهو للقيام ومنها القول بالطلان لو كان
 الشك قبل السجدة وبعد رفع الرأس من الركوع فان مر في وجه حكمه ووافقه
 الشهيد في الشك وان كان في ركعة شك في ركعة بل من السابق وما تقدم من القول
 الشيخ على ما ذكرنا ما عطف في الفخري هدم الركعة وجعل الشك بين الشك والاكتمال

كالشك قبل الركوع بل المشهور لكن قال لا اشد الا اعلم ان لا يثبت الا استحباب الاجابة
 عليه مشكلاً شيء ومنها الشك بعد الركوع مرة كالملاقات فيه بخصوصه والتمس
 كاد ان يكون جواباً على ما يجب ما مر في هذه الكلمة والتحقيق فيها مع جمع ما مر في تلك
 في لغة خلافاً لغيره في وجوب البناء على الاقل مع سجدة السهو والشيخ
 والمحقق وابن الصلح وابن الباج وغيرهم ان البناء على الشك في الركعة واجب
 سجدة السهو فيه والقول بوجوب الاعادة في بناء السجدة الثانية بالبدل ج
 القول بعدم وجوبه ولعلنا ايضاً مثل الشيخ كان في صلاة بعد الركعة في بعض
 كتابه ايضاً كثير وفي تلك الوجوب في بعض احوال من نسب اليه
 القول بالبناء على الاقل وجوب سجدة السهو من دون خلاف منه
 واختلاف سوى الركنين وابن الباج وابن عيني كراهياً فانظر اليها
 العاقل الى المقام ان كيف ادى عدم الخلاف فيما ذكره من الحكم مع وجود
 هذه الخلاف في الكثرة غالباً الكثرة والواحدة غالباً الوضوح والبلغة غالباً
 ما يظهران الحكم في الجملة مشهور بين المتأخرين واما المتقدم فلهذا في كلام
 وادلى الحكم هو الصحاح التي ذكرها في حيث وجوب سجدة السهو
 من بين الامامية فقال في كتابه ما قال والمقيد به كان اخذ الحديث وكان
 من مشايخه وكان في غاية الغريب من زمانه متصلاً بغير الشيخ وه وان كان في مخالفة
 حكم في ذلك الا ان به كثير بعد يث ويث سائر اليها سيما الخلاف في ظاهره
 ظهر عليه بعد ما ظهر على الصدوق في الشهيد وغيرهما من حكم بعدم وجوب سجدة
 بل وجوب اعادة الصلوة ايضاً في هذه التي من موها من العمل بالصحاح وايضاً
 هذه الصحاح مواضعها هي معظم الاما من كراهية بل مختص بها معقول الزيادة
 انما سئل واليهام مضاً الى كونها مواضع لا بد منها اليه وهو
 كونه البناء في الكتب المكتوبات مع على الاقل في هذه الصحاح مواضعها
 وهو اصل عدمه والحق الذي هو وان المصلي في جميع شكوكه يبنى على الاقل
 خلافاً لاصل منه معظم فقها سأل على حسب ما مر في حيث سجدة السهو وما
 ياتي يكونها خلافاً لاصل ما اشرنا من المشهور بل كان يكون اجاباً وجوب

الشك مثلا كالا الثاني وقد خلت في الثالث جميعا بين الاخبار وبينها وبين الفسادي
 هذا لكن الصحيح انهم لم يثبتوا في الاخير والاحد العلويان ثم الامانة بل جميع
 صواب الشك بين الاربع والخمس لا يخرج عن احاطة الاثبات كما ذكره جمع من المتأخرين ثم انما
 وان كان الاثبات على الامانة لا يخرج عن احاطة ما في الصلوة الدالة على كمال الاثبات
 بالعلل بمضمونها لما عرفت وانه يعلم وما ذكره ظاهره باطل في جميع الحالات في هذه
 المسئلة سوى ما ذكرنا اخبرنا عن الشك في ربه وهو انه لا يشهد بحمد الله
 بل يصح كسبها حالها بعد التسليم وسنده في هذا عبارة الفضل في صدى بل
 لعلمه ما ذكره عن عبارة كالمصالح اه هي محض ان مسلم عن الصلوة ومحققان
 ان يعقروا مثل هذه العجوة القليلة من العلم وحسنه عنده ومحققان في هذه
 عن رجل يدعى واحدة صلى ام شين قال بعد ذلك لم يدع شين صلى ام شيا
 قال ان دخل الشك بعد دخول في الثالثة ثم صلى اخرى ولا شيء عليه وهذه
 تلك على شرط كون الشك بعد كمال السجدة بين والشرح في الاثر كما افق
 بر احيانا احسن انما اذا وقع في طرفي الركعتين ويكون باطلا فتدل على ان
 كمالا وقد حدثت بعض هذه الصلوة في الشك بين الشين فاذا بدعوله على كماله
 كمال السجدة بين كما افق بر الاحباب وهذه العجوة تدل ايضا على ان ما ورد
 في الصحيح بالسنة المزبورة من احد هاهنا عن لم يدع رافعا رافع هاهنا في الركعتين
 وثلاث ركعتين قال يركع ركعتين واربع سجدا وهو انه ثم يعاخذ الكتاب
 ويقرأه ولا شيء عليه واذا لم يدع في تلك هاهنا في اربع وعشرين ركعة
 ثم قال ما في بعضها اخرى ولا شيء ولا ينقص البعدين بالشك ولا يدخل
 الشك في البعدين ولا يخلط احد هاهنا بالآخر ولكن تنقو الشك بالبعدين
 وينهم على البعدين وينبغي عليه ولا يثبت بالشك في حال من الاحوال يكون
 المراد ما ذكره فيها من كون البناء على الاكثر فاما في الصلوة على هذا البناء
 ثم الاحتياط بعد الاثبات كما انه ينبغي على الاقل تنعيم الصلوة لك من
 بعد احتياط كما هو في العام لا حقا بالسنة والمسكول والمسئول عنه
 والحكاية في قوله وهو انه ثم يعاخذ الكتاب ياذن بعد البناء على الا

يكون الامور فيها في انه ياذن بالثبوت فلا وجه للشك في كمال الاثبات في الصلوة
 لان البناء على الاقل عبادته عنده بلا شبهة وبعد الشك بين يركع ركعتين
 القيام في الركعتين وكونها بقا علة الكتاب ولا حال الاستسقاء في وجوب القيام
 في الثانية سماع كون الخطاب مع زيادة وهو كان فيها ما هاهنا ومن احب ان الصلوة
 السابقة واحب ان الصلوة الواحدة في كون الركعتين الاخيرتين بالبعين على حسب
 ما عرفت في محله فكيف يروي هذا يعني الفاضل مع انه من تركه في الشبهة انه لا
 يجب كونها بقا علة الكتاب بل الظاهر منه انه لا يركع ركعتين واربع سجدا
 مع ان قوله ولا ينقص البعدين بالشك ربا لا يثبت سدا في اقل الاثبات بالبناء على
 الاقل هو بعينه نفس بالشك لان شغل الذنار مع بعضي بعض من يثبت
 خلا من ولا يثبت بالاكثاف المذكور لا محال وخرج الزيادة ونشأ من اجل
 التقصير والزيادة وهذا بعينه هو معنى الشك فنعين طرفة الشك في كمال
 على عدم الامانة وهو لا يطال العمل فلعلمه يكون الاطال انتهى بل يعلم وجوب
 الامانة من ضربها بالبعين هذا مضافا الى ما عرفت من الاجامات والصلوة
 الدالة على حقيقة طرفة الشبهة فظهر انه في مقام الرد على العاشر الكفيعين
 بر احيانا احتمالا يخصصوا احتمالا الاقل وما ذكره ظاهر الحال في خصوص
 احتمال الاقل وما ذكره ظاهر الحال في قوله قام في قوله قام فاعلم ضا
 اه لا يثبت بالسبب فاحضنا اليه ذلك فمجدد وقوله لا يثبت في الشك لا يثبت
 ان يكون المراد لا يدخل ركعتين لا يثبت في الركعتين البعدين البعدين كما
 يفيد العاشر وقوله ولا يخلط نا كيدا واجب في المفتح اه مران
 المصلي في هذه الصلوة وغيرها من صواب الشك في الاخيرتين ينبغي على الاكثر
 وبان الاحتياط وهذه الصلوة والصلاة لا يخرج منه انا بصل الشك في
 الاخيرتين انما لان الشك بعد كمال السجدة بين كما ان صفة الشك بين الاخيرتين
 والشك ولا اربع السجرات لما اشترى اليه من الاخبار ما لا ينفاد من ان
 الشك في الركعات يطل الصلوة اذا وقع في العرض الاخر وهو الركعات لا ولا
 فلا بد من خلوصها عنه ولا يكون ذلك لان تكونا من اولها الى اخرها

فالمسلمين عنه فاذا وقع الشك قبل اكمال السجدة فقل لا شاك في كون طريقي الشك هو
 انصرفي الى امر ينقطع الصلوة عند الاصحاب وصلوة الغريب وصلوة العجوز ونحوها
 حكم الركعتين الا ولين من عندهم ونقل من بعض الاكابر بالركوع وبعده بناه على
 الركعة ما خروجه من الركوع وفيه ما خرد ما استوفى قال في ذكره نعم لو كان ساجدا
 في الثانية فلما برز ما سه ونقل الشك لا يستبعد محض حصوله مسمى الركعة ولا
 انه محل ثاقل لا محال كون رفع الرأس من اجزاء الركعة وبالحيلة المشهورة
 بين الاصحاب بان من شك في الثانية والواجبة يعني على الاكثر ويجمع صلوة كل
 في الثانية والثالثة والاربعة بل من ان كان ما ذكره من هياكلا ما سبه ومن
 وبغيرهم الذي يجيب الا قراره برادعي الفاضل ان يقع الاجماع على عدم الاعادة
 في صلوة الشك في الاخيرين وعدا ما ذكره من حمل الشك فيها لكونه نقل في هذه
 السلسلة في الاخر كما في الفخري منها في الصدوق في بر من بحرته البناء على
 الاقل انهم لكن عرفوا فسادا ومنها قول والده من الخبرين البناء على الاكثر
 والعمل بقضاه فلم ينقل هو خبر بل قال نقل عنه وقد عرفت من غير
 الا ما في ساء هذا الا نقل انهم اذ قاله عنه من الا ما منقطع بل وبغيرهم
 وكان هو اعرف بمذهب والده من غيره بل اهل البيت وبما في الحديث ومنها
 ما نقل عن الشيخ انه قال فيه سئل العظمى عن لا بد من ثمانين صلى ام ثلاثا
 قال يعيد فقبل ثمانين ما دفع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الفقيه لا يعيد الصلوة قال
 انما ذلك في الثلث والا ربع وعجز عن ذكره مضمون ما ذكر في بر انهم مضوا
 به كاعرفته من قوله من سبى في الا ولين من كل صلوة فليعلم الاعادة اه
 ثم يظهر من ما سألنا ما ذكره في الا ما صلا صلواتنا ما ان الخلافا في التي نقل
 لم يكن الا مجرد نقل وهم من الثاني نعم ذكر في الفخري انه نقل عن الرضا
 البناء على الاقل وليس بخلاف من كتب السيد اصلا حتى لا ينظر اليه سوء
 الا شعرا في كافي المشهور مدعيها فيها كاجماع وقال في ذكره انه روى
 الثاني من ذلك من مشك في الا ولين استأنف ومن شك في الاخيرين
 بين على السبعين ولم ينقل في الاقل وفي الفخري ثم منه البناء على الا

منها وانما يحمل البناء على الاكثر والشاهد عليه دعوى الاجماع منه في
 كذا لا شعرا ويحتمل ان يكون مراده البناء على الاقل بعد ما سلم ان البناء
 على الاكثر قبل التسليم بل لعله هو الظاهر كما عرفت سابقا هذا وبالجملة الظاهر ان
 ما عرفت من الاصحاب لا يخبر عليه بعد ملاحظة ثبوت عار السابق والاختيار
 الخاص بل ادعى ابن ابي عمير ثبوتها لا اختيار في ذلك واما الصبي الذي لا يدرى
 ذكرهما العمدة ولهما صاحب عبيد زكاة السابق وثانها محضه بل سألته
 عن الرجل لا يدري صلى ركعتين ام اربعاً قال يعيد ويصح من مثل مضمون
 بما روى الشيخ من نقله عن العرجان كثره وشاذ فلا يعاد من التسليم
 الاصحاب لولم ينقل بانه الجمع عليه فيهم ومع ذلك يخالف حكم الشك بين الثاني
 والثالثة والاربعة ما لا خلاف لاحد من لم ينقل لما ذكره هذا الشك صحيحا
 بوجوب اعادة في ذلك بين الثانية والثالثة والاربعة عدم الاعادة وفساد الشك بين الثانية
 والثالثة فما من يحمل هذا المعنى ونوجهه منين لولم يطرح واثير الحمل على
 الاستصحاب وكن الشك قبل اكمال السجدة وانما يعلم وجوبه عند
 عرفت ان ما ذكره مجرد انه وان الجمع بالخبر في سلك لا شبهة وان
 كان واحدا اه اقول اذا سلم الصلوة بين التين والثلث في الياء عند عرفت
 عرفت انه يعني على الثالث اكان بعد اكمال السجدة بين وعرفنا التخصيص في ذلك
 فان كان يعني على الثلث وبما في تركه اخرى وبشيء وبسليم ثم يصلي الشك
 فيه السجدة بصلوة الاحباط بعد التسليم والتم بها الخبرين وكذا ما عا
 وركعتين جالسا كما هو الحال فيها اذا شك بين الثلث والا ربع من دون
 اشتراط اكمال السجدة بين فاذا بين الثلث والا ربع يعني على الا ربع وبشيء
 بسليم ثم يصلي بعد صلوة الاحباط بالخبر الذي ذكره وفساد الصلوة في
 رابن الجيد الخبرين البناء على الاقل فلا احباط وكان البناء على الاكثر
 والاحباط وعرفنا ان ما نسب الى الصدوق وهم وليس يندى كتابان
 الجيد محبة الشك مضى الى ما عرفت من موثقات عار وغيرها وصحبه
 ابي العباس عن الصم قال اذا لم تجد ثلث صلواتك ان يعاد ودفع

على الامام سهروردى على من خلفه الامام سهروردى على السهروردى على الامام سهروردى
 ورسله من الرضا فلهذا وجب من التهم عن الامام بصلي لا بعينها وحسنه بغيره
 على انهم سلكوا طريقا واحدا على انهم سلكوا طريقا واحدا على انهم سلكوا طريقا واحدا
 ارسدوا للوهم فاجيب عليه بالبرهان على الامام سهروردى فاحفظ عليه من سهروردى بالثبات
 هذا هو الذي ينبغي ان يثبت على ما في كتابه وفي ما يروي عن خلفه الامام سهروردى بالبرهان
 الامام ولا سهروردى سهروردى على الخرب والفرج وهو في الزكوة بين الامام من كل
 صلوة ولا سهروردى فلهذا خلفه على الامام من خلفه فلهذا خلفه على الامام من خلفه
 الا عادة والاختلاف بالبرهان وحسنه على من سهروردى من رجل بصلي خلفه الامام
 لا بد من كل من سهروردى على الامام وفيه بغيره من سهروردى سهروردى عن الرضا
 من رسله على الامام سهروردى من خلفه الامام سهروردى ورواه الحسن بن
 الشيخ بقا وثالثا السهروردى ثم اعلم ان مقتضى النفس والفتا وعان الشايع
 منها يرجع الى الاخر على بغيره فلهذا مع خلفه فلهذا مع خلفه فلهذا مع خلفه
 المستند والعهد وان كان الظن من الوسائل خلافة السهروردى اذا حفظ وقوله بالثبات
 منهم على السهروردى وان امكن ان يكون السهروردى الاخر على السهروردى بالثبات
 اقل من الشايع وفيه ان لا يثبت في مقابل السهروردى بالثبات فلهذا فلهذا
 حصل الشايع من خلافة خلفه الامام فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا
 الشايع منها فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا
 اشكال ان الشايع سكت بالثبات فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا
 وتقليد سهروردى وكون الشايع في قوله انما هو من خلفه فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا
 فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا
 الشايع من خلفه فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا
 او بغيره فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا
 سهروردى بالثبات فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا
 العمل بالثبات في سهروردى بالثبات فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا
 حجة وبغيره فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا

واعلم ان جميع الامام الخلالوم ام من ان يكون الماموم فاسقا او عاكفا ولا ما كان
 صحيحا من ارامه ويحتمل منها ظن الامام فلهذا اشكال والافضل اشكال تام لعدم
 كونها من الاقرب اليها فلهذا اشكال ومن الاشكال ان يكون له مكان رجل ولم يحصل منه
 ظن اصلا لعدم ما يوجب ايقن عن اشكال لان الثابت بالشايع حصول الظن والشايع لعدم
 لهذا فلهذا مع ذلك يكون حالها وحال غيرها واحدا بان حشد على الصلي من لم يكن
 اما ما لا يامس اكله بعد من بعض الصحاح ان رجلا صلي في خبره فلهذا فلهذا فلهذا
 حجاز الاشكال فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا
 كل من الامام فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا
 باقيا على شكره فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا
 تعرض منها من سهروردى لا يحكم له كمالا في كثير من السهروردى فلهذا فلهذا
 بغيره انهم انما لو كان حصول الظن من سهروردى فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا
 بالخصوص وبغيره وانما انكر بغيره فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا
 الى انظر الى اخبار سهروردى فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا
 عدم المبرر بشكها اصلا لا هو فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا
 مع خلفه الامام فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا
 الماموم هو الامام فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا
 اسفا ونظرة مع رجحان توحيد من الرجوع ولعل في هذا السهروردى بالثبات
 الامام فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا
 من اقل سهروردى فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا
 من اجماع او غيره فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا
 يظهر انهم اقلوا حياطا فالقام خاصا من من كل من فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا
 ان الرجوع كل من الماموم والامام الى الاخر خارج عن قاعدة مراعات الظن واعتبار
 ان كان خارجا عنها وبما على من التمسك لا يحتمل يكون ظن الشايع والفتاوى شاملا
 لصحة الوهم ايضا ولا دليل على عزوها شاملا انما الامام بين الشايع والاشايع
 فالماموم يتاؤه على الشايع والامام فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا

انما جعل التلبيح خاصا في الامتياز والكثرة من صلاة لا يفرض صلوة من صلوة من خلفه سواء كان
 مثل سجدة واحدة او غيرها من الاعمال التي لا يفرض الامام صلوة العزيمه فان هذا هو
 ان يفرض فقال لا يفرض اي شيء يفرض الا ان جعل في الامم جبا على من ظهر بعد التلبيح
 عنده ان الامام منا من التلبيح وليس يفرض صلوة من خلفنا فانما يفرض الثمان وذكر في
 ان الشيخ اعني بان الامام متبوع ويجب على الامم ان يسمعوا له في كل شيء انما جعل الامام ما باليعقوب
 واجاب بان متبوع في فعل الصلوة لا غيرها والبيان ليس منها شيء وهو كمال لا يظلم
 من الغيب ليس سوى ما ذكر بل معنى محض التسليم والبراءة من وجه التلبيح فيه مع ادق
 الجمل فاعلم انك بما بعد ما هو خارج عن الصلوة قطعا وظاهرا من هذا الشيخ انما يعلم
 الخبر المذكور ولا يشترط على من اعلمه ان يكون على الامم شيء من هذا لا يستدل
 له بغيره من غير العلم من اجل ان كل من دخل في صلاة على الامام بكنة واحدة في الامم كقوله
 بغيره من اجل اننا سلم سجدة سجدة في السجود فلا يسجد الذي يقبل معه وانما قام على
 صلواتها وانما سلم وسجد سجدة في السجود الذي يكون في جلسته هذه الوضوء انما انما
 من عليه سجدة السجود فذكر بعد صلوة التلبيح لا يسجد للسجود متى طلع الشمس ويجب
 شاعرها معاذ الله ما عرفت من معرفة طبا في طهارة الفاعل على ذلك وما يجوز ان يكون
 الاستدلال لرايهم بموقفهم الذي مضى في بيان سجدة في السجود كان الذي
 سمي هو الامام كبر اذا سجد واذا رفع واسم لمعلم من خلفه انما سجد في السجود في غير
 غير ان العرف من الامام انما يعلم به في السجود ليس الامام في سجدة في غير رفع الوضوء
 معروفة كما عرفت في ذلك الحديث ويمكن ان يقال بما في رواية يونس من قوله ليس
 على من خلف الامام سجود انما لم يسمع الامام حيث علم من قوله انما يحفظ عليهم الامام
 انما لم يسمع الامام اذ معقود انما سمي يكون عليهم السجود ومنطوق ان علم السجود
 على الامم خلف الامام مشروط بعدم سجود الامم من غير سجدة لا حكم للشك اه
 هذا اجماع على ضرورة بطلان عليه العقل والاعتدال في الحجج وادعاء الله المبد
 ومن العسر والاختيار مثل سجدة زيادة واي مجهر وصحيفة ابن مسلم عن الباقر
 وصحيفة ابن سنان عن غيره واحد عن العثم قال اذا كثرت عليك السجود فمض في
 صلواتك وموقفك عارضا عنهم ومرسله الصدوق عن الرضا قال اذا كثرت عليك

السجود فمض على صلواتك وروى عن ابن ابي عمير عن الصادق عليه السلام ولا تجزئ من سجدة
 الاختيار عدم حكم شكر والياء على وقوع الشكوك فيه ما لم يسلم الزيادة يعني على
 وقوع الصلوة كما في هذا الاحتياط وصرح به جماعة منهم لا ياء على الاقل كما احتجوا
 في الذخيرة في الصحاح منها ومقتضاها انما يفرض عدم التلبيح في السجدة كما احتجوا
 السجود فلو كان من ادعى ما قيل عليه الروايات وجوب الفرض وعدم الالتفات
 الى الشك في فعل الامم والالتفات للسجود يفعل وجوبه من الراءين المعارضين فيه
 ما فيه سماع مع ظهوره ان وجوب الامم بالسر في السجدة الى الشك بلا شبهة ولا
 ما ذكرنا من الارشاد الى الشك بلا شبهة وانما ذكرنا من الارشاد الى الشك في الامم
 والركعة شاعرا من ان يكون من الشائبة والتلبيح والياء في السجدة واخبرنا
 كالا يخفى وانما قيل ما رواه ابن ابي عمير عن الصادق عليه السلام في سجدة واحدة
 تفصح في ذلك كما ذكره القمي في المحققين والشيخ في المصنفين
 المتأخرين ووجهه ودون ذلك الكثرة في الامم والفاء في فريضة في المارقي
 لا في السجدة في صلاة مع عدم ودون عقيد من الشرع ولو تخلف الكثرة في صلوة واحدة
 او ازيد لم يكن له حكم لكن في سجدة زيادة ان الرجل يسجد كثيرا في صلوة ومع ذلك يجزئ
 الامامة الا ان يجعل على الامم ذكره احتياكا لا شك بغيره في قوله لا بد من كم
 صلى كما ما بين عليه على فاس ما في اختيار كثرته من ان من شك فله ان يكمل على
 على الامامة في الغيبة وانما فيها علمه لكن رواه عن ابن ابي عمير وروى الحسن
 مع ان المصنف قال فليض في صلواته والصدوق في عمل سجدة واحدة والشيخ حلها
 على انما قلنا على السجدة زيادة وعلى من كثر سجود اخرى وهي كالمصنف ابن عبد الله بن
 المصنف وهو من حيث العصابة وهو رواه عن ابن ابي عمير والشيخ ادعى اجماع
 الشيعة على العمل برواها لا ان من قوله شك فليض في سجدة واحدة لا يشرع في سجدة
 فيكون المراد كثر الشك لا قطعا عن الشيخ مع ان قوله في آخر الروايات ان من شك
 ان يذهب سجدة واحدة من ذلك والاختيار اخر ايضا كما سئل عن ذلك والفاء اي وان
 كان الصدوق في عقول من ذلك لكن في اختيار كثرته ان من كثر سجود بعد صلواته
 باقامته وضع مثل رواه في حجب الحشمي قال شكنا في العلم كثره السجود والصلوة

وقال احسن صلواتك بالخصي او قال اخطأ بالخصي ورواها بن المصنف انه قال لا بأس ان
 بعد الرجل صلواته بخيرا وخصي باخذه بعدة فهدر وشبهه بغيره من غير جيب من صلواته
 عن السهو في تركه على فقال درج صلواتك انما ما فعلت اني شئت الاناج فقال كنت الشيطان
 فالكون والصور ورواها بن المصنف انه قال يفتن تحريف الصلوة من اجل السهو وغيره
 ان شكك في الصلوة السجدة القريب فقال صلواتك على هؤلاء بعدة وقل يا ايها الكافر
 قال فصلت قد مضى وللأصل انهم في الاكثا والساجدة من الاعمال انما هي في الاكثا
 كثر ما بها بالخصي وعدم الاعمال ورواها بن المصنف انه قال الشيطان يريد ان يطاع
 وبعضه لا يمانع من ان يمانع من الله ثم ولا شبهة في غير ذلك مضاف الى ما نشأ منه
 بالوجدان ان المطالع الثاني في القيام بفعل الصلوة والعبادة بما فيه كثرة شكه
 غايه الشك ويشترط فيها كمال الشك وشما وحيث ان يفتن بها كمال النفس وان
 هذا من حيا طائفة ثم مضاف الى ما بعد ومنه من الحركات غير العبدية مثل
 نطق الصلوة وسكنا واطالة كثيرا من جهته وسواها من غير ذلك في ذلك كمن جاهد اعلم
 في الاكثا بالخصي الاكثا بالبر تحريف الصلوة او التعمد بالخصي وضع ما تحفظها ولا
 يحضره لان ان احد الثمن في المضافات وكيفية كذا في انهم يفتنون من هذه الجهة
 بالبر وطرحوا عبادتها للامانة لانهم اعمروا في كثر اعمادهم وقادهم
 حيث حبسوا عند الكماث بالخصي واسألوا ما فعله في غير الفعل الكثرة وحلوه ما روى
 من الشارع جواز العمل برفق شاء الصلوة مضافا الى عبادتها وصحتها اكثرها وموانعها
 للأصل والقاعدة من وجوب الاكثا بالما سر به على وجهه من دون ان يكتب
 مشغورا عن تحريف الصلوة في غير الصلوة والحق في ذلك انما هو في العمل الاكثا
 بالواجب والخرج من هذه التكليف به ما لا يمانع عليه وكلما حال في العمل بالخصي
 مع انما يفرق ان يكون بالخصي في شدة على نصير من حركه الاصبع وحمه بل ربما يكون
 التماذج بالسي ولا يمانع في احضار القلب في الصلوة وقطع النظر عن الدنيا
 ونحوها فاحذرنا انفسنا ان نعبد احد لها لا يحصل لنا شك فضلا عن
 كثرة فتعلو صياحه الشيطان ان كثرة الشك متفاد شدة وضعفها في
 التي بان حصن القلب في رفع تقدم وفيها ما هو شدة لا يرفع الا بحسن العمل

ومنها ما لا يرفع منها بل ان في رفع اليد بالخصي واسألوا ما لا يرفع
 يابيه وهذا الاكثا لا شك في دخول الاكثا بالسي في شدة كل من من الشيطان
 السا بقدر عليه ان كان من الشيطان ومنه من ان يمانع ويغيره ويغيره على حسب
 ما عرفته من ملأ به وعلى وجهه لا يعرف من ان الحار حرام لا اقل فافان من الشيطان
 وتغير المكلف باليد بالخصي لا ان يرفع الاكثا بالسي في شدة من الصلوة او غيره
 على حسب ما ذكره ولا يجوز له من العمل بالاكثا والسا بقدر عليه لا ان يرفع الاكثا بالسي
 بالاكثا في ذلك الصلوة مثل الحصى في العصر في الدين ولا يرفع الاكثا بالسي في
 وتكون له الامان وكذا في انهم يمانع من ان يمانع من الاكثا بالسي في شدة من انما الصلوة
 باقية الاكثا بالسي ويكون ذلك كما في مقام فوهم الخطر فيكون المراد وجوبه
 الصلوة لكن القدم في الصلوة الاكثا بالسي في عدم الصلوة لكن العمل بالسي في شدة من
 الاكثا بالسي في الصلوة وغيره في الاكثا بالسي في شدة على ان اختيارهم كمن يمانع
 من الصلوة وان لا يرفع من سائر الصلوة ولا يمانع من هذه المكة الى الشيطان بل
 يفسد في الاكثا بالسي في شدة لا يمانع من الاكثا بالسي في شدة في شدة بالسي في شدة
 ورواها بن المصنف انه قال لا يمانع من الاكثا بالسي في شدة في شدة بالسي في شدة
 فيه بالاكثا من المضافات في ذلك الصلوة مضافا الى الشيطان والاكثا بالسي في شدة
 الاكثا بالسي في شدة بالاكثا بالسي في شدة بالاكثا بالسي في شدة بالاكثا بالسي في شدة
 والخطر والصبر في كل من اثنين وعشرين في شدة بالاكثا بالسي في شدة بالاكثا بالسي في شدة
 الشيطان ومنه من الشيطان بها ولما انفق الصلوة بعد الاكثا بالسي في شدة بالاكثا بالسي في شدة
 منظر الخطر كما يكون في بطلان الصلوة في شدة بالاكثا بالسي في شدة بالاكثا بالسي في شدة
 في صلواته كما ان الشيطان والاكثا بالسي في شدة بالاكثا بالسي في شدة بالاكثا بالسي في شدة
 فان الشيطان كثيرا ما يهلك لاننا في ذلك من طرف الصلوة والغير وان لا يفسد من شدة
 بطله من طرف العبادة والاعمال الاكثا بالسي في شدة بالاكثا بالسي في شدة بالاكثا بالسي في شدة
 للطبعين من ومن يفتن في عدم الاكثا بالسي في شدة بالاكثا بالسي في شدة بالاكثا بالسي في شدة
 الشيطان وان عبادتها الشيطان في غيره من الاكثا بالسي في شدة بالاكثا بالسي في شدة بالاكثا بالسي في شدة
 مضافا الى ان يمانع من الاكثا بالسي في شدة بالاكثا بالسي في شدة بالاكثا بالسي في شدة بالاكثا بالسي في شدة

من قول الامام والواحدة في العام كلها ما بين النعمان والامر بالمجلس قبل السجود والنفس
 فيها ان يدرك الامر بالسجود الفاشي والكل على صورة وقوع المجلس عندهما والسجود بعد
 بعيد من سماع ذلك استعمل في مقام السؤال للعلم لان بين السائل وبين السامع
 خضوعها لسجدة الامر اخره من سماعها وان كان بعيدا او بين السامع كانوا يجلسون للعلم
 واخلافا السؤال يجوز على السامع وان ذلك المجلس كان كما احتجنا به سابقا او بين المراد من
 قولهم لم يسجدوا اذا ذكرها ونحن انه يسجد بالخبر الذي قد شاع على قنا سرا بعد ذلك
 صحبه ابن سنان عن العزم انه قال اذا شئت شيئا من الصلوة وكلمها وسجدوا ان كثير منكم
 فاصنع الذي فالتك سواد الكل لا يجع من ساقته وقنا مل والاخبار واضحة حتى في صورة
 الصلوة حالها ان يسجد جلوسا يسجد من السجدة ثم يسجد ويكمن في طين من المذبح فالتك
 السجدة والكل انما لا يسجد الا شراها لاجل القيام لا قيام وكذا في صورة الفصل وهذا
 اظهر من ان عدم النفس واصالة البراءة وان ذلك المجلس هو سجود قبل الاشارة به
 سجدة السجود بعد الصلوة احتياطا وكذا ان ذلك قد ثبت ذلك المجلس في صورة الصلوة حالها
 فالتك لم يجعل بعد الصلوة احتياطا ولا يصح العمل بالساق والعشر ان ذلك من اشياء الصلوة
 انما الصلوة او لاكثر بعد السجدة فالتك فالتك لا قبل ولا بعد فالتك في الصلوة او لاكثر
 طبع صلواته فالتك انما هو في ذلك ولا ان ذلك بعد الصلوة لا من غير صلواته
 غلب الثاني كما هو الواقع انما في النقصان الذي ظهر من ذلك تكبيره الاحرام وسجود سجدة السجود
 للعلم الا في ذلك السجدة بعد على حسب ما مر هذا انما هو بعد سجدة ما في الصلوة وقبلها
 فالتك من السجدة انما هو على ما عرفت سابقا واذا نحن في شأنا الصلوة النقصان في الصلوة
 على ان يكون بعد السجدة عدم النقصان فالتك الا في شأنا وما يصح صلواته ما في شأنا
 وفي غلب الثاني كما هو الواقع انما هو في ذلك لا من زاد في صلواته وعرفت انما في نقصانها
 الا ان تكون بها غير وليس فيها الا بعد سجدة للعلم فالتك فالتك فالتك فالتك فالتك
 ما في الصلوة وعرفت ان الا في عدم النقصان في ذلك فالتك فالتك فالتك فالتك فالتك
 في ذلك الاحتياط من ذلك الحجة انما هو في عدم النقصان بين ما اذا تمت فالتك فالتك
 انما في شأنا فالتك فالتك فالتك فالتك فالتك فالتك فالتك فالتك فالتك فالتك فالتك
 وسجدة السجدة في ذلك - وليحياها الله مع وجه الغضاء بالعلم من اغراض

والاخبار الكثير من العزم والغير من المصنف في النقصان من بعد الامر به
 انه يقضي حراما لم يرد انما انما في الامر به ولا في الامر به ولا في الامر به ولا في الامر به
 فالتك فالتك فالتك فالتك فالتك فالتك فالتك فالتك فالتك فالتك فالتك فالتك فالتك فالتك فالتك فالتك فالتك
 ام لا وكذا في بقية الصلوة ولا يقضي الصلوة وصحبه الخلق عن العزم عن الرقبة هل يقضي
 الصلوة اذا نسي عليه فالتك فالتك فالتك فالتك فالتك فالتك فالتك فالتك فالتك فالتك فالتك فالتك فالتك فالتك فالتك فالتك
 من يار وصحبه ابو بوب الخار وصحبه عبد الله بن سنان عن العزم وصحبه الخلق
 يصبر عن احدهما وصحبه فخر بن العزم وصحبه فخر بن العزم وصحبه فخر بن العزم
 على بن علي بن سليمان الجعفي عن العسكري وفي الصلوة من العزم بن الفاسم بن
 العزم عن رجل اخبره عليه صلوة المستنصر في قول لا يقضي فلا يجزئها
 صحبه ابن سنان عن العزم قال كل شيء تركته من صلواته تركته عن علي عليه
 في نفسه اذا اقصت وصحبه ابن مسلم بن الباق عن الرجل يقضي عليه ثم يقضي قال
 يقضي ما فالتك فالتك فالتك فالتك فالتك فالتك فالتك فالتك فالتك فالتك فالتك فالتك فالتك فالتك فالتك فالتك فالتك
 يقضي كما في شأنا فالتك فالتك فالتك فالتك فالتك فالتك فالتك فالتك فالتك فالتك فالتك فالتك فالتك فالتك فالتك فالتك فالتك
 من الصلوات قال يقضي بها كلها ان امر الصلوة شديدا لكن الا في اكثر النقصان
 بين الاحتياط والموافق للاصل مع ان ابن مسلم وابن سنان قد عايناهما وحرب
 الغضاء بل منصوصين حازم انهم فالتك فالتك فالتك فالتك فالتك فالتك فالتك فالتك فالتك فالتك فالتك فالتك فالتك فالتك فالتك فالتك فالتك
 المراد منها الاحتياط كما عرفت وبقية الاولى في ذلك لا لعدم اسكان طهر
 على الوجوب بخلاف المعارضة بخلاف طهر على الذي يدل عليه من جهة الاحتياط
 كما فعل المشايخ سيما بعد ذلك فالتك فالتك فالتك فالتك فالتك فالتك فالتك فالتك فالتك فالتك فالتك فالتك فالتك فالتك فالتك فالتك فالتك
 عن العزم من العزم عليه فالتك فالتك فالتك فالتك فالتك فالتك فالتك فالتك فالتك فالتك فالتك فالتك فالتك فالتك فالتك فالتك فالتك
 فتعقل ذلك ويقاير ابو ابراهيم بن هاشم عن غير واحد من منصوصين حازم عن
 العزم من العزم عليه كما في الامر به ولا يجزئ بل لا يقضي ان شئت اخبرك بما امر به
 وولد ان يقضي كما فالتك فالتك فالتك فالتك فالتك فالتك فالتك فالتك فالتك فالتك فالتك فالتك فالتك فالتك فالتك فالتك فالتك
 يقضي ففي صحبه بعض الغنوي يقضي صلوة يوم مع انه يقضي صحبه اعلم
 الغضاء اصلا وفي صحبه الاخرى يقضي الصلوة التي ان في منها وفي صحبه

[illegible]

ان يدركوا اذ استكروا قهتهم في انفسها هؤلاء حيل على انفسنا من الحزن من علو
اذا فكر بقوله ذلك من الليل بنفسها بالنها وان شغل بالنها بنفسها بالليل بل
لما بعد ثباته في ذلك وعلى هؤلاء عيول الليل والنهار وذكر الامر ثم قال يعني ان يقف
ما فسر بالليل والنهار وما فسر بالنها بالليل ويحل عليه امير في الدنيا في سبغها
سبغت فلا احبا بالكثر الواردة بعض الايتين فلا خطر جيب ما ذكر وجميع ما رآه
منهم من احبا بالكثر التي لا يكره في العمل بالقرآن مضاة الى الايات التي لا يكره
فكذلك احبا التي لا يكره في الاخذ بما في القرآن وتلك ما خالفه وتلك في الاخذ
بما وافق احبا وتلك ما خالفه ما معلوم ان في الناحيات وما مضى مضى وما
سبغت ذلك من ثم ما شتم العزيم بن العدي بن الحارث في ذلك ولا خطه الاجماع على عدم
بما لا امر في الصحيح المذكور على انه لو كانت الامة من الجواز شرع في التفرقة في
وغيره امير ما سبغ في قضاء القرضه لكن بعد في عيول بن بل بن عيول بن عيول
انه قال افضل قضاء صلوة الليل في
انه قال افضل قضاء ما اتوا في قضاء صلوة الليل بالليل وصلوة النهار بالنهار ولكن
غيره في خلاف الحبيبات وليس ذلك من قضاء هو المقام والعقول كما
شاذ هذا القول حكاه في كثر عن بعض الامراء عن صفى العابد والمعا
مع ان الحق في العبد ان احبنا مستحقين على عيول المطلب والعلل في العبد
قال في عيول على اننا لنعلم ثا ولا احبا وان كان من جهة عدم العزم
ان كان من في في من فانه من جهة فليقتضها بالعموم فكذلك قوله في قوله ان كان
كما في قوله مع اننا عرف بالعموم وان كان من جهة ان التكليف بالنسبة اليه تكليفها
لا بد في بعض العود والخرج في بعض العود فبعد ان بعض العود ليس منه
خرج بل هو كثر كغيره وعمره وبالعكس وانما لما مع ان قال الدين حرجا كثيرا
انفعا ما لعل الشئ مثل صبر المزمع الذي فقد دفعها عن التزم وبذلك الغريب
ان لم يكن عليه ما به يرجع فبعد ذلك من ذلك من ثا صلوات كثره فما شاء
الكثر الى حد يكون القضاء حرجا على المكلف فان العموم المذكور في انفسه الحرج
في نفس القضاء في بعض العود فلم لا يقتضيه بالنسبة الى التزم الذي يقتضيه

كما اعترف به مع انهما كانا تلكا الصلوة على المكلف جعلي على نفسه المخرج الا ان يترك
 بعدم القول بالعدم لكن هذا مخرج يوجب اجماع مركب وان كل من قال بالترتيب قال به
 وان لم يخرج او تكليف بالانها في لكن بدعيان الدين والعقل عدم جواز التكليف بما
 لا يعا في مطلقا فانفسنا نأخذ في صفة يكون المكلف مقصرا مثل ما قد يقال في مثل
 صفة جواز كلفنا احوال الروح فبعد من كذب في الرقيا كلف بعد الشيعر المغير
 في ذلك لكن المهر بعد في ما لا تكليف بالحال نعم قال قائل بوجوده منذ لا مكان لا يشك
 بالتفكير والحصول انما هو الحال لو كان الفا بين عدد هاهنا بالعدد والتفكير فبعد في ان المهر بالعدد
 كما انفسا القضاء ومن وجه تكا حاز تحصيل الثاني بالاولى كما بان بالعكس فبعد العكس
 فلا يصل ولغة العزم الثاني وان يربطها بغيره بكم البصر والاختيار وتخصيص الثاني بالاول
 في عدد الفا بشر والفقول بوجوب قضاء المهر وان لم يخرج فلعلة لا اجماع فلا يسلم
 ذلك بتخصيص بالاول في تحصيل الترتيبا بغيره لكن يمكن ان يقال ان الثاني علم افراد واكثر
 شيوعا من الاول فيكون الاول اخص منه فيكونا قوي دلالته ومع ذلك فحق القضاء
 الموجب المخرج بالنسبة الى العدم في الاول بوجوب زيادة قوة البصر وكذا خروج كثر من الخطا
 من الثاني كما انفسا قضاء وتخصيصا بتخصيصات كثر فخلا في الاول فان لم يتخصصا صلا فلهذا
 ايفر بوجوب زيادة قوة الاول ووهن الثاني لان في الثاني مشابهة وكذا والمهر ما ينبغي
 المؤاخذة عن الجاهل ومعدد بغيره يكون العزم فبعد من جهة التكرار في سبب ان الترتيب
 الاول فان من جهة الترتيب فكلما كان لعل هذا العزم على قائل عند صاحبك
 ومن ما قد شلل القصر وغيره لكنهم استدلوا بعزم الترتيب دنا على القائل بعدم وجوب
 الترتيب في القضاء مع انهم يوافقون جميع احوال الفا شتر من الجهر بالاختلاف والافس
 والا تمام وغيرهما وهذا ايفر من مقتضى العزم والجاهل بالترتيب عالم بوجوب
 القضاء وليد كما في تشره بكنه تحصيل ذلك ولا اشكال كما هو المقتضى فان لا لانه
 في بعض الصور يحصل المخرج كما هو الحال في اصل قضاء الموات في الجملنا السلف
 لا يتم من اشكال وان كان القول بالسقوط في الصورة لزم المخرج وعدم تعجيله
 لا يخرج من قوة سبب اننا كنا استفاد المخرج والافس طوطا وانه يعلم وقول العزم مع
 العدم فبما ان اصل العدم لا يبا بغير عزم الدليل وقد اعترف بالعدم وقوله لا يطلع

ما عرفت ان احدا لا يرضى بالتكليف بالحال وانهم مرجح بان ما يقول في من يقع يمكن ان
 ويحصل ذلك دليله وقوله من دفن دفن ما قبل ان يترك اعتداله بالعموم ويظهر من قول
 والاخرى ان يترك في سبب الترتيب من ما في القضاء وفي جملتهم يقولون بالوجوب كذا
 يجوز ما قيل ان جميع هؤلاء يقولون بحكم خالف الاصل موجب المخرج المسمى من غير ان
 كيف يجوز ذلك بالنسبة الى بغير واحد فقلنا من جميع هؤلاء ومن الجاهل شيئا من
 الذي حيزه انكره بعد مدتها من طريق الخاصه يتقن قول بعضي ما في شره كان
 وقال انه من طريق العامة عصب عن الرسول ثم فلا بد من مرجع انه روي في في الصريح
 كالصريح عن زيادة قال قلنا من رجل فاشه صلوة السفر في كراهي في الحضر قال بغير
 ما في شره كما في شره العبر بغير اللفظ لا خصوص الحال كما هو الحق السلم عند ايفر
 ان الحديث الجبر يقتضي الاصحاب بغيره عند ايفر ولا شك في شوبه في مولد صريح
 عديده فبغيره وانما ايفر من الدلالة على العزم وهو انفسا ليس بشي المسمى مع انفسا
 السبلات عند الفقهاء ولم يأت في احد من موقع وحقق في القواعد وصاحب ذلك ايفر
 يدعي المذاهب واخر من بغيره بعد الترتيب العزم بان الشيا والمسا بغيره في الاخرى والاحلة
 فكان نفس الامر القضاء كما في من دون حاجته الى الشاهد المذكورة بالنسبة اليها تأكيد
 لا ما ليس بخلافها الا ان الجاهل والصفاء انفسا العدم فانها الخارج اليها
 لا اريد ان يكون الشاهد بالنسبة اليها ما سببا وهو غير من التأكيد وان كان هو
 السلم عند ايفر واعترف ان من اشياء لا يغيرها بل لا ينبغي ان لا يغير في اليها
 لذا تركها فان في ذلك وعلى هذا القول بوجوب الترتيب على الجاهل بوجوبه فليكن
 فان ظهر بالعموم من يوهن وجهه السابق ان يغيره في ظهره من عصره او غير
 ظهره ولو جاز ما يغيره من ثالث صلى الترتيب في الغرض وبعد ما ولو كان معوضا
 فليكن السبب فليها ولو علم اليها جميع فليكن المخرج فليها وبعد ما والاضابط لكرها
 على بعد يحصل الترتيب على جميع الاما لا لا وهو الثاني في وشره الثاني وادع
 وشره في الثالث وماه وشره في الرابع ما علم من شره ما اجمع سابقا من الا
 في علمه القائل بالطلوثة ويمكن جعل الترتيب بوجوبه بغيره وانكر واسلم وهو
 ان يصلي العوا سالا المذكورة باي ترتيبا ولا يكرها كذا ما تضمنه من عدد لعل ذلك

على وجهي فاما الصلوة المصطفوية بكل وقتها لا يخرج بالليل ما خرج البصر بياضه على
 اوقات الصلوات كقولها اذا كانت الصلوة على وقتها الصلوة من غير وقتها وقالوا يخرج منها كذا
 صحتها بعد سنن سمع قال لا يصح باطلا انا وحده الوقت عليك صلواتك لا تأتي ما يكون
 وضعا لغيره ما نكته لم ويجوز انما في الحاضر مقلد على القاسم من وقت مروجيها اصلا
 على استئذان من على المروجيها ظاهره لوقوم تاحض الحاضر كما عرفت مع ان المطلق يجوز على
 العبد وان وضع منها فدا وصح في سبعين سنة لعامة ظهورها في مطلق من غير علم تاحض
 الحاضر وكل هذا يفتي بها على القاسم فدا ويلها بر قطي الصادقا فذلك بالاستسكان
 بها فدا ويلها بان المريد يجوز قبل الحاضر مقلد على القاسم لا بالاستسكان بها فدا ويلها
 بان المراد يجوز قبل الحاضر مقلد على القاسم لا بالاستسكان بها فدا ويلها بان المريد يجوز
 قبل الحاضر مع الاقتصار من دهران تفتيها على القاسم للقطع بان في مقام المشقة
 المبادرة بقتل الحاضر وان مرهه ليس لا هذا لا بيان يجوز تحريف الحاضر كالا يفتي
 على من لم يفتي فظن على ان العبد المصنف حركه هو الذي الحق فيفتي وجوب المبادرة
 بالقاسم بفتح الحاضر من وقت فرق او مطلق المبادرة بها كذا فظن ان الذي مطلق فيه
 المبادرة بالمرتبعة من وقت مرادها في وقت وقتهم كذا فيفتي بقتل الحاضر في وقت
 كما هو الحكم من المعصية على عطفها كقوله لا يخرج وقتها ولا صاحب واجب ما ذكر استلزامه
 على مطلقين لا يفتي بالمرتبعة في كذا مطلق الحاضر على القاسم فدا ويلها بالمرتبعة
 في الحاضر فاحضرت فيما سبق من القطع بقتل الحاضر على الكرا هذا والاستسكان بها الحاضر
 اياها الحاضر مع الاقتصار من مطلقين بفتح الحاضر على القاسم للقطع بان المعصية
 في تلك الاختصاصه فادبها مع ما عرفت ما هو موافق لاولي العاقل من وقتها وقتها
 افي الصبح وعدم جواز الصلوة حتى يذهب شعاع الشمس وغير ذلك واجيب عن هذا كذا
 بالاختصاصه فادبها على جوازها فادبها المقتضية وفي القاسم لما عرفت من عدم الكلا فادبها
 سيما مع الصبح في بعض تلك الاختصاصه بان حوله التاخر من عليها القاسم انما هو من غير
 كونها جميعا قضاء ومسح التاخر من عليها ففتي بالقاسم انما هو من غير وجهه المنكحة
 وذلك البعض صحيح فادبها من الماذن قال فادبها مقلد وقت صلوة مكتوبة فادبها فادبها
 حتى يتبين بالمكنون بان فادبها من الكثرة فادبها الحكم بان عتبه واصحابه بطلان ذلك متى

قال كان في القاسم بالاختصاصه با حقيقهم قد شالان رسول الله من في بعض سفاهه وقال من
 يكون قال بل قال حتى يطلع الشمس فقال يا مالك ما اردت فقال يا رسول الله اني
 نفسي ما اخذ يا فتى سمع فقال يا رسول الله سمع رسول الله عن مالك انكم للفتا
 فيها الصلوة وقال يا مالك اني فادبها وعلى الله رسول الله لكتفي الحروف فادبها
 بهم الصبح ثم قال من لفتي شيئا من الصلوات فليصلها حتى تفرها فان الله يفتي
 اثم الصلوة لذكرى فان فادبها ففتي للحكم بالحكم واصحابه ففتي ففتي ففتي
 الا ول ففتي من على وجهه فادبها ففتي ففتي ففتي ففتي ففتي ففتي ففتي ففتي
 فادبها ففتي ففتي ففتي ففتي ففتي ففتي ففتي ففتي ففتي ففتي ففتي ففتي ففتي
 من ويا بان عا الساب على المقتضية الم يقل بمراد من الشبهة مثل هذا ففتي
 المعصية من اجل قيام عن العجز وهو في السر كيف يصنع ايجوز ان يفتي في القاسم
 فادبها لا يفتي فادبها ففتي ففتي ففتي ففتي ففتي ففتي ففتي ففتي ففتي ففتي
 بالليل وما عدا الاخرى الطوبى لمن يفتي فادبها ففتي ففتي ففتي ففتي ففتي ففتي
 او غيرهما فادبها ففتي ففتي ففتي ففتي ففتي ففتي ففتي ففتي ففتي ففتي
 فادبها ففتي ففتي ففتي ففتي ففتي ففتي ففتي ففتي ففتي ففتي ففتي ففتي
 صلوة العرب فان احبان بطلان العرب فادبها احب بالفتنة ثم صلى العرب فادبها
 الفروا بان خبر المعصية كيف تاحض الصالح الكثرة فادبها الكثرة المنقبة بها عند
 الجبل والمعتبة عند الكرا لا يفتي من الصالح التاخر من عليها الصلوة في وقتها
 فادبها ففتي ففتي ففتي ففتي ففتي ففتي ففتي ففتي ففتي ففتي ففتي ففتي
 بها احد بل فادبها ففتي ففتي ففتي ففتي ففتي ففتي ففتي ففتي ففتي ففتي
 عند الكرا ففتي ففتي ففتي ففتي ففتي ففتي ففتي ففتي ففتي ففتي ففتي ففتي
 التا ويل على القطع فادبها ففتي ففتي ففتي ففتي ففتي ففتي ففتي ففتي
 فادبها ففتي ففتي ففتي ففتي ففتي ففتي ففتي ففتي ففتي ففتي ففتي ففتي
 عليها الاضلاع اشهر ففتي ففتي ففتي ففتي ففتي ففتي ففتي ففتي ففتي ففتي
 الا عتبان وهو مفتي ففتي ففتي ففتي ففتي ففتي ففتي ففتي ففتي ففتي
 التا ويل البعد بل لا يفتي بفتح كالا يفتي على التا ويل فادبها ففتي ففتي ففتي ففتي

[illegible]

15

[illegible]

الحاصل من على من سخرها من الحسين ونسبها لسلطان عبد الله ثم من رجلين صلت من
 الصلوات لا بد من انهما في حال يصلانها وايضا وكذا بين فان كانت الظهر والعصر والمساء
 كان قد صلى بها وان كان الغد والعشاء مثل صلى واستعمله بين انهما يصلان للثلاث الا ان
 يصل الفاتحة ولا يكون من كون هذه الصلوات ظهر لا يصل لان الظهر من صلاة مخصوصة
 بالاراء ولا يصل في صلاة الاكثر من صلاة من الظهر من يكون مقتضى الامر بالانشاء
 فعل ما لا يملك في جميع المخصوصات سواء شئكون مراداً وما لو احدث المدة بين الثلاث
 تحصل الاشارة الى كون النشاء واحدة من الصلوات قال في الفاتحة وبشكل هذا الاستحباب
 على القول بوجوب المهر والاختلاف كما هو المذهب انتهى قوله المحدث الذي ثبت من الدلائل من
 غير موقع الاختلاف واختص موقع المهر ان كان مثل ذلك صلوات فقد اخرج من كون
 كان مثل ناسيا ولا بد من تلاوة صلاة فلا يثبت وجوبها بالخير والاختلاف فيما نحن
 فيه لعدم صدق الفعل بل هو داخل فيما لا بد من كونه من غير وجوب واختلاف في الفعل
 المذكور فيما لو كان في صلاة بالسمع والفتيان وعدم الدوام والمحال فيه هو الحال فيما اذا
 فانه مثل عمل في الخير والاختلاف وصار للكل في النشاء وناسيا للخير والاختلاف اجزءا لم
 يوجبها بوجوبها وبها وبالعكس فمن لم يجد صلاة فله المص والفتيان في ظهر ظهرها
 ثانيا عدم جعل في التقيد المتكدر بل جعله فيما قبله وذلك لان في نداء الاصحاب
 انهم ثبت من فتاوىهم عدم لزوم مراعاة المهر بالاختلاف في النشاء حتى من دون
 احياء الصلوات وان خرج لانها اوجب الحرج وما اوجب الانعاج فظهر انها اوجب نفسها
 الشبهة لا للمهر بالاختلاف لان الانعاج وكما ان الاختلاف في المهر بالاختلاف
 فان الانعاج وكما ان بالفضل للمهر بين كونها ظاهرا او معصرا كمن اراها بالاختلاف كما لا بد
 الاخرى فيفسد كمن انشاء نعم هو جوب فسد الشبهة عند الملك انفسه وجوب المهر
 عند هذا لكن ذلك بالكل لعدم لزوم فسد الشبهة بالخير الذي هو بها اذا الذي ثبت
 بالدليل وجوب فصل الشبهة بالخير الذي يفسد مثل الملك عرقا ويهدى في الفاتحة
 انه ان ياذن في كل من كان في محض نية الوفاء ونسب الصلوة ولا كان الفاتحة في الفاتحة
 واحد على الشبهة كان يكفي الاشارة الى الملك فسد خصوص تلك الفاتحة الشبهة الشخصية
 وانما قصدنا اننا في عباد الله من كل بغير نعم لا بد من الاشارة بالخير في الفاتحة

المختلطة المختلطة الاشارة وهي انما علم بواجب المهر والاختلاف وانما ان منعا بحيث عرفت ذلك
 ما دام ان الثلاث ودعا كان الاشارة بالانعاج احوط من حيث انما بالانواع احوط من حيث
 المخرج من خلافه من حيث انما علم ولم ينعرج المهر على صفة الفاتحة من حيث انما علم
 رتبة بين جميع صلوات ثلاثا كما هو المذهب ام لا بل لا بد من المهر وان اختلفت مع
 بالثلاث في الصورة السابقة لم يكن في الفاتحة حرج عن النشاء والجمع عليه في جميع
 وغيره من حيث من عدم وجوب مراعاة فصل الشبهة الوجوب لفتاوى والمحقق وكذا المهر و
 الاشارة الى وجوب فصل الثلاث في هذه الصورة وهو احوط والشبهة اخرى وبهذا ما
 ذكرناه من كتابنا المسمى بالخير من الثلاث ولا يجب ترتيبا صلاة في صورة من
 المذكورة وهكذا ولما ذكرنا من ذلك ما ذكرنا من المهر في الفاتحة من حيث انما علم
 ان يكون يعلم بغيرها اولا فالتام ان يفتي حتى يفتي على طهر الوفاء في النشاء ثلاثا
 ما فات وورد منهم فليفتي كما فانه وعنه ولا شك في ان عددا لثلاث واصل
 في جميع ما ذكرنا من العلم ان النشاء في الامر بالانشاء ونفسه وجوب فساد ما فات واما ما
 علم الملك بغيره من الشبهة والشخص من العلم بالانجيل في الفاتحة فانه لا يعلم ولا يعلم
 الشبهة لا في الفاتحة الشبهة ولا لم يكن فصل الفاتحة بالخير ان يكون حرجا ومراعاة لآخره
 في كثير من النشاء كمن بالغن وضاع الحرج ومرة لآخره لثلاث فثلاث تلك لفظ الانشاء لا يعلمها
 هو الصلوة المذكورة لا للصورة التي بناها في سجدة من عددا سائبة عرس وحرج مثل
 انه يعلم النشاء الاخرى على ثلث غيرها او مع قطعا اخرى كك شللا بل عبادا وانهم ظاهرا
 بناء ذلك لم يقل بغير احد بعضها وفي الفاتحة عند ذكر الشبهة كمن انما علم الفاتحة التي
 نسي عددها حتى يغيب الوفاء في الاشارة الغافل هذا انما لم يكن فصل الشبهة
 والاوجب كما لو علم احدا من المهر بين ثلثا فثلاث فانه يجب فسادا وانما الاختلاف
 المختلطة فلو انما علم ان ثلث صلوات في بعض الشهر وصلتها في عشرة ايام
 ففها بغير المهر بغير ثلث يجب فسادا عشرين ثم قال صاحب الفاتحة واصل ما ذكره في
 العدد المختلطة بين ما ذكرنا من احصائه في عدد معرفته عبادا والا فكل وقت يوجد يكون
 المذكور محصيا بين ما ذكرنا من انما علم الفاتحة من المهر والعد الذي يعلم عدده فلهذا

ما روي في علمه بالحكام في الشهر في وقت الحاجة في محله ما المنع في وقت الحاجة
 قالوا في وقت الحاجة والشهيدان على الجواز واختارهما الذي في محله ان
 سنان الساجدة المنع من العزائم صلوات الله على من الرسول صلى الله عليه وآله واصحابه بغيره في بيعة
 النعم ونظمه عليك حالها وهذا لا يستلزم ان يكون حجة بغيره في بيعة الا في الساجدة
 المنع من الصلاة في مكة واعترض الحكم عيسى واصحابه على يداه بالثأر في بيعة من غير
 جواب ذلك اننا نعلم ان الباء في وقت حالها بغيره في بيعة الحسين بن علي بن ابي طالب عن سنان
 ابي بصير عن العزم قال سالت عن الرجل ياتي من عن الغداة حتى يطلع الشمس فقال لي
 ان كان ثم يضيء الغداة ويضيء الشمس حمله على كونه الراية جواز الطلوع بالركعة من الصبح
 الناس الذين قالهم الصلوة ليجعلوا حجة كما فعل النبي صلى الله عليه وآله فاما اذا كان وحده فلا يصح
 لان هذا النبي من الطلوع اصلا ثم قال وهذا الثاني في سنان بعد جله وظهوره في
 في كونه عن بعض اصحاب الاشارة الى مكان كون الخبر الذي عن النبي صلى الله عليه وآله من الشهر
 ثم قال وفيه بعدك عن القدر من غير عزيمة واجتبه ايها النبي صلى الله عليه وآله في بيعة سنان
 عن الحسين بن عبيد الله عن نفاة عن البارقي قال قلت لرجل عليه دين من صلوة فامام يقضي
 فقال ان يدرك الصبح ولم يعمل صلوة لم يمسك تلك قال فيؤخر القضاء ويصلي صلوة
 الليل تلك ثم قال وما يؤيد ما اخبرناه قولهم في من سنان في هذا ان سنان يقضي
 شيئا من الصلوة مكتوبها وغيرها فلا يفتل شيئا حتى يبدأ فيصلي قبل العزيمة
 حمله في ركعتين ما قلدهما ثم انما سالت ثم قال في هذا الثاني في سنان في وقت الحاجة
 في محله زيادة ولا يطلوع ركعتين حتى يقضي العزيمة كلها ويصلي زيادة
 قال قلت للبارقي اصلها قلته وعلى فريضة وفي وقت فريضة قال لا لا يصلي
 ما قلته في وقت فريضة ارب لو كان عليك من شهر كان لك الا يطلوع حتى يقضي
 قال قلت لان ذلك كل الصلوة ثم قال والجواب عن الا انه لا يجوز على الفقيه زيادة
 بغير الا انه في الثاني في هذا الوجه بان المبادر من وقت الفريضة وجعل وقت
 الفريضة وقت الا عاء وجعل وقت الفريضة حجة في حكم القضاء وقوله على فريضة
 وان كان ظاهر العموم لكن في وقت الدائر على هذا الوجه غير معلوم مكان التردد
 وعلى هذا فالمراد بغيره لو كان عليك شهر رمضان الامارة القضاء وهذا هو
 الجواب

الجواب عن الاجابة بالسبب انك فيها منسقة انتهى قوله في وقت الحاجة
 فقد عرفت ما فيها وما فيها في بيعة فمقتضى الامر بركعتين قبل الغداة وابن
 هذا من استصحاب ذلك الطلوع فكذلك الفقيه لا يقتضيه حجة بين الا والذين
 يظهر الجواب عن سنان ان سنان قال في عدم ثبوتها للمسلم على المنع لا سنان ولا غيره
 ولا على لان التمسك بها وما المشهود الذي كان يكون اجابا اذا الخالف المحضر
 في الصلاة وقت ابن الجيند وما الشهيدان قد ثبت رايهما في هذا الخبر مع ان كل
 الصحاح الماتعة على التقديرين في ظلال حالها سببا صحيح زيادة المذكورة هنا
 ان ما ذكره في مقام الجواب عنها في ثبوتها في هذا الكلام زيادة في ثبوتها في وقت
 سنان من سنان استعمل في وقت الحاجة وعن سنان دخول وقت الفريضة بغير
 وقوله ان لا يصلي في مقام التعديل فلا فرق ان السجدة لم يكن عنصرا بالصلوة
 الثانية لا بغيره في العلة من العلولة وقدر من وقت ثبوتها و
 هذا ما بان يكون مما جعل نصير للعلول علته بغيره ما يفتل من جعل
 المصلحة في التعديل ان الذي سنان استعمله بالقرين الاخرى فوفا شئنا لها بركعتين
 بركعتين وقولنا في سنان من حين ذلك الفريضة الا ترى ان من كان عليه فريضة من
 شهر رمضان كان لمران يطلوع بالصرح حتى يقضي تلك الفريضة فظهر من ذلك
 ان المقصود بالذات في ذلك هو على القضاء وان كان يظهر منه حال الامارة بغيره
 شائكة في كونه فريضة على قوله لو كان عليك من شهر رمضان على كون المراد
 منصوصا من صيغة الامارة لا يفتل زيادة لما عرفت وكان الامارة لم يجب بعد على
 وقوله لو كان عليك من رمضان بل يطلوع الفريضة بغيره بغيره في وقت
 كما عرفت بناء على ان العلة هي القرين والجواب لا الامارة بغيره بالقرين والوجه
 في القضاء ما ظهر واقرى منسقة الامارة فان الوجوب اشياء للقدم انتهى من قوله
 اشياء للقدم انتهى من الوجوب الذي علم بركعتين بعد بل هو في ثبوت الزمان والشبوت
 شيئا مشبها حتى يتم الزمان وعلى الوجه في الليلة مثلا فاشاء اليوم اما ان الصائم
 فيها كانت عدم الوجوب وبالجملة كيف يجوز ان يكون ذلك منهم من الكلام المذكور
 والاعتماد على الخبر في وجوبه في هذا الزمان نعم ليس هذا باجيب مما ادركه في الامارة

الامارة بالنطوع عليها على كون المراد بالمرجع جنة لا اذ كثر في المقام في فعل الغرضية
 في الوقت الذي سعى استنفال بالفضل الواجب المرام لان من يتبع الاحياء والاداء
 في النسخ من النسخة عند قوله في الغرضية وفي وقت الغرضية وما جود غدا
 الغرضية فليلا على اي فعله بالاحياء طدا حتى بل واما كان في عا ثلث
 بالنسبة الى المقام وعلى اي فعله ولا مانع من النسخة في الصلوة مطلقا
 ثاخر الغرضية مثل ان يجوز تحصيل فضل الماعز وغير ذلك على ما ظهر من النسخ
 في مقام توجيهه ونفاذ في فعله بالاحياء وعندها علم هذا عند الغرضية بان
 من النسخة عند استنفال في الغرضية مطلقا علم بعد ما لا ذكره لان النسخ من
 النسخ والنسخا في تقديم الغرضية على النسخة في صورة ثاخرها شرعا في ذلك
 الوقت وكذا ههنا السعي في ثاخرها فمما ينبغي ان يفهم ولا يعمل احدا لا الغرضية
 ولا النسخة سعيان فان يفهم ولا يعمل احدا سعيان ولا يستعمل احدا اصل بل في
 استنفال سعيان آخر لان مقتضى تدبيرها لا يكون لا وجوبها ومطلوبها شرعا
 تلك تدبير في النصوص وكلام المستدلين عن بطلان الحال فان ذكره النسخ اذ
 وجه الجمع بل ومنعين بل ولعل لا يكون معارضه اصل لو كان المحذور محذورا لا
 بغير المنع موصوفه النطوع في السعي في سعيان فعلا عن خبر مع استنفال
 الذي في الغرضية من المعجزة المذكورة على القول بجواز النطوع في السعي في سعيان
 في احكام قضاء صلوات الاموات وقد ذكرنا في هذا الكتاب بان من جلة الصلوات
 الواجبة الصلوات الخمس الاجابة وثبنا صحة ذلك واشتدناها على سعيان هو
 المعروف من الغرضية والنسخة في الاعصار ولا معصار وثبنا قولهم المرام
 وان فقه من الموهين حيث هو من البطالان من جهة استنفال في الغرضية ولا خلاص
 فيها فان ذلك حيا في وقتها من جهة اجرها المأخوذة من الدنيا والى ذلك عظم
 التي عرفت على اوجه السبل الجليل وهو الذي على بن طاووس الحسيني في كتاب السعي في
 السلطان والوجه ان الزيد من الاما والمصلحة بالمقام والمصلحة في ذلك فان
 قد بلغ القادر في فعلها في كرمي عن النسخة الا ان ذلك في الغرضية المرام سأل
 عن بن يدا تفصيل عن البيت فقال نعم حتى ان لم يكن في ضيق فهو سعي عليه ذلك الغرض

ثم يفتي

ثم يفتي فقال لا تخف منك ذلك الغرض المأمور فان اخيك من كالثاني رواء على ان
 يفتي من اخيه عن الغرض من الرجل على رجلان يصلي ويصوم عن بعض مناه قال
 نعم يصلي بالاحياء ويجعل ذلك البيت وهو البيت اذ جعل ذلك الثالث من سأل
 عن اخيه من الرجل على رجلان يصلي ويصوم عن بعض مناه رواء موصيه
 فقال نعم يصلي بالاحياء ويجعل ذلك البيت وهو البيت اذ جعل ذلك الرابع من سأل
 عن محبين محبين بن يدا تفصيل عن البيت قال نعم حتى ان لم يكن في ضيق فهو
 عليه وقال لا تخف منك ذلك الغرض فان اخيك المرام رواء باسنا من عمار من
 من الرجل يكون صلوة او صوم على غير ذلك بتقديره على يد راء قال لا يقضي
 الا رجل مارقا من رواء باسنا من المحبة في محبة من يعال من الغرض في الرجل
 عليه صلوة او صوم قال بتقديره على الثالث من الرابع من رواء باسنا من المحبة
 عن محقق النجاشي عن الغرض ثلثا من هذا الحديث بتقديره من ضيق على رجلان
 الذي هو من الامور التاسع روى في صل هشام بن سالم عن الغرض والاحياء طم وروى
 عن ابن ابي عمير قال هشام في كتابه وصنفه قال قلت يصلي الى البيت الذي والصدقة
 والصلوة ويحس هذا قال نعم قلنا وبعلمه موضع ذلك برفاه نعم قلت قال لا يكون
 ما عليه من حق من العاشر رواء على بن ابي حمزة في اصله وهو من دعاه الى الصلوة والاحياء طم قال
 سألته عن الرجل يحج ويصوم ويصلي ويصوم ويصلي ويصوم ويصلي ويصوم ويصلي ويصوم
 قال لا بأس به بوجوبها بضع وله اجر اخر لصلته فرائضه قلت وان كان لا يروى
 وهو ما حسب قال تخفف عند بعض ما هو من ذلك في كرمي وهذا الغرض ذكره ابن ابي
 في كتابه للمامون بشر رواء لطيف العلوي الكوفي في كتابه باليك باسنا من المحبة في
 حرمه امره قال لا تأثم احمي واصل والصدقة في الاحياء والاموات من فرائض واجبا في
 قال نعم صدق وغيره ومن ذلك اخر من جعلها باه قال ابن طاووس في الرجل على
 ما يبيع فيه النسخة من الصلوات ويصلي البيت على عو يد الثاني عشر رواء الحسن بن
 محبوب في كتابه الشخص من الغرض والى يد من جعل البيت في فرع الصلوة والصوم والجمع والصدقة
 والبر والديار قال وبكتابه في الذي يفعل والبيت ثم ذكر بعض من اجاب عن رجلان
 صنفان الرضا عن وقال بما كثر ان الله قد يبدل بكم راء وادخلها على سالك وذلك

ثم يفتي

يجب عليه ان يملك منكم سبعة اربع فالتدبير في ظاهره ان المصنف هنا الرجل المذكور
 اياه في معرض الجحيم وكلام الحق صحت بالقضاء من الملة ولا بأس بحدادها والرجل
 ولحق الرجل بالنسبة لا الخصم قول ولعل الوجه في الملة مثل الرجل في السكيات
 الشيخ في اليهودية فان كان الرجل جعله هذا السقف فغير عن عمله فكأنه
 القاشة عند بعد من هذا شاعرها بها لا يحتمل ظهور الملة انهم كان من هذا
 للمعبر وشعيرة بالنسبة اليها على حد سواء تكون الكل مبدء وعقله وملكه وروحه
 بل يظهر من هذا ان لا يميز ان الملة احسن حالها انما تكون في نفسها وتكون في
 الرجل بعد اذ تخرجها وضعفها مع ان جعلها على اللذة تدب من الزوال على
 قضاء واعيا والنا في الاخبار السا بقدر يظهر عليه عدم الفرق لان معطى الملة
 الميت وهو في الاستعمال مشرط بينهما وبعضها ان عليه البين ولا بد من ضمانه
 الوجه لك مع ان لا ياتي من التبرع عنها قطعا وكذا من وصيتها وما قيل ان
 ابيهم ولها من قال فذكره الا ضربا شرا طالك الذي حاله الوفاة لرفع الظلم عن غيره
 ويمكن الحال الامر عند البلوغ بناء على ان يجرى افعالهم القضاء اقول ويجوز حصول
 العموات لشرط قال ما الغيبة في سدا اولى فعند الشيخ لا يجرى يمكن افعاله القضاء
 عند وجوبها فربما هذا بالعموم والخروج غير المدعى لم يثبت عند منع النسبة
 والمنا من الجحيم فهو على الحكم بوجوب القضاء عليها اشرى ما ذكره بالنسبة
 الى ما سدا اولى فيها خبر لعدم جحد عمادته والبناء على ان يجرى عليه فيصير
 ما يبرم القضاء فيكون الكلام في حال القضاء فتدب السارد لا يشترط على
 من صلوة واجبه في الذكرى والذخيرة للعموات قبل ان معا وفرب في الذكوة
 وجوب الزبيب عليها عمل بقا الاخبار بها وبها وغيره بل فيم هو اصول اذا كان
 اشفا الى مشد بقضاء ونفس قبل العمل بسبق سببه اقول مقتضى الاصل و
 العموات جوانها معلل بان زمان قضاءها مستثنى كانه اذا لم يجرى واحتمل ان
 تفقد العمل بسبق سببه اقول مقتضى الاصل والعموات جوانها جميعا وان كان
 السا بعد من خلاص الميت من العيش والخبرة لا يظهر من الاخبار ان في ثم اوله
 حتى في الصورة الا في ابيهم بان يعطى قضاء نفسه فورا ثم بعد ما عمله لك مع اعدائهم

اوله بعد تفديهم القود في الخلق على القود في قضاء ونفس ابراهيم لولم يكن عماله للحيات
 حركته من عدم بناء المقام ما ورد في قضاء ونفسه والماء غيره والعموات الطاهر والمجته
 على حسب ما يثبت في جحد فلا حظ في مل وما ذكره في حاله في صورة البيع ابلغ من فاته
 بابيع بها بغير الاصول الوجوب في تقديم قضاء ونفسه ان كانت على حسب ما ذكره في
 التوسيع والاشجار بها غير ما يظهر من بعض الفقهاء وجوبها بالساق في الاذوا ما لا يكون
 لان الميت لا يرضى بيضاء ونفسه في العيش والشدة والحربان من المشقة والشرط لم يرض
 للرضى في القضاء في الدنيا هته والنا خبر هذا اذا رضى بالا سنجها بعد من الملة وانا
 انما كان وصيتها لسا ما سدا شدة ما للشيخ في الاصل السا بقدر على الاحوط ان ينزل
 الوصية عند من ينزل الوصية وما ذكره في ظاهره ان لا سنجها اشرى وان ينزل
 كان المتعارف عدم السا غير والوصية من الاخرى وغيرهم وكذا من الاوصياء فيهم
 عند سنجها وهم فلا بد من التبرع بالقضاء والساق من الوصية في الوصية في الجحيم
 دفعه ولما يصح يكون ذلك ظاهر في عدم اراسته لكثر لا يجرى في الاشكال فيكون مقتضى
 السا بعد منهم بها بغيرها منهم اذا اذ بعدا هته وما عند رعا بغيره في العيش
 ما لا يجرى الا على ما يظهر من بعض الفقهاء السدة هذا بالنسبة الى افعال السا بقدر لا
 التفتيم على القضاة ونفسه بل قضاء ونفسه مقدم كاعتبرت واما ما صدر من بعض
 الاخبار من كالا الملة هته والمساخرة بها فقول حتى ان ربا بركة الى السخرية تلك
 شك في ضاوه وحسنه وشره تلك فخرها المشاخرين والايك والاصول فيبين الامر
 بها ذكره في اشجار بل وما كان هذا لا زاحف من الجحيم في العمل المشاخرين
 ثم جاء الساج قال في ذكره الا قرب انزل من لرا لا سنجها والحا طبرها والعطلة لا
 شغل الخلق عن الله واخلوه الميزان معلل بان العرض فاعلمها عن الميت اقول عيا في بعض
 هذه الواقعة في كك لك الا في رليت بغيره في الملة سببا بلا حظا او بعد في كك
 السا بقدر وغيره ان كويها وها على الميت وان بينا هته الحق بالقضاء ولا شك فان
 الذين يبيع ان يفسدوا كل احد ولا يجب على الخ الملة شره وحده ما بعد ملك خطاه
 ما يجرى من ان الملة اذا اوعى بعملها يبيع وليطعن عن الولي بعد ضلها فيفسد
 بعد الملة سببا في من ان الملة اذا اوعى بعملها يبيع وليطعن عن الولي بعد

المعقبة على القول بانها على قول اوليها وعلى قول اخرها لا يكون واجباً لانها لا تملكها ولا يملكها
 ما ذكره من الادعاء من غير ان يبين ظاهرها بل عدم وجوبها فيقول ان قول المعقبة لا يمنع
 والكل في فرع الشكوت بالعدالة فيجب ما ذكره المعقبة من ان شرط الاستحالة هو الحول
 فيقول ان حال الحال لو كان من غير الاطلاق العرفي كقول من غير المعقبة
 المعقبة لا ينفرد بالادعاء اصلاً سيما حيث يقتضي ما ذكره وبالحال لو ثبت جامع
 على شرط الاستحالة التكليف طول الحول لا ينفرد بالادعاء واستغنائه عما
 المزيج من التكليف حال المحيوت يكون التكليف والوجوب بما سببه الحول الا انما تارة
 تقطع من ادعاء من ان ذلك الاستحالة حال التكليف طول الحول لا ينفرد بالادعاء
 الاجماع المذكور لا يرد ما ذكره بعض المشايخ ويكن اثبات استحالة التكليف طول
 القول بغيره بالثبوت ما حل على ان جميعه مع فيها به كثره بلطف الاجل الذي عليه
 الكفة الصريح في البائع ثم يادعوا انفسهم في غير الا ان لا يكونوا وجب عليه هو
 الذي حال الليل على ما ذكر من صفة طهره ووقفه ما ذكره بكونه التفرق كيف شاء
 حياً وبالحال يمكن دعوى التبادر ما ذكره من ملاحظة سبب الادعاء وفان الحال للمعقبة
 فيها معقبة بالنسبة الى التكليف وفي ثبوت التكليف مع حيث علم بكون معقبة الحول
 بها من المعقبة الا ان توسع عليهم واخر عنهم الحول مع ان يمكن ان يقيم ثبوت
 من الاجماع والادعاء على صفة ما ذكره من ملاحظة الادعاء على ان لا ينفرد بالادعاء
 حال العباد فلا يجوز بكون التكليف بالزكوة سائلاً فلا بد من بيان من الحول ولو كان
 تقليداً فانه لا يملكه بل يملكه طهره فان كان هذا العقد شرطاً لكان الحال كذلك
 فان لم ينفصل وكان العقد من الادعاء اعني واجراء الحول على بيع واحد وعلى واحد
 على ان يشرع ان التمكن من التفرق طهر الحول والعين غير يمكن من شرطها وما ذكر
 ظهر الحال في المعقبة ايضاً لو كان مجرد التملك في السنة كما يوجب على المعقبة والمحيوت
 مع كلهما وكن المشرك السابق الا ان شرط الشرط الرايد الا يبيّن عن الادعاء
 مطالب عليه حيث لا يوجد علم ما ذكره الرابع السامي والثالث والمعقبة عليه
 بغير علم الزكوة مثل غيرهم وليسوا مثل المعقبة لعدم الادعاء الذي على
 الرقيب وعن سبب ان المعقبة على يد من الادعاء وعن كثره ان ذلك ويجوز الزكوة

على السامي والعقل عند المعقبة لا يترك التكليف وليس من اهلها ولا يدعوا ان ادعاء
 ان المعقبة لا يترك التكليف ليس اهل التكليف في حال الادعاء فلم يكن الثائم والساير ايضاً كل
 فان ادعاء الادعاء موجب لا يقطع الحول واعني ان سبب الادعاء الى المعقبة طهره
 على السامي بل بالادعاء في غير ذلك ولعله يبين على ما ذكره من عدم القضاء على المعقبة كما هو
 والثالث من المعقبة ومن غيرهما في ثبوت الثائم والساير في ثبوتها فان القضاء واجب عليها
 على ضرورة وبيان الادعاء مثل التزم فعدم كونه شرطاً لكون صاحب من المعقبة التي
 لم يثبت عليها عند خوف الصلوة منهم انما كانت وليس مثل العباد والمحيوت وعدم
 وقت العزيمه بل لم يثبت في ثبوتها العزيمه وقد حقق في هذه الكتاب من فرق بين شرط
 التكليف وموازاة صفة هذه وانه الاول لا يشرع في التكليف بالساير الصلوة قبل
 دخوله وثمها فلا يثبت وقت في التميز السمع في غير القضاء والثلث في دعوى العزيمه
 لعدم من تارة في ثبوتها وليس عليها وجوب وسقوط القضاء وعن المعقبة ليس من
 حيث عدم تحقق العقد بالنسبة اليه بل من مصلان من ثبوتها العزيمه ان الداء على
 معقبة الزكوة فباس على المعقبة في سماع الفائق والظان الغنى ما يقع في الادعاء
 ذكرنا لعدم استغنائه عن المعقبة لانه لم يستغنوا الثائم والسكون ومعهما فان ذلك
 لما تملك استحالة التكليف طول الحول على حسب الطهره وفي ادعاء الادعاء فيكون
 المعقبة ليس بايق مثله وليس الحال ثلثاً لا التكليف فتم ما ذكره والادعاء والعقل لا
 استحالة طهره الادعاء على علم عدم اعني ادعاء طهره الحول والادعاء ان الزكوة
 واجبة على ادعاء علم ان وجوبها من ضرورة ان الذي مع ان الكلام مشرق على ثبوت
 لم يثبت شرط التكليف بالمعنى الذي ذكر من دليله ادعاء ولم يغيره احد من المعقبة
 ولذا استغنوا عن المعقبة والمحيوت ولم يشر احد الى استغنائه عن غيرها مع ذلك
 فان المشرك الحول من ليس يجب ولا يحتمل مع ان ادعاء ما ذكره ان سقوط التكليف
 بها عن السامي ايضاً لعدم استحالة الزكوة وكذا الحال في السكون ومعه مع ان
 عدم السقوط من الثائم والادعاء مثلاً هذا على عدم استحالة التكليف بالمعقبة
 المذكور لعدم الادعاء الى حكايه الاستغنائه ولا اشارة الى العزم فضلاً عن
 الاستغنائه في كلام احد ولا في خبر بل هو في حال فاستحالة التكليف بالمعنى الاول

وأن لا يصح على الدين ولا على المال العاقلية منك وصح على الربا بهم بن الذي يخرج من الزمان عن
 الرجل يكون له الوعد بغير الدين فلا يصل إليها ثم باخذها ثم يجر عليه الزكاة قال إذا
 اخذها ثم جعل عليه الفلوك من كى موثقة فمادة عن الموم انما قال في جعله بالوصف
 لا يقد على اخذها قال فلا فائدة عليه حتى يخرج في خارج ذلك لعام واحد وان كان
 يغير منها وهو يقد على اخذها فليس له الزكاة لكل ما مر من الشئ وانما يجر عليه
 فذلك بان هذه الوفاة ما فائدة على سقوط الزكاة في المال العاقلية الذي لا يقد على اخذها
 على اخذها لا على اعيانها ولكن من الشرع فلا يجر الا يستدل ان على سقوط الزكاة في المبيع
 المستعمل على ثيابا بالبيع ونحو ذلك نعم يمكن الاستدلال عليه بان له وجوب الزكاة
 في النصاب مع عدم النكاح من الشرع فيستعملوا شرعا نعم وجوبها لا يخرج من خبره
 وهو يعلم البطلان فان الزكاة انما تجب في العين الا ان ذلك انما يقتضي النكاح من
 الشرع وثبت الوجوب لا يقتضي ما نرى في المول والمستعمل على شكل والنظر به
 هناك اشياء اشمل الاجماع الذي ذكره كان ما لا اعيان والمذكرة فغيره من ذلك انما
 بها ذكره لان وجه الربا بهم ليس بها ذكره العاقلية بل يجر ثم باخذها في ثيابها المولود
 في عدم كون المانع هو الخسب فاحتمل على ما مر بان المانع غيرهما وهو ان لم يكن شيئا
 من الاقد ثم يمكن منه مع ان النكاح الوعد مثل الدين في عدم الوصول اليه ليس
 من وجهه غير الرجل عند من وجهه غير من الرجل ما لم يقتل من الدين الب
 مع ان الاقب في الوعد عدم كون مانع الوصول هو التيسر لان يكون مرادها
 لك من النابيع من الدين المعهود منه وهو عدم فائدة صاعده على اخذها وان
 كان الذي عنده حاضر عنده فغيره من الكالة على اعيان النكاح فغيره
 في مثل البيع المستعمل على ثيابا بالبيع لكن هذا القول معناه فغيره على الاستدلال
 بالاعيان والى هذا من المذهب لا يكاد يوجد موضع يكون الايمان وانيه
 بنام ما اعترفه مذهبنا المذهب العجيد فليس فينا بالقليلة كالا فتجربا بالدين
 البهم على عدم القول بالفضل فاليه فتقول لم يعتبر احد من هؤلاء الثلاثة على
 بانا ثيابا شراها ثبينا شرط النكاح من الشرع لعدم فائدة الفصل ومع
 ذلك فتقول انما كان المال لك بل كذا ثمة غير ويجوز عرض ما مر من الخا

وأن لا يصح من العرق بالشرع ولا استحكال في الثبوت من الالة الى انك من انك من
 المحققين فاعلم انك في الاشتراط بالمعنى الثاني سجا عبد ملاحظة ما شرع الله به
 المار في المصلحة لا يجب عليه سوا ذلك انما علمت ان لا انا على الثاني فقل
 لكن على هذا على وجهه على الدين انما ظاهره لا خيارا الا بانه عدم وعلى الوجه الثاني
 قال لصلة انك اشفع به ولا بأس بالبره اذ قد منتهى ما منتهى من الشرع
 منه بغير البره والقادر العبد وعدم خلف الوعد بغيره الى هذا حتى في وجهه
 سنان من قوله ان لم يصل الى السبد وليس على المول وما ذكره في القول بوجهه
 على السبد ما على الا ولا على الاجماع المقتول وجهه عينا عينا سنان عن الموم بن
 ماله المول عليه زكاة فقل لا لا وان كان الف درهم ولو اخرج لم يكن له من الزكاة
 شيء في الموم بن ان سنان المذكور كان للموم ماله على ذلك قال لا
 قلت على سبيل ذلك ان لم يصل الى السبد وليس هو المول وعبر ذلك والاشياء
 فقل في كره حيث قال والحيز شرط في الزكاة فلا يجب على العبد باجماع العلماء ولا على
 من جلا الا من عاين في قوله انما حصل في خبر الوجوب عليه القول بان ملك من الموم
 صرح بذلك وكذا القوف والغير ولذا قل قلعت على القول بان ملك من الموم
 نقلها الشيخ ويشهد على ذلك ان على هذا لا وجه للقول بان ملك من الموم
 في كلام النفاذ في المقام ادخل القول بعدم مال كبر المول يكون من السبد
 عدم وجوبها عليه واني نقى بغيره من الموم في الجاذبات فذلك على انهم
 ذكروا من شرط وجوب مال كبر النصاب بالبره وهذا الشرط اغناهم من
 ذكره من مال بالبره وحققوا ان المار له عليه ام لا وهو يعني ما ذكر
 سجا وكلهم يدرك عدم الزكاة عليه والفضل بان من ذكر ذلك يكون فذلك عدم
 المالكية البتة ويكون هذا القول محصل فبهم بوجوب زيادة المزاة المذكورة
 ان من لا يملك ما لا يخرج من المول فكيف يقول المول ولا يجب عليه الزكاة وليكن
 لا يشر الى النشاء فظهر من هذا ان المول كبر من حيث هو من مائة من التكثير
 بوجوب الزكاة النكاح من الشرع انك من شرط موقوف بر في كلام المولى
 بل في ذكره ان قوله على ما واستدل عليه في خبره بن سنان عن الموم بن

يصدق من تصرف من حيزه عدم حصوله اليه وان كان يفتقر التصرفات في جميع
 المثل سقوط الزكوة من حيزه عدم ثابته بملكه لان من جميع التصرفات
 يظن ان اهل وسفوفه عدم ثابته بالملك شرعا المعتبر في المقام واعلاننا انما
 غير محصور فيها ذكرناه واكتفاء مبرر الحالا على انكوه هو محصور في حيزه مثل
 العقول والمفقود وغير ذلك والعادة انهم يذكرون مثل ما دله الكلي في الصحيح
 الى سله بامرهم وحيث انهم قال للباقي ما تقول في رجل كان له مال قد نسق
 موضع في المال عليه الحول ذهب لغيره من الموضع فاحضر الموضع الذي
 كان ان المال فيه منه فون فلم يجبه فقلت بعد ذلك قلت ستين ثم انما اخبر
 الموضع من جواربه كل يوم فوع على المال بغيره فقلت بذكره سنة واحدة لان كان
 ظا ثابته وان كان اخبره فقلت كالصحيح عن ذنا فذكر عن المصنف عنه رجل يبيع
 عنده مائة حتى ستين ثم ياتي فلا يجد ما سله المالك كم بذكره فقلت سنة واحدة
 فقلت الموقوف كالصحيح عن رواية عن المصنف انه قال في رجل ماله مائة غائب
 لا يقبله على اخذه فله فلا زكوة عليه حتى يخرج فاذا خرج زكوة لعام واحد وان
 كان يبيع منها وهو يقبل على اخذه فعليه الزكوة لكل ما يبيع من الستين
 دون في ليله عن غيره من غيره من المصنف قال ليس في الدين زكوة حتى يقضيه
 الا ان يكون صاحب الدين هو الذي يؤخره فان كان لا يقبله على اخذه فليس
 عليه زكوة حتى يقضيه في الموقوف كالصحيح الى سله عن عبد العزيز عن غيره
 وفي الصحيح عن صفوان عن اسحق بن عمار سأل ابا طرم الدين عليه الزكوة قال
 لا حتى يقضيه فقلت يا ابا عبد الله فلو كان له دين عليه من رجل لا يبيع
 في يده وفي السنة المذكورة يبيع عنه من الرجل له الولد فيبيع بعضه فله
 فلا بد ان يكون هو وذاك الرجل كيف يبيع مما في التائب قال يترك حتى يفي بطلبه
 فعلى ماله زكوة قال لا حتى يخرج قلت يا ابا عبد الله انك كبرت قال لا حتى يفي بطلبه الحول
 وفي الصحيح عن غيره من غيره من المصنف عن رجل ماله مائة وهو عنه في الصحيح عن
 صفوان عن غيره من غيره من المصنف عن رجل ماله مائة وهو عنه في الصحيح عن
 زكوة فقال ان كان شاهدا فعليه زكوة وان كان غائبا فليس عليه زكوة وفي

كالصحيح

كالصحيح ان يبيع عنه مثله وفي صحيحه ان يبيع عنه بعضا منها باع المصنف
 عن رجل وضع ليرة الف درهم ففقد في الف درهم ففقد في الف درهم ففقد في الف درهم
 وان كان غائبا لم يتركها الى غيره ذلك من الاخبار وسند كبريها عندنا مثل
 الحول على انما تقول ان ملأه من حيزه من الاصابه ان الملك اذا غاب شرط النكاح
 من المصنف ان يبيع عنه ثابته الملك وصحوا بان ثابته الملك شرطه ان يبيع عنه
 الملك بغيره بعد هذا النكاح من المصنف فعلى هذا لا يبيع عنه على غيره ما لا يرد
 من سقوط الزكوة في البيع المشتمل على خيار لان الملك يبيع ما يقدره لان بعد ثابته
 سقوط الزكوة فيه من حيزه عدم النكاح من المصنف مع انه قد غاب عنده فقلت انما يبيع
 الملك اعز من غيره بانهم ان ارادوا عدم ثبوت الملك لا زكوة بعض المحققين لم يفتوا
 عليه بان البيع المشتمل على خيار في الحول من حين العقد ولا خيار الوصية فيه
 صفة الغيب فان الغيب لم يفتوا في الحقيقة لم يفتوا عليه بان البيع
 المشتمل على خيار في الحول من حين العقد ولا خيار الوصية فيه بغيره الغيب
 فان الغيب لم يفتوا في الحقيقة فوجب نسخها بغيره الغيب من قبل الواجب
 بان ارادوا كون المالك متكما من المصنف في النكاح كاداه اليه في المصنف
 يستقيم لغيره عدم ملكه عشر الف درهم ففقد المصنف ما شرطه النكاح من المصنف وان
 ارادوا بغيره فلو كان السبب المقتضى للملك لا ذكره بغيره لم يكون بغيره فلو
 غاب عن المصنف الملك وبعث يفتي مع ثابته في مثل المالك المفقود والمفقود
 والمالك الذي لا يقدر على اخذ المصنف فلو كان من الاصابه في الزكوة
 ان لا يترك في ان الملكية ثابته من غيره على مكيل لها والعوارض في حيزها
 ما يترك من النكاح والا فلو مثل النكاح في مثل المصنف فانها ليست بملكه في
 لكن الملكية ثابته كما صرح به في بذكره اقول وعليه البيع في زمان خياره بالبيع
 وغيره كما سئل عن واشرها اليه في حيزه على الزكوة ثم يقول النكاح على
 فتم منها فوج ثابته الملك مثل ان يكون جازر النكاح المفقود من المصنف فان
 ملكه ثابته ان شاء ان يبيع ويخبره ثابته ملكه ولا يقدر اصله في ملكه
 وشمه اخر فوج ففقد الملك مثل ان يكون النكاح في حيزه بالبيع فان ملكه

المشترى ح ما تصرفه بان كان منافع المبيع للمشتري لا شفعاً له المبيع بحره والعقد كاهو
 للم والاشترى يعطى العقب وهوها فالملك متحقق من جميع النعمان حتى
 حتى الا لا ف ذلك تمام وان كان لو افترق ابعاءه على العقب لم يوجب الرجوع الى المشتري
 ح وما قيل العقب مكالو هو غير قبل المقبول فان ذلك الملكة لنا وتصرفه ليست بملكته
 حقيقة ما تصرف وهم صرحوا بانها ما تصرف ومن هذا صرحوا في الغام بشرط
 لما تصرف الملك فان ذلك كما مشي من ان ثبت كونه شرط في مجموع الحول وان ثبت كونه
 شرطاً وثبت وجوب الزكوة بناء على ما ذكره صاحبك واكثر من كون الزكوة
 بالعين وهو من ابيهم لان شرط من الاختيار والعنا وان اشترى الى العقب و
 حواذا لا يعطى العقب يتوقف على دليل من الشرع فلو لم يكن شرطاً من انهم ومن
 اعطوا الزكوة من غير ذلك الملك واشترى باطل فلهذا قال ذلك فكنا سنشكل فاشترى
 طول الحول فمن اى دليل يثبت ويرفع اشكاله لثقت فذكرنا الاجماع الذى ذكر
 في كونه وما ذكرناه سابقاً من ان الشرط المذكور كونه شرطاً طول الحول سيما
 شرط الملكة كما سبق ويظهر لك من الاجماع والاخبار لان المبادىء من الملكة
 انما ترفع اذا تعلق شرط العقب والزكوة غير العلق الا بدفعه فيها فيعلق بالعقب
 ليس الا كما اعترف به وسيجي ان حول الحول شرط في جميعه فلهذا لم يعلم ان عدم
 التمكن من التصرف اذا كان من غير عدم ثما مشير الملك لم يوجب البيع شيء
 من الا اشكال ان الشرع لا يعلم التمكن من التصرف اذا كان من شرطه العقب
 الى وجب مثل ان النفا فيه مثلاً وما كان عقبه ما عطف وكذا ما صاع عنه ووجه
 فيه ما عطفه ومن غير على العقب والقباع ما هو مشاعاً مثلاً ان يكون نقل
 منه ومنه على عقبه انتقل الى غيره ذلك ويمكن دفع الاشكال بالرجوع الى
 العرب والعقب الى الفاظ الاحارث الواقعة في اعيان وهذا التمكن من التصرف
 وقد ذكرنا ملك الاحارث لكن القاطن وما لا يرفع الاشكال من ملاحظته
 العرب انهم واشكل ما ذكرنا لو كان التمكن منه متوقفاً عن غيره وببيان لا
 يخلو لما ورد من دفع عدم الخلف وشهدوا ولم يجهدوا الدعوى لما وجد من حسن
 عدم الدعوى كما صدقهم

بشهاد من من سالت ان ان هذا قول علاننا اجمع كما انما في ذلك والذين وبذلك
 عليه ومجهر على بن يقطين عن الكاظم عدلى ذلك من الاخبار والملك على عدم
 الزكوة في النصار والسبايك والبر والابى والبغى والعقم الساعفة والمبسر
 اشراط السوم غير فكل ان العلاننا ان الا مالكا في كونه ان قوله علاننا اجمع وفيه
 ايضاً وفي ذلك ايضاً ادعى الاجماع وفي الذى خرج لا يعلم خلافاً بين الاصحاب فيه
 وبذلك عليه من الاخبار ومجهره الفضلاء عن الباقر والعباس وحسنه الفضلاء
 وحسنه رواه وغيرهما واذا كان سورها طول الحول فلا كلام وانما لم يكن
 كذلك فخلطوا الاصحاب فيه ففقد البيع انما كان باعنياً والا فليس ومن انما
 المحقق اعياناً ما سورها طول الحول واشترى بطل بالعلق البسر ومنه وكذا
 اعياناً لا اسم شرطاً فان يعلقها اسم السوم وجب والا سقطت ومنها يترتب
 بعلقه اليوم وعدم اعياناً والعلقه من سنة فذلك وكيفية بالعلقه وفي اليوم في العقد
 على في الشهر بعد اتمه بقاء السوم للعرف اشترى واستدل في المعبر لعلق البيع
 اسم السوم لا يترك بالعلق البسر وما تروا غير السوم في جميع الحول لما وجب
 الا في الا وبان الا غلب معش في سقى الثلاث فكنا السوم واستدل على
 ما اختاره بان السوم شرط الوجوب وكان كالضابط ثم قال وفي قولهم العلق البسر
 لا يقطع الحول فتتبع فاشترى بالعلقه سنة فلهذا حال علقها وادع على الا
 من الطرفين بان عدم وقال اسم السوم بالعلق البسر لا يقتضي اعياناً ولا غلب
 فان غير ذلك لا يكون بطلاناً وما قوله لو اعتراه فغيره منع الملازمة وطال ان ذلك
 وقوله وبان الا غلب فلما سمعنا ولما قولنا ان السوم شرطاً بان النفا
 قد وقع التسليم على اعياناً وطول الحول فيسقط الحول من الملكة انما
 بخلاف السوم لعدم الشرع باعنياً ودعا فترجع في صدر اسم الوصف الى الشرع
 وما ذكره من عدم سلف السائر عليها حال علقها فبقية ان العقد عدم الظاهر
 فمن وجب من كونه سائر سائر في ذلك لا يخرج الكلام عن العربية على بعض
 ما هو محرم وبالحال البسر هو العقب غير ما يشار به ولا بان ذلك
 الشرع وهو من القول العام البسر انما كان في العلق بحيث لا يخرج بطلان

الطعام من غير ما نك مع ابن البند غالباً بولوا من الماشية وفي ذلك انهم ولا يحسنوا لاجلها
 في كتاب الطعام واسألوا ربيع النهر قبله وصلوا فيه فغير حيث ظهر منها طلقاً من
 على الطلب والبر من بعده مما تفرق به انهم ان حامل على عبيد النك في التنبه على
 صريح في كون الزكوة الزكاة بالاجابة المكون كلها قال في ذلك المار بالمؤمن
 ما يغير المالك على الظاهر ما ينكر في كل سنة عادة وان كان قبل عامه كاجرة الفلاحين والفقير
 والسوق والمظلة واجرة الارض وان كانت حصتها وان لم يتواظفوا ما لها اجرة ربح
 الاجرة ما نقصت من اجرة الارض والعوا على حصة المالك وعمرها ولو كان سبب
 النقص مشتركاً بينهما صرح فيها وبيع بعين التفتان لان من المالك في كل سنة
 ضمير من استثناء غيره وغيره وكذا مؤثر العا على المتغير وما المتغير فغيرها يوم المالك
 ولعل من صدر بغير لم يفسد اجرة اولا بعد المنة مؤثره في كل سنة مع الزكوة في غير
 فطرد ذلك عليها ولعلنا في الحرب من المنة في الزكوة بالعرض لم يفسد ان ابد
 ولو كانا معقودين ارباباً وبيع عليها ما يفسد لهما واخيراً احدثها بما يفسد
 لهما ولو كان المفسد المفسد بالذات غير الزكوة في عرض ففسد الزكوة في غير
 العمل لم يفسد من المؤن ولو اشتمل على بيع اطلبه غيره وما يفسد في غير ذلك
 موقوف ما سبق على ذلك وحسنه السلطان ما با صفة على الارض على غير المخرج والآخر
 ولو بالغا من سوا في ذلك العاقل والجار الا ان با حقه الجار بما ينبت على سا
 مصلح كونه عانة فلا يستثنى الزكاة الا ان با حقه في غير ذلك لا يمكن المالك
 من غيره من سوا وحمل فلا يضمن حصة العاقل من الزكاة ولو حمل الظالم على المالك
 ما لا يحسنه على جميع المالك من غير ان يفسد في حصة المالك على الزكوة وغيره يجب
 المنة كما لا يحسنه المنة التي على المالك انتهى قال في الفقه وهو فقهاء المالك
 من على العاقل باستثناء المؤن ذكر المنة بغيره ان ثمن الثمر من المؤن اما من اصل
 الثمر ام لا ولا يملك في ذلك كون البند من المؤن في المنة او غيرها من المنة
 في استثناء المؤن فطال وقت المؤن كلها على ربح المالك ومن المالك اجاز ما ندر
 عليها بغيره بين المالكين ومنه ما يخرج من النصاب بعد حصة السلطان ولا يفسد

المجد للمعوم الا انه والجر وان احدث لا يفسد من الغل من والثر المنة واجرة المالك ولا
 والناصح ولا يدرى بين المنة والملك واجرة من المنة منهم المنة في قول
 العاقل في ذكره لا يدرى على استثناء المنة المنة المنة في قول المالك المنة
 بغير المنة وعللان اثبات عاقله وقال الشيخ في حصة استثناء المنة كلها وهو قوله
 المنة وابن ادرين والعاقلين والشهيد وضمير المنة الى اكثرها مما يفسد
 المنة بعد في ذلك كلها بغير منة قالها بعد ذلك وهي هكذا كل مؤثر على المنة
 الى ففسد المنة على ربح المالك ومن المالكين اشبه مع انهم قال فيها ما وانما ففسد
 في منة بغير من اشراط الزكوة بلوغ حصة او سائر فيها يخرج حق السلطان والمؤن كلها
 فلكل ماله ان هذه المؤن لا يدرى على المالك الى ففسد المنة الزكوة فلكل ذلك المؤن استثناء
 وبغيره كما يخرج حق السلطان فيكون ماله ان يفسد المنة بغيره من المالكين
 اليهم حين لا احتياج اليها الى ففسد المنة بلزمهم بها لو بين المالكين ارباباً عند
 من بيت المال كله لزم بين كما هو مقتضى الأصول المنة بغيره وليس منتهى
 انه ما ففسد في منة المنة من اجل السلطان سواها كيف والمدة في منة المنة
 وهو شجرة المنة كان في فافتر لا منة بغيره ومما بها المنة على ربحه وهو ما يفسد في
 غيره قال ما قال والصدوق صريح باستثناء مؤثر المنة مونا ففسد المنة
 وشجرة المنة والعاقل اجوزاً على خروج حصة السلطان من ان اكثرها مما يفسد
 فلو كان الامر كذلك في ففسد المنة المنة على حصة مع ان الزكوة ما يفسد المنة
 بغيره المنة الى منة المنة هذه الامكام سماها المنة ما نقل من منة المنة
 كل المنة على ربح المنة بين المنة والناس ففسد المنة وانما انكفصت
 الا ماله المنة في ذلك هو في منة بغيره ما قال ففسد المنة بغيره ماله المنة
 الذي هو من المنة بين المنة مع انهم لم يفسد المنة في منة المنة في ماله
 ذلك ما لظن ان المنة لا يفسد على المنة لكن بما ذكرنا ان المنة في جميع ما ذكر من المنة
 واستثناء المنة المنة بغيره المنة المنة المنة المنة المنة المنة
 المنة وكيفية المنة بغيره من ماله المنة انما ففسد المنة المنة المنة
 اهلها ما نرى منها المنة المنة المنة المنة المنة المنة المنة المنة

منها الذي ما ملكه فليس على جميع ما اخرج منه الذي ما ملكه فليس على جميع ما
اخرج منه العشر الا العشر لملكه منها يحصل في ذلك بعد ما حيز ذلك قبل هذه الآية
لا يصح في عدم استثناءه شي من العشر انما اريد من العشر جميع ما ملكه الرابع
ما انما انما انما العشر جميع ما ملكه العشر فليس على العشر الا العشر فليس على العشر
بطلانهم بطلانهم انما انما العشر العشر فليس على العشر الا العشر فليس على العشر
العشر فليس على العشر الا العشر فليس على العشر الا العشر فليس على العشر الا العشر
بالعشر الا العشر فليس على العشر الا العشر فليس على العشر الا العشر فليس على العشر
المعكفة سطر في المقام ايض منقول عليه بين العشر ومن حيث كونه ما لا يشرك في
ان يكون الثلث من الدين على نقد والمقصود بالنقد كذا وفيه لك ما يستلزم به
مستطوع به من حيث كونه بين المالك والعشر لا يخرجه وكالم يكن الحكم المالك
في المقام مستوعب عليها بالحق في هذه الامور انما استدل به غيرها
تلك على الترتيل بل في جميع ارباب النقد مثل كذا بالدين وغيره لم يرد الشارع على ان
فان له الدين او اعطى كذا الدين ذلك من العيا رانما العشر على الترتيل ويحكم جميع
جميع المالك المشترك مع عدم النص على حكم واحد منها بل على المقام اوله في ذلك بل العشر
ما استدل به وغيره على المطلق ان العيا التي استدل بها في المقام كلها بل العشر
العشر ما كعشر اي يصير ما في سلم يجمع الكلام فيها مع احاطة كونه المالك فيها هو
الذي عا ذكر في العيا ان بل هذا هو النقد كما عرفت وان اريد من العشر الا العشر انما
التي هي بصيرة الاستثناء فليس على جميع احد ذلك وعرفت العشر من ان اللان
على ذلك الا كونه بالعشر وتوقفه بعد الاستثناء ايض وهذا يقتضي الاستدلال مع سائر
في تشره فظهر ان العشر ان العشر انما يكون عشرين على مال العشر سواء
استثناء المالك المؤقت ام لا فان كل من قال بان المالك سطر على الاستثناء لا فاشل
بالفصل سواء استثنى ام لا ولا يبرهنا بعد الاستثناء بل يلزم استثنى المالك يكون
اول لكثرة احسانا الى الفقراء وتفضلا عليهم على انما نقول جميع الفقراء والارامل من
العيا شريطة على عدم الاستثناء وكذا في الدين كلها على المالك مثلا فليس العيا
محكما بهم ايض كذا بل ان شئت فيكون العيا التي عرفت على نقد من التسليم مواصفة
للعيا من حيث لم يشرهوا فلا استثناء صحيحا على انما نقول مقتضى الاختيار الذي

مقام

ذكره ان الحصة مثلا يخرج صيرورة حصة بصيرة ما مال الفقراء بعد تحقق شرطه
والباقي مال صاحب ومقتضى ذلك كون مؤنة حصة كل واحد على صاحبها فلو
ان يكون مؤنة حصة الفقير بقدر على المالك والقد انما انما مال المالك لكونه
للفقير ان شريك والعشر ملك فيكون مؤنة عليك كما هو الحال في مال الشريك
لكن نقلت من ذلك مضافا الى ما في ما عرفت فلو ان جيلان المالك انما في حصة
بغير العشر الفقير في انما ليس لك بصيرة التكاليف المعقولة فيكونه وعشره
وان مضافا الى المؤنة التي يحصل بعد صيرورة الحصة يخرج من نفس النوع
مثل مؤنة الحصة والمال طاس واما مالها فطعم المشاعر في زمان صدق
الولاء انما يكون بل النقد لك سيما بالاحاطة اصل عدم النقص فيها بظهور ان
للمالك اعدا والدين المذكورة من نفس النوع وانما يخص على الفقراء بغيره
وعدد استحقاق الصدق في من يقوم المصا والدوا من الفقر الذي يوسع
ظهور الفرق بين مؤنة الزكاة ومؤنة هذه الصدقات والمجمل لم يرد في
خبر من الاختيار منع المالك من العشر ان الذي ذكرها وانما لو يقر كذا كذا
يكون الواجب عليه ان يجيبه على نفسه ويضمن للفقراء حصتهم فلم يظهر من خبر
من الاختيار مع كذا لهما على وجوب الزكاة عين ما حصة انما على المالك مؤنة
مال الفقراء الذي ليس له مال بل هو مال الفقراء ما سلا بصرف من النوع في ذلك بين
اصلا وما ذكر في الكلام في المعقولة بل هو يخرج لا لكون العشر في حصص الفقير
التي يبرهنا بعد اخراج الفاسدة فلو انفقوا خرص من النوع في النوع التي
استراليا مثلا اخرج الفاسد لم يكن عليه فيها شيء فذلك العشر مال الفقراء
مكون السلطان لا مال المالك في النوع المذكورة فلا يجزى عنها فطما ملك
مال الفقراء من ان في الفاسد مؤنة وليس على الفقير في العشر شيء من غير بل
حصة او سائر والوسق مؤنة ما ما في الساع ايض مداد والمال ما بين وبين
وتضمن دهما ونصف فانا بلغ ذلك وحصل بعد اخراج السلطان ومؤنة
العشر اخرج منها العشر بل جديده في شرح برهنة فذكره هذه البشارة هذه

عيا بها الفقهاء الرضوي الى ان قال ما استشفاه مؤلفه العريضي ولا اكثر بعد الصدوق
 والمفيدا بعد ان كان عليه الفقهاء الرضوي كما يظهر من كثير من عبارات صدوقه ومجمل
 هو انهم تابع الصدوق في احوالها في شرحه القارسي وفي استحقاقه من نفسه
 الرضوي هكذا قال في ذلك المصنف وحصل فيه خراج السلطان وموافقة العادة والفتنة
 اخرج من هذا المثل شيئا يظهر منه انه جعل من هذا العريضي عبادته عن مؤلفه الرضوي بل
 صرح بذلك حيث قال في شرح تلك العبادات بالقارسي ما يخرج به باسند انهم
 واخرجت مصطلح الاملاك ان كانا في ذلك وجهان القرينة من حيث هي ليسوا بها
 مؤثرين في ذلك في زكوة العلة باليد بعد من الدين فيكون من مؤثر العلة فيهما ان
 انقلاب كون العلة في اخرى فظهر بهذا اشتراط الاكثر وضع المؤثر كلها معا في
 عدم القول بالفضل وانما يظهر من الاخبار ان ملائكة المكلف في الزكاة بعد ما عدا
 اعم من فضلها وحاشا انما اعطاء ما كانا وما يخرج على الزكاة انما ما حصل منه فيكون
 الزكاة حاشا وفي الخبر ان ما اخذ من الزكاة فاحسبوا من الزكاة ولا يفلوهم ما
 استعملهم فان المال لا يفي على هذا ان يذكروا في كونه من الزكاة في كونه من الزكاة
 الحاد من الصدوق والفتنة في القول بغيره في ذلك لم ولم يفلو على الفضل وان
 مثل ان النكاح قالوا باستشفاه ذلك لا بد من ملاحظة كلامهم والناظر لان ما ذكرناه من
 كذا فقامل معا في ذلك ما استشفاه من الشيء ولم يدان كل واحد من المثل استشفاه
 على مجموع ما ذكرنا بل يدان منهم من استشفاه للفقهاء الرضوي صريحا ومنهم من
 استشفاه في غيره كالعلامة في الشيء ومنهم من اخبر على ذلك فتواه من غيره فصرح بشفاه
 ولا سيما في كونه صالحا لشفاه وربما كان استشفاه غيرها وان يد منها وما ذكرنا
 ما في كلام الشهاب الثاني وفيه من ان دليل الاستشفاه مختص في بعض هذه الشرف بين
 الاصحاب وانما يجرى في غير ان عرفنا انهم ادخلوا في ذلك بل على غير اصله الذي
 مع عدم الزيادة في التكليف فويلهم من يداه بكم الصبر لا بكم العسر فويلهم
 على الملة السهلة السهلة وكذا ملائكة الاخبار والمؤثر في الطلقة في وجوب الزكاة
 ما لم يرض عن ذكره عند السلطان والفتنة في الحاد من ايضا فيقول ان المقام ليس مقام
 التفرع لذكر المستفيضة خيرا فينبغي ولا انها على عدم الاستشفاه راسا وكذا
 الحال فيما ذكر على استشفاه عند السلطان قال في كونه استشفاه الصدوق في هذا

ذكره

ذكر فيه استشفاه الصدوق في حرم بل في كونه استشفاه عند السلطان فظهر ان المقام
 لم يكن مقام ذكر المستفيضة بل خصوص ما استشفاه المقام فكانوا في كونه الاخبار
 على شيء بغير ان الشيء في كذا الحال في المقام يحصل للبعين بانهم لم يكونوا في مقام
 التفرع في استشفاه الشيء بل في كونه الحال في المقام يحصل للبعين بانهم لم يكونوا في مقام
 تفرع على غير ما هو مع انه وفي القول في كونه الحال في المقام يحصل للبعين بانهم لم يكونوا في مقام
 عن ما بينهم فيكون مستشفاه في كونه الحال في المقام يحصل للبعين بانهم لم يكونوا في مقام
 في كونه الحال في المقام يحصل للبعين بانهم لم يكونوا في مقام
 مؤثر في كونه الحال في المقام يحصل للبعين بانهم لم يكونوا في مقام
 لا سيما في كونه الحال في المقام يحصل للبعين بانهم لم يكونوا في مقام
 المؤثر في كونه الحال في المقام يحصل للبعين بانهم لم يكونوا في مقام
 الشيء وادخلوا في كونه الحال في المقام يحصل للبعين بانهم لم يكونوا في مقام
 كما في الشرط في كونه الحال في المقام يحصل للبعين بانهم لم يكونوا في مقام
 بجميعها في كونه الحال في المقام يحصل للبعين بانهم لم يكونوا في مقام
 وادخلوا في كونه الحال في المقام يحصل للبعين بانهم لم يكونوا في مقام
 مقتضى في كونه الحال في المقام يحصل للبعين بانهم لم يكونوا في مقام
 ثم قال فلو لم لا استشفاه المؤثر في كونه الحال في المقام يحصل للبعين بانهم لم يكونوا في مقام
 انه وما يربى بعد في القول بالفضل والمدا على ذلك وما في الفتنة من استشفاه في كونه الحال في المقام
 والحاصل انهم لم يكن في المقام اجمع مركب تام فاستشفاه في كونه الحال في المقام يحصل للبعين بانهم لم يكونوا في مقام
 في كونه الحال في المقام يحصل للبعين بانهم لم يكونوا في مقام
 من قدام الاصحاب في كونه الحال في المقام يحصل للبعين بانهم لم يكونوا في مقام
 فربما كان نظير المختار في كونه الحال في المقام يحصل للبعين بانهم لم يكونوا في مقام
 المؤثر في كونه الحال في المقام يحصل للبعين بانهم لم يكونوا في مقام
 ملا حظته في كونه الحال في المقام يحصل للبعين بانهم لم يكونوا في مقام
 وخلص وسلم من جميع ما خرج من هذا السلطان وغيره يكون عليه الزكاة فظهر ان كونه
 اعم لا يخل على عدم استشفاه هذه المؤثر بل يظهر في الاستشفاه على نفي ما ذكره

لك تارة وحدها مل صاحبها القسبة واسأل فيها ذكر لان الاجابات المركبة للمواضع يمكن
 ما شئت من هم بلدا ما كانوا ينظرون اليها وكانوا يقولون بالعقل فارتكبت بهذا الاجماع
 المركب وهم كانوا يقولون القاعد في الاموال المشتركة ويقولون كون الزكاة منقولين
 فيكون العقر شركاء فيها عند هم كاصحوا به فخرجي منهم وعليهم فاعده الشراكه
 الا ما خرج بالذليل كما ستعرف ويقولون ايضا ان اطلاقه لا اختيار ينصرف الى الشرايين
 والعاده وعرفت العاده فكل انهم يجعلون نحو هذه العاده عاده معتبره في الاموال
 بناء على اصله عدم الشريك وعدم النفع وبما كان الى الان وغير ذلك ما يشبه
 من اصطلاح المعصوم او اصطلاح وعامة ما هو المعشرف فيهم الا بغيره والخير
 معلوم يثبت لهم الشرايين باسناد لا يستدل بها فمن اى دليل ظهر الامان عاده فان
 صدق الاختيار كان عادتهم غير هذه العاده وانهم كانوا يخرجون هذه الموقن
 من كبرهم ومن غير ذلك ومن غير هذه القواعد على يد علي السلطان والعقل وبعضهم
 راي عامل يرضى بهذا مع العلم بان نفس الزكاة كانت في غاية العقل عليهم ما حكك
 لهذه الزكاة واشهد من الزكاة عصمة السلطان الذي كان من بين امته ورضي
 العباس من بين غاير الظلم ونهاية العدالة للشيعه فكيف كان الشيعه يراعون
 هذه القبطه لا على انهم على ان يقولوا لم يشاءوا عاده زمانا مع عاده زمان
 صدق الروايات في الاحتمال لا اقل منه فكيف يثبت على ذلك هذا التمكن
 الشك في مع الاصل بانه من غير هذا كله على بعد من جوان القول بالعقل
 وعلى بعد من غيره فقد ذهبوا الى ان لا يجوز الذي ذكره في ذلك فانهم
 غاير السجد عن الاكثر وان هو من مؤثر الفرض وغيره بل هو خلاف ظاهر
 المسلمين في الاصل والاعصار مع انه على ما ذكره لا يكره فيكون فلا يعلق بها
 الزكاة ولان على الجليل الثاني بان في قوة المدعى الثاني من القاعد الشرايين في سائر
 الشرايين كان الدليل هو القاعد في الحاشية فيه وكل واحد منها قد عرفت على ذلك
 دليلين وعلى الثالث بان هذا الاصل غير مقتضى البر في نظر الشرع والاسطه التكليفية فيه
 ان عموم نفي الاصل مقتضى ما ذكره الا ان يثبت خلافه من الزايع بان بطلان هذا
 معصية ما اشترطه نعم انه لا بد من ان يكون الاختيار مع غاير كثرها بل انما هذا

عدم الاستثناء مطلقا الى ان يوجب سقوط الزكاة عاده الا ما ذكره اقل وهو
 خلاف ما يظهر من الاصل وبالقضاء في لكن مرتين حقيقة الحال ولذا قال الله ولا تلتزم
 عليه ابتداء فذكر بوجه الجمل الا حبلط واضح ومطوب خيرا نعم يشهد له به
 الشهادته ان استثناء الزكاة يجعل للمالك فيها المقتضى اقل ما فيها المقتضى اكثر وامر
 فلا وجه لعل العشر في الاول ونفسه في الثاني وفيه عدم كونه حبلط انما على الثاني
 من مقتضى الشك مع ان العشر ينصرف عن طبيعتين على مقتضى القول كما هو كما هو
 مع ان المعنى قلت هذا عليكم ويقول عندكم ان جميع الثمن على ذلك المالك فلم يحصل
 زكاة ماء الزكاة فيه اكثر اقل من زكاة ماء الموقن فيها كثر والجواب بان خلافه عاده
 من الشرع حقيقة على ذلك لان مقتضى العاديه هو جواب حكم مع ان الشك
 يظهر كون الشارع في مقام التخصيص على المالك الحاشية فوق الحاشية قد ثبت
 وهم ان اكثر الا صاحبها والواحد حصصا السلطان ومنهم من قال بعد المخرج وحده
 السلطان وقال الشيخ ابن العلي ان الال عبارة عن معنى واحد فمن انصرف على القصد
 اذ اربها المخرج على سوا كان شرا كان في المسلمين كالفتوحه عنوة او مخلصا
 كما لا شك وصدق على الشرايين انتهى اقول يمكن ان يكون المخرج اعم من المعصوم والمعصوم
 اى حصص من العتلات ومخرج ما جعله على الا ارضي المخرج وان لم يكن يعنون الشرايين
 في عين الزرع ومقتضى يكون اعم واما القول له اقل القول بالوجوب في العتلات
 والى الشيخ قال العتلات فرع من القصد بان انما اذا لم يكن يعنى على حين في الام لا
 يعنى على حده بل هو او يخرج في معنى حقيقة ولا يعنى ببناء القبطه وبزعمها عليها
 انما هو من اخرج في معنى حقيقة عن حب على النصف وادب الزكاة في المخرج
 منه ومن القبطه اذا بلغ مضاي والى ذلك فرع من الشيعه او يجب من الزكاة كذا في
 شرح ابن العلي على مع ثم قال وقال للعلم انها في بيان القبطه والشرايين
 زكاة فيها واشاره في لف واولي العباس في موجبه دفع هبة القول بمقتضى
 انتهى وجوب كونها عتلة وشيخ حقيقة في زمان صدق هذا كذا في محلنا
 القدر عدم في المثل والاصل هو ان الشرايين لا اختيارا واضح والقول بالوجوب
 في كل ما كالا ويثبت عدم المختص بترك بلوغ النصاب لمؤنس بن عبد الرحمن

ما سنا في هذا من عين الشاهد لا عرفت من اعيان ذكرتها في مجموع القول كما ظهر من الاستدلال
 واثبت في الامور ان قال في الذبحة ونقصيل الشيطان الصواب لا يخفى ان ان يكون من اعيان
 واشهر من سائر الخجالة فقبل بيني قول العرف على قول الاصل وهو الحق من قضا
 وطه واستوى كره البياض ان كان الثمن من مال الخجالة والا استأخذ وذهب بانه
 منهم المحذور الى الاستيفاء وطه وهو قريب لا يقطع على الاول فيسبب بل المحل هو ذلك
 الخجالة فاما ما ينزعه عن هذا المعنى وما دل على اعتبار بقاء السلفه على القول
 كما مر في دفع التعديل الذي اخذنا المعنى في كره هذا الشرح فاما ما ذكره عن قول العرف لا يخرج
 فهو من بعد المال وهو بالقرائن ان التاويل القالب بما يحصل في الخجالة بالتعليق
 ذلك بطبع القول لكان السبيل الذي ثبت فيه ان كره ما اذا انتهى قول الا فوقه عن
 ما ذكره في كره ما ذكره من تعذر الاختيار مطلوبه ان كره في كل مال الخجالة بغيره
 كعجزه عن كل مسلم ان قال كل ما علق به فليكن فيه ان كره اذا حال عليه المحل
 وفقره ساعته فارسله عن القول يكون مضمنا لمال متباين هل عليه فيه ذكره
 اذا كان جبرير قال ينبغي ان يكون القول المالك ذكره فان قالوا ان كرهه فليعلم
 غيره ذلك وان هم قالوا لا يكرهه فلا ينبغي ان يقبل ذلك المالك ولا يعمل به حتى يتجلى
 ثم مع ان المقام مقام الاستحباب واما ما قاله في دفعه ذكره من انه مني على ما
 اخذ من عدم سقوط الاستحباب بالتعليق في الاشياء فليعلم حاله وانما يرد على
 ما ذكره سابقا عليه من اشكاله في مال حتى يحول عليه القول وكان موقفا من
 التعديل لا استحباب هذا النوع من الزكوة السلفه الثانية على القول كما دل عليه قوله
 ان سلم بعد ان ابراهيم وغيرها من اعيان السلفه فيكون السلفه الى غيرها
 من غير دليل واضح مستند نفاذ الاصل انتهى في شرحه عدم ظهوره في الاستيفاء والمصلحة
 على حاله طول القول من الاختيار في كرهه وهو العرفي بغيرها ما يصلح ان يكون
 مستندا لاستحبابه عند الاصحاب وما اذا كان مرفى عند الكتاب واما ما ذكره من انه
 لا كرهه في تعذر ان يصدق في الحسنة التي ذكرناه لان مال الخجالة ثم قال وان كان النفا
 من غير العقل في الحسنة استيفاء القول وطه واستوى كره البياض على القول
 وان كان الثمن مال الخجالة والا فلا خيب لما مر انتهى في دفعه من الحال ونسبته

الى السلفه لعل كما سلف في سلفه البقية في القول ثم قال وذكر كره البياض انما
 يكون ان اشترى بالعين واما اذا اشترى بالدينه فليعلم ان الصواب في الثمن ان يقطع
 المحل كما تعلم بغير اللزوم في هذه الحجة انتهى وعلما ايضا ان حجة مال السليم والمحب
 على صورة الاولى ما من وهران يكون عليها جبرها وعرفنا ان لا حول عدم اعطى
 الزكوة عنها على الاقوى بالنظر الى الاختيار ولا اعتبارا لما سنا ان جبر الزكوة على مال
 يقدو عليها فاعلا على السلفيات في العين ومن يوم بوم والسلفه له ولغيره الواسع
 النفقة ان عصى القرض مع عدم الاختيار بها يحصل بان يكون ما دنا على او ذلك
 المال من مال الزكوة بحسب حاله وعل على شرطه الملاحة حتى يبين من القيمة في جعل
 عند مال السليم فقال ان كان عشا جالسا له مال فلا يبر بالمراد ان هو لا يبر بالسليم و
 هو ما من وهو ما سنا سابقا من ان لا يبر بالمال سلفه ذلك انما مر في سلفه
 عن مال السليم في جبره في جبره قال ان كان لا يملك مال يملكه مال السليم اذا ملكه واسا يبره
 غيره ولا فلا يبره عن مال السليم واستثنى لنا آخرين الاب والمحب في هذا الباب انما هو ان
 الطفل ولعل يكن وليه ولعل لا يظهر من الملاك بغير الاختيار مثل ما وقع في جبره
 الولاية الصغرى وانما مال الاب وطبعا ان يبره بها على نفسه ولم يشر لها فلا يبره بعض
 الا عدا باستثنى ذلك وليس لما فيها تمام التحقيق واما ما سنا لهم كون النفقة
 وليها فلان النفقة في مالها يتوقف على خصه من الشرع وهو في الحقيقة في الولي
 نعم لو توقف الصلح على الشرع المذكور مع عدمه الى ان يكون الحيوان من غير انما اذا
 كان وثوق به سيما انما يبره بغير هذه الشرع او صنفه ان يبره بغيره من مال
 السليم بالتي هي احسن واكرهه محسنا مع انه نعم قال ولا يبره مال السليم الا
 بالتي هي احسن وقال ما على الحسنيين من سبيل الى جبر ذلك من افعال ذلك
 وان كان كل واحد ما ذكره مطلقا غير مفيد بغيره الولي الا ان لمعلا لا يبره
 لكن قد لا اصحاب لعل محسنا والشرع في الولي ومسا لا ما ان اضطر الى النفقة
 ولقد دل على ان جبره محسنا كما هو الحال في الاضطرار ثم دفعه عن ذلك
 صحيح ان في منى الكره صبره بعض الاصحاب فيما قبل الا علم المعصوم من ذلك
 فقال ان كان القيم شاكرا ومثل عبد المحمود فلا بأس بغيره من شرا فاعطى

ومع جواز ان كان من العائنة لا عبرة بفعله في العبرة بالعدالة لكن شوق على عدم مخالفة
لما عليه الاصحاب وعلى الماء ففعلوا فان لم ينهم وليس المقام مقام جعقون ذلك
الثالث ان لا يكون ملبا اولا هذا ولا خلاف جميعا وان لم ينهم وان لم ينهم
الا فراض يكون باطلا وضامنا والرجح للشيخ اما العائنة فلو كانت عاصبا او امكن
الرجح للشيخ فلو جاز ان بن عثمان الذي اجمعنا العاصبا على بيعه ما يصح
منه من منصفه العائنة قال سالت العبد عن مال الشيخ بعل بركه قال
فقال اذا كان عندك مال وصمت فذاك الرجح ولست ضامنا من المال فان
كان لا مال لك وعلت ببر فالرجح للفلان وانت ضامنا من المال وببر صحبة
الحلي وصحبة سعيد السمان والشيخ ابو العطار وغيرهما فلا بد من
حل ودائرة مقصود على الولي وامانه الولي كما صرح ببر الشهيد وغيره
ودعا قيد ما في الاخبار والمذكرة كونه الرجح للشيخ والعائنة على المنصرف
بكون الشراء بعينه يقتضي انتقال البيع الى الطفل وفيه ان البيع والشراء
بالذمة هو الا غلب محققا بل ينصرف العين في غايته الذمة سيما اذا توى
كونه لصاحب العين انصرف هذا العين من غير اذنه شخصيا ولا لغيره
ان يوفى بالعموم كما انصفه وقد اخبرنا المذكرة من غير ان يفسد
شيئا الراغبان لا يكون ولها واشتره للطفل ولم يكن للطفل فيه للطفل
في شراء بالكل الا ان يكون فيه دفع ما يتكفيه فصولا يتضمنها الولي
ويصح مطلقا بالنظر الى خلا في الاخبار والمذكرة ولا زكاة على الطفل كما
عرفت من ائمة الفقه من الاخبار فملاحظتنا في العالم بالعموم
دكتنا بنا قولنا فيهم من ان مالهم بغيره بغيره الزكاة
من غير خلاف وذهب في طائفة ان المعاملة بالجنس لا يقطع الحول
ولا يخفى انه لا يصح الا في زكاة وقال في طائفة ان بدل محض او بغيره
نرا وجه الزكاة واليه ذهب في موضع من بيت وهول قول
المرتضى والاصحاب معهما عليه الاجماع والا فرب بالنظر الى الاخبار
وهي العمومات الدالة على اعتبار الحول مضافة الى ما رواه الكليني

وراه في الصحيح عن عرين بن زيد انه سأل العبد عن الرجل قد باه من الزكاة ما اشتري
بما رضاء او باه عليه شي فقال لا يلزم عليه ان يقر فلا شيء عليه وما منع نفسه
من فضله فهو اكثر ما منع من حق الله الذي يكون فيه وما رواه الكليني في
باب ايهام عن علي بن يقطين عن الكاظم قال قلت اني جئت عندي الشيء فيبيعه
فخول من سئمت تركه قال لا تملكه الرجل عليه الحول فليس عليك فيه ذكوة
والكل لم يكن وكانا فليس عليك شي قلت واما الركا قال الصا من السعة
ثم قال اذا اوتيت ذلك في مسك فانه ليس في سبائك الذهب ونقار الفضة
شيء وما رواه العبد وقد من ذكوة وابن مسلم عن العبد ان ابا وجيل
كان له مال وعال عليه الحول فانه تركه قبل فان وصيه قبل حوله بشهر
او يوم قال ليس عليه شي انا وما رواه الكليني في الحسن باب ايهام
عن هارون بن عمار عن العبد قال قلت لابي يوسف في
لهذا واعمالا اصاب فيها اموالا كثيرة وان رجول ذلك المال حليبا
اذا كان بغيره من الزكاة عليه ذكوة قال ليس على حلي ذكوة وما
ادخل عليه نفسه فضل اكثر مما يحتاج من الزكاة وفي العلك كالصحيح
عن علي بن يقطين عن الكاظم قال لا يجب الزكاة فيما سبك قلت
فان سبكت فراها من الزكاة فقال لا ترى ان المنفعة قد ذهبت
منه ولهذا لم يجب الزكاة عليه وفيها من البرق لبيد عن مولى
عن ذكره عن الكاظم مثله وعن زيادة محسن ايهام ان قال للبايع
وهو كان عنده ما ثا درهم فان كانت مائة وخمسين فما جاز حين
تبعان بعض شهر فلا زكاة عليه حتى يحول فانه تركه قلت فان
وصيه قبل حله بشهر او يوم قال ليس عليه بها قال ذكوة عنه
انه قال اما هذا بمنزلة من طرقت شهر رمضان وما في اقامته
ثم خرج في اخر النها في سفره وادخله ذلك ابطال الحكاة التي
وجبت عليه وقال انه حين داي الحلال الثاني وجبت الزكاة فيها
لكنه لو وهبها قبل ذلك لجاز فلم يكن شي بمنزلة من خرج ثم انظر

انما لا يمنع ما حال عليه فاما ما لم يحل عليه فلم يصح ولا يحل
 منع مال غيره بابل فدابة قلت لرد على كاشه ما شاء وروى في بعضها البعض
 اخوانا وولداه او اهل بيته من الزكوة فقل ذلك قبل حلها بشهر
 فقال اذا دخل الثاني عشر فقل حال عليه الحول ووجب عليه منها
 الزكوة قلت لرد فان احدث منها قبل الحول قال جاز ذلك لانه فلتاثر فيها
 عن الزكوة قال ما لا حل على بقدر اعظم ما منع من ذكرها فقلت لانه فلتاثر فيها
 عليها وفي خروج من ملكه ذلك فانه دفعها اليه على شرط فقال ان اذا
 سماها غير جائز الحول وسقط الشرط وتغير القيمة فيمن الزكوة فقال
 هذا الشرط في سلف والقيمة المضمومة ما فيه والركوة لانه فلتاثر فيها
 لانه ثم قال انما ذلك لانه اشترى بها راد او راد او مساعا فذلك قد اذ
 قلت لانه اياك قال لي من شرها من الزكوة فليبدل ان يؤدعها فقال صدق
 ابي علي بن ابي حمزة ما وجب عليه وما لم يجب فلا شيء عليه ثم قال ان ارباب
 لوان رجل ارضى في شهر رمضان ثم مات فبدا كان يصام عنه فقلت لانه
 ملك الرجل لا يؤدى عن ملاله الا ما حال عليه الحول ووجب الشيخ على غيره في
 مضمون طر على فقل عند ان من عارضه ريعين ساعة باربعين ساعة
 بعد قانه فلتاثر ريعين ساعة طول الحول فغيره خلاف ما يظهر من
 الاخبار فان الظاهر منها ان يكون حول الحول على ذلك الشيء فعليه على
 العقد المشرط بين الشئين وحين المرفوض الا جاع ولا خيرا راجح في الاقتصار
 باجماع الطائفة ثم قال فان قيل ذكرنا ان الجسدان الزكوة لا يلزم الغار منها فلتاثر
 فلتاثر من الجسد فانه غير متماثل فقل ان الجسد على اعتبار ريبه عن انفسا
 شقين ان كان زكوة عليهما فلهذا لا خيرا ما هو في ظاهره فلتاثر في
 ما لا شقين ان الزكوة يؤدى ويكن حل ما شقين من الاخبار ان الزكوة لا يؤدى ويكن حل ما شقين
 من الاخبار ان الزكوة لا يؤدى على الشئ فان ذلك من ذهب جميع الخالفين ولا تأويل
 فلتاثر في الشئ وروى بان الزكوة يؤدى اذا فرغها الا اجماعا بالزكوة فلتاثر في
 الاخبار وانما اقول فلتاثر من ظاهره علم ذهب احد من ما خرج من ان

الى فلتاثر الى السقوط ولا احد من تعلم عليه فلتاثر من الشهادة الطاهرة من
 الشبهة وظهر من انفسه ان الاخبار للمعارضين ايقظها ووضح حلها وروى
 موثقة ابن مسلم ومجتهد صفوان عن اسمعيل بن عمار ومجتهد معاوية بن عمار
 قال في الفجر والا فرب الحل على الاستحباب كما ذكره في ضا كما يدين الحول
 على التخييل لان العارضة تعلقون فلهذا ذهب مالك واحمد الى الوجوب والتاثير
 وابو حنيفة الى عدم الوجوب وما ذكره من ترجيح اخبار الوجوب غير ما اوضح
 انتهى فلتاثر على الطلع بالاختيار او المتعارضة سيما في مثل المقام من قول
 السائل احدها ما روي لا سيما فان الاختيار ثم لم يوجهوا في الحل على الاختيار
 الى امره باخذ ما شئ من الشئ وعارضا لغيره وما كان حكاهم ونفا
 البصا حل وغير ذلك مع ان السيد فلتاثر في الخالفين على عدم الوجوب ولم يفتل
 عن احد منهم القول بالاستحباب والاخبار للمعارضين على الوجوب فلتاثر في
 سيما فلتاثر في اكثرها با وديانكم على الوجوب ولا يثبت ذلك كونه نفسه
 كالا يخفى مع احتمال ان يكون مالك واحد كالا يثبت فلتاثر في عدم اللزم وان قال
 بالوجوب لا يظهر من ان الوجوب لم يظهر كونه اصطلاحا في المعنى المعروفة
 وبالحل في الظاهر من الاخبار ان بعضها ودرجته هذا مع ان الى حاله على الحقيقة
 وعدم التفرقة وعدم سقوط القرائن نعم يعني ان لا يثبت في الاخبار لا يثبت في الاخبار
 سالنا في حجب الخروج عن الشكات وما ذكره فلتاثر في الاخبار لا سيما بالالمشكا
 فلتاثر في ما فيه ثم المشهور عدم الوجوب من زمان الشيخ الكاظم واما من قال
 عليه وان قال المرفوض ما ذكره الا ان ابن ابي عمير قال في حقه ذهب فري من
 ان ان الزكوة واجبة عليه بالقرآن فقال فري من لا يجب وهو الاظهر الذي
 يقتضيه اصول المذهب وهو ان الاجماع معتقد على ان لا زكوة الا في الدعاء
 والد تاثير شرط حول الحول والسبايل والحلي ليسا بعد تامين الا لسان سلف
 على الردي في ما يشاء هذا من ذهب شيخنا في هذا فلتاثر في حله وعقد
 بخلاف ذلك وذهب سيدنا الموفق الى ان الزكوة في ذلك ذهب اليه
 في الطبريات في مسئلة الشك الى ان قال الشيخ فري من ان من فري الزكوة ان

هذه الامور بعزل عن الناس فانها لا كلام الشريعة في ذكر بعض الاحكام في بيان
 عن الغاية التي يوليها الله من التمييز في الدنيا واحدة سقطت من الغيبة جزء من حصة
 وسبعين من الشاة ان لم يحمل الشاة الواحدة جزء من النصاب والاكاف السانط من
 جزء وسبع جزء ثم قال في غير نقله على فقد علم الواحدة جزء من الغيبة كانت الواحدة
 من الواحدة عليها في عدم سقطت من الغيبة عند الشاة كما ذكر هنا مع ان الشاة
 جزء جزء عن النصاب هي من الاصل ولا يخفى ان الغاية الاولى لا يتم بدون
 فغير الشاة عليها فعملها فان لم يكن جزءا سبيلها الاكثر من اقل المعنى
 والاطلاعات مثل قولهم في صحيح الفصل المذكور على عليه من ذلك اي من
 الشاة عند سير حول فلا يبقى عليه ما اذا حل عليه الحول وجب عليه وقولهم
 في صحيح محمد بن فليس ليس فيما روى الاربعين من الغنم شئ على قوله كما
 كثرت الغنم في كل ما شاء فلا يخلو من كل ما شاء هو الا ان الشاة الصدقة
 ولا يفرق بين مجموع ولا يجمع بين شعري وبعد شعري او كبرها الاغنية ذلك من
 الاغنية ومما لا خلاف ان شاة حرة لم يسمها على حرة كالاغنية في كثير منها
 ومما وقع الشرح الكافي بين الفوائد والناظرين قوله بالعمى هو صحيح جدا والحق
 ان الحول من العمى انما قال ليس الحول حرا من ذلك المعنى فظهر انما يكون
 مستند لها لانها على حد شاة الدين والولي ولا يجمع ان يلى خروج بعض
 حد من الحول بحسب ظاهره لا يمنع عن حرة ظاهره بالتمثيل الى ما يخرج من اعداء
 ليس فيه في هذا الحديث شخص واحد فان كان ظاهره ما يخرج فكيف يكون حرة والحل
 هذا المعنى لا بد من ظهوره وانما يلا شك ولا شبهة لان ظاهره يستفهم
 التاويل في البطون وان هذا من غير الملاحظات وتخصيص العوائد الشرائع
 بهذا المعنى ان الحرام والمعتك لا يمان يكون حيث يعارضه بام العام والاطلاق
 بل وبطلان عليه حتى يقدم عليه اذ مع الشاوي لا يمنع من التخصيص والتفصيل
 كما هو ظاهر على اسرار اقل من الشاوي وان الشاة من الغنم وما ذكره من اعداء
 المعنى من قوله ان هذا المعنى قوله والواجب ان المراد الشاة التي تؤخذ في كل
 حين من الابل التي تؤخذ في نصيب الغنم اي لا شعري من ان الزكاة تسقط على

غيره

خزيرة ايضا برص من الغنم ويصير من ذلك ان يعطى فيه كين كما ان الغنم وعلى الغنم
 شغلها بالغيره اي كان كما شعري قالوا يجب ان يعطى منها نقص من الحول العشرة
 وان قلنا بالعداء من حصة الشاة والاولا فلا بد ان يكون ستمائة من الحول كين
 والغيره على تقدير صحته بغير المتدين ان يعطى قبله من حدة حدة سوى غير ذلك
 ثم ومع ذلك لا يصح ان يستأدى الى اطلاق النقص من كل عداوة المعاد والمعاد
 جاء ذكره كالا بؤرخة في حدة الابل او ذكره الغنم كما هو صحيح لبعض النسخين وبطلان
 المختص ونحوه هذا هو الشئ على في ارجاع الغنم عليه ولا ذلك فلهذا المختص
 في المختص ولا العنبر على الا ذلك عداوة من غير ما عليه قالنا ما معد في حدة
 اعداء من قبل بعض ان تأخذ من جميع وانما ان تأخذ من جميع والتشبه والتشبه بغيره
 الكافي بين الغنم والابل جميع المختص بغيره كالا على تشبه الاطلاق لا يصح
 كالا على العدم ان العمل العام مقام اظهره من النصب وغيره نصيب الشاة عن نصيب
 الابل لا يستأدى ولذا لم يفرق بين الشاة عن اخذ الحرة وهو مع ان الاطلاقات وما
 تنص الى ان المراد الشاة والشاة والكل ما راد الشاة منها من قوله ما
 بعد بغيره وتبين ما فوق ذلك لا يكون منشا انما من اهل الغنم اصله كين
 لا من حدة نصيبها مع ان يكون البية في هذا الواجب الا كين الذي يعم به البلية
 ما فيه من حدة مع ان النقص من غير البلية الى عدم اعطاء الزكاة فلو كان التولد من
 تولد كالا لا يستأدى شاة الشعر بغير البلية فكيف حدة الاخر بالعكر الى عدم تولد
 الا على بغيره في الشاة شعر كين كتاب واحد مع ان اميا كين الابل يمتدح
 الا على ثم بعد هذا اعني والاستان العالي كين كين التولد من البلية في الشاة
 وكذا لا يملك بها سائر ان كين مع ان النقص من اخذ الشعر وهذا المعنى المختص
 من التولد كين بغيره في كل على شاة قال الولي لبيد اشري شاة اذا بيع واشك
 تلك لا يبقا ومنه الى ان هو التولد المذكور بل وقوله انهم لم يصل الى حدة ان كين
 الفقهاء سيما على احوط وهو يتصل بالبول الشاة في شاة شاة شاة شاة شاة
 الا في شاة ثم اعلم ان ظاهر عداوة ما يخرج من النسخين بل صحيح بعضها ان التولع
 الذي ذكره المعنى في مطلق الشاة التي تؤخذ في الزكاة سواء كانت في ذكاة الابل

وان كان المستطوع يصر الى ان لا يكون له الاصل على الارضين واسمها من الشجر
 ابن المفلح ذكر من القدم ان العيس والوطيب نوع من النمر والفرس وفيه شرب حتى يثبت خلافه
 اما الاولى فلا صريح به وهو منسوبة لها من انها نوعان من لينة كلامهم غير حتى يثبت
 خلافه كما هو المالك في الموضوعات مصداق ما عرفت واستعرف من التفرقة الواضحة
 فانه لا خلاف ان لم يثبت عندك فيه ما فيه كبره وتعرف مع ان من لا يعلم البصر
 على من يعلم وما اخرج في كلام العرب عن ان البصر عروة خروا وتعلم فيه ما لا يمكن خروا
 خروا نوع من التفرقة في ظاهر المقطع وحقيقته معروفة بالعارفين به ورسالة
 معبر النمر على الفصحى والاعراب ما دام انضار انتهى ولقطعه في حقيقته من اعيان
 استعمل هذه الاصطلاحات فيكون يثبت بطلان ما ذكر من ان وانظر منها في الفلاسفة
 حيث قال البصر هو النور قبل ادخاله وانظر منه عبارة كثيرة في مواضع كثيرة وهذا في ما يشر
 الوجه في دخول العينين نعم ظاهر كلام الصحاح مقتضى ما ذكره لكن يجر هذا بطلان خلافه
 ومن ما قد يرد ما قد سماه على هذا في الصريح من قوله الطيب من النمر وغيره ذلك فان من
 في المنام ما يبين كما هو الظاهر او استبداء وهو انهم ظاهرا فيها قاله من علم ان لا بد من
 المصطلح كبره ولبث عنده في ما تقدم في القدر على العرف فيكون الاصطلاح في الواقع هو
 القصد الى الحقيقة العارية والاصطلاح لا يبعد ما لا بد له وهو لا يشترط وهذا واضح
 وهوها وشي من هذا غير خفى في المنام بديها كما في السبع يستعمل في المقام على اللغة حقيقة
 وغيرها يثبت على العرف بغيره كما لا يخفى على من لا يخطئ في الشرط البصر والمطلوب في العقل ان
 النور لا يخرج عن محل ما على ظاهره كما لا يصلح منه مبادر ما كان على ما كان حتى يحصل التفرقة
 فيكون من ان البصرين ثم يكون اللذان في غير المنام على العرف ما هو محصور في موضع يثبت
 التفرقة على حسب ما ادعاه القائل في الحقيقة البصرية في ما لا موضع العقل يثبت في الاصل
 للبيان على البصر فلا يستعجاب والشرط في موضع لا يقتضي البصر في غير ان صاحبك
 لما وان صحت سند ما ملك على الزكوة في العيب وكثرة عدده وظهوره في التمثيل لعدم قابليته
 بغيره القائل على ما عرفت بوجود الزكوة فيه خاصة بعد المحصر والطالب والمبصر بعد
 ظهوره كالتماثيل على الزكوة فيها فاختاره نسبة اليان الى الحق وان لم يثبت وان لم يثبت
 تا ملك فيها فكونه شفع لك العكس في البصر والطيب واما المحصر فلهذا العقل بالفضل في

ما يملك على الزكوة بالمرح من قهره ويكرهه اما هذه الكلمة في من القدم يقولون ان الزكوة في
 حيث لم يملك منها وقد وجبت عليه وقد عرفت العجز عن عبد العظيم ابن عبد الله
 عن الحسين بن علي بن من بعض اصحابه في قوله والسلك الاول انهم ضعيف وفي الصريح
 عن ابن مسلم انه قال لما فرغ الرجل من عتايها فيبيعها بالصدق فانه لا يقبلها على
 عبد الصلح بائنه من ذلك زمام واستجاب وانما هو لا يقبلها الا بهاء على غيره في ذلك
 وهي شاهدة في ذلك لانها كانت نكوة فذلك يقبلها على رعيها في ذلك فاشهد بها
 فلا يخفى ان البصر انما هو في نفسه تلك البصر منها كما يجب ان يعلم اه فاعلم ان
 انما يعرفه في بطلان ما يستعمله عليه يعلم ما يملك على وجهه لا يعلم ولا اصله
 الى من ويجوز الا فتال به وشاهدوا من كذا في ان هذا هو الصدوق عن ابن عباس
 في كالعصم يا اباهم انه قال لما فرغ الرجل من عتايها فيبيعها بالصدق فانه لا يقبلها
 من الزكوة في كالعصم انما من الزكوة فذلك لا يقبلها كما شهد به في ذلك من وشاهدوا
 في ما يملك في نفسه من البصر واما ان مع قول فاعلم للقضاء في موافقاته للآخر
 والملاحية في المرونة في ذلك فان الزكوة بالساعة والبيع بين هاتين الزكوتين والساعة
 ان التفرقة اذا وصلت الى هذا الاصل فاعلم ان هذا هو في ذلك فاعلم ان في وجهه لا يخلو
 للكتاب والمشار من الاخبار وما لا جاء به حكم العقل هنا مصداق الى الساعات في عدم
 الاخذ من الوجه الى اهله في ان يملك الى الاصل ما لا انه محصور في موضع في احد الزكوتين
 وهو من اهله كما يشر البصر في انما هو في نفسه انما هو المحصر من اهله لم يرد هالا
 لشك هذا الشخص واما انما يصل الى الاصل فيكون المحتاج عن يمينه في غير الزكوة بان
 يكسب مثلا ويحيا في هذا الزكوة فيقعح بالالفقر ويعيش في ذلك ويعد الحاضر في غيره
 ثم كما هو الجواب والظن ان الاخبار في ان المحتاج من ان صرح الزكوة في حصولها الى
 حيا حيا في يقع به لا فاعطاه مثلا الزكوة في هذا المذهب فيها لا بأس به بل ما سببه
 لما ذكره في صريح ما يملك في ذلك لا يملك في ذلك مع اشكاله في ما ذكره في الاخذ
 لم يخذل الا خبر الزكوة والمطلوب انما سببه في الغالب بطلان ما لاخذ لم يخذل في الزكوة
 والمطلوب انما سببه في الغالب بطلان ما لاخذ لم يخذل في الزكوة والمطلوب انما سببه
 عليه سببه في الغالب الاخذ في ذلك قد يرد شيئا عودا في ذلك كما حسانا في هذا المذهب

لا تباين بينه واستجوبه بعض المتأخرين بشرط بقاء العين اقول لا شك في جواز الرجوع
 مع بقاء العين ويكون الاخذ من جود الرجوع في العينة ايا مع الشك فلا يلزم
 على هذا العرض بلا شبهة الا ان يكون هذا ما اراد ظاهره في كونها صفة تظهر
 على الاخذ ومع ذلك اخذ فيصير اختلاف العالم واذا اعتاد المالك بان يظهر بغيره
 صفة وانما لا اخذ فالقول قوله مع العين واما اذا بقا العين والاخذ من كون
 الرجوع الى العينة يحتاج الى ابطال من الغام عفا بركة الم يكن لا رجوع فانما كان ذلك
 هو الامام اذ يباين في الشبهة لا خلاف بين العلماء في ان اخذ من المالك لا يخرج
 عن العينة بالبيع الى الامام او اذ يباين في الرجوع عن العينة بالبيع الى من يظهر
 منه العينة فاما باعادة تكليف جديد مني بالاصل شيء واما اذا كان المالك
 هو المالك فاختلص له اصاب فيه من جازم في الشيء في علم ضمان وعن العينة
 والى الصلاح الضمان وعن العينة والتميز منقول المالك مع الاجتهاد فيكون مع
 عدم رجوع الامام انما ينفذ في من ظاهره الرجوع القصر وقما شرعا فحصل الاشياء
 لا نعلم يظهر الخلف لكان متمسكاً بالتميز فيصير العتق مثل تمسكاً بعبده للاصل
 فقد جردنا صفة على اعادة ووديان المحل لبيان ان الانسان ويعتد بها الاجتهاد
 المشاورة بعد الاشارة كونهما من العينة والتميز لمرضاة منقولة عنهم ووصل
 الحق الى الشك وانما وصل الى خبر كالعين وحجة اليقين هو ما ذكرناه مضان الى
 صفة المالكين ابي جعفر عن الحسين بن عثمان الشافعي عن ذكره عن الهيثم في رجل يعطي
 وكونه عتق وهو يراى شمس فوجدته مولى قال لا يخرج عن عتقه والتميز
 بين ابي جعفر مضان الى اجابته بالقطعيات من الاثر والتميز في بيان علم الاثر و
 المشاورة في صفة وفي خبر واحد من الصحاح والمتميز ان الزكاة عضو صفة عليها
 مع ان الخلف بعد الاستيعاب لا يقبل من جازم في حال التملك سواء الزكاة
 لا ينفذ منها في غيرها هل مع ان شئ الذي لا يخرج بغيره من الميراث البقية بغيره
 المتصلين ان المالك بين على الزكاة فليكن لا يخرجها والاستيعاب في دفعها الى الجحش
 فيه من غير اعادة وما اعادة التكاليف والتميز في كمال الصبح بارا هيم من عتق بغيره
 عن عدمه ينفذ ما من قبل الحان فلان لم يعلم اهلها قد مضى الى من ليس هو

بها باصل حقه كان لطلب ما جرت له ثم لم يعد فمضى ما صنع قال ليس عليه ان يتوبها
 شيء اخرى وقيل هذا الثاني هكذا قيل ما ينادى الزكاة الى قبلها عليها من غيرها
 انما لا عليها اذا علمهم قال نعم وقد ثبت في بعض نقل هذه الرواية وقيل انما لا
 صفة غير ان قال انما جرت له وفي ذلك انما جرت له فلا يخرج على الاثر انما لا يخرج
 الا شئ قبله لغيره لئلا كان لظهوره كون الاخذ من ماله انما لا يخرج على الاثر انما لا يخرج
 فليكن لا شئ من ذلك شئ بعينه بالاجرة والاختيار المتواتر والاجماع فانما يقبل
 فيقبل المالك واذا شئ الشريعة في الشرع وبصد في الاثر ما يراعى عتق او القصر فيها
 فليكن لا شئ من ذلك شئ بعينه بالاجرة والاختيار المتواتر والاجماع فانما يقبل
 الناس ولا استصحاب ذلك لكان حجة لا استصحاب من جميع ما ذكره حتى الرواية المتقدمة
 ابق مع ما روي من احكامها على ما روي ان العارضة لعلها لا تكفي في العتق
 حتى يصير كونه الخبر ثم يرد في الضرر مع حصول الاصل في الاشياء وعدم
 اصلها مع الاجتهاد وفيما للملك في معة العتق فان الحكم بالامانة مع فقه
 العتق وشدة الخلف اظهر في الشرع مع كونها صفة من الشريعة قالوا لا يملكها
 على ذلك الاجتهاد بل وبما كانت ظاهرة فيقول وهو يراى انما لا يخرج على الاثر انما لا يخرج
 في انما من غير انما كان بغيره حصل الاصل في المضاف بغيره لا يخرجها ولا يخرجها
 الوصع والتميز ما جازم في ذلك بكنى بالتميز السحر والى ابي جعفر لا يخرجها
 والاثر بغيره في الغام الشئ لكونه بغيره فذكره لو فليكن لا يخرج على الفصل لولم يكن
 جازم في من انما لا يخرج على صفة امكان الاستيعاب كان من كان بغيره حصل
 ظاهر في كون شئ متعينا مع ان الغالب التمكن من الامتياز مع ان الصلة لا تستحق
 في املاك المقام لا يخرج من الضعف فكيف بغيره وما ذكرناه وما استفدنا من مضان قال
 نعم الاكثر في العتق في الشريعة بغيره وما ذكرناه في الجواب عن خبر الوعيد
 فيصير الحديث بالامر بملك وانه التكليف منوط بالاستيعاب في الظاهر مضان الى
 عرفته من كان قوة التميز وعدم قصوره عن الصبح لولم فليكن لا يخرجها وما جازم في
 حجة المتصل بانه الاجتهاد الذي ذكره اورد من المتصل المجرد لا يطاق الزكاة اى حصل
 انظر في صفة عدم ثمن اصل فلا كلام فيه لكان لا يلزم منه ما ذكره اولا وانما لا

على ذلك يكون اعانته للامم الحرام وحمل الحرم على المعصية وبما روي عن الصادق عليه السلام انه
قال يقضي ما عليه من سهم الفلبين اذا كان الفضة في طاعة الله عز وجل وان
كانت الفضة في المعصية فلا ينبغي له على الامام وبما روي عن ابي بصير
والسند غير صحيح بحمل الاحزاب والامجادات ويظهر لك مضافا الى انهم كيت ليسوا
للمعصية ولا لاسرائيل وعنه باخذون حق المساكين فظهر ان كلام الحسن من انه
لو ان ما على من سهم الفلبين لم اضع منه ولم يلقه من ذنبه من غير الاحتياط
من سهم الفلبين وان كان مع التوبة وفي الذخيرة حبل اشترطوا التوبة قبل ان
العدالة وعلم ان هذا لا يترك الاطلاق وفيه علة من ان الجواز مع عدم التوبة
فلا امره كماله في المحل كمالا روي وكذا قوله في محله انه يدل عليه مضافا الى
الاجماع والعريان صحيح عبد الرحمن بن الحجاج عن النكاية عن زكريا بن علي بن ميمون
قال حبيب عندهم لا يقبلون على قضاء غريمهم مشروطين للركوة هل ان اكر
ما عقيب بغير علم من الركوة قال نعم يدل عليه ايضا مؤقته مطعنة وفيها عار
وفيها عيب من خالد بن مضافين لا كثر الحث والشعوب في فرض الزكوة واسه
في غير ان البر فاما ذلك ما عاقب به من الركوة والغرض ببيان عيبه من الصدقة
بغير غير ذلك وعبد من انهم يدل عليهم صحيح عبد الرحمن بن الحجاج عن
من روي عارف فاضل يوفى وترك عليه دينه فلا ينبغي له ان يكون عيبا فلا يفرق ولا
يعرف لم يسلطه بل يقضي عنه الركوة الا ان كان لا يكون قال نعم وحسنه في انصارهم
انه قال للفرق بين حمل عليه الركوة وما شاع به من ان يوفى بكونه دين ابيه وذلك
ما كثر فقال ان كان ابوه اشد ولا ثم ظهر عليه دين لم يعلم ميراثه في نفسه فصار
عن جميع الميراث ولم يقضيه من ثمنه وان لم يكن اقسما لا يمكن احداهما ان يكون
من دين ابيه فانما اذا ما في دين ابيه على هذا الحال اجازات وفيها عار وعنه ابنه قال
فرض المؤمن غنيمة ويهيئ لغيره الشرف والكرامات فليس ذلك اعقاب بغيره ان
وبما روي ابي بصير السند غير صحيح واما ما ذكره المصنف من قوله وانما انصرف اليك من الدين
فقطا فخلنا الاحزاب فيه فمن ابن الحبيب والشيخ الاشراف وعن الفاضل بن محمد
عنه لا ولا حصة زيادة المذكورة مع عدم الخلق بالفضل وما ذكرناه سابقا للاشترط

نقل القادري

نقل القادري انما كان دينه لم يسلط نفسه على الثاني على ما ذكره في الفهرست الامري لا يسلطه
على الميت من الركوة ولا شيوخنا مثلنا المذكور الى الوثنية فصار من المعصية ما حيا وبما روي
الاول منع المصروف واستغاثون صحيح عبد الرحمن بن ميمون لا استغاثوا واطلاق
الاشارة انهم بالمشقة لا لا فلهذا وبما روي وهو العاجز من اعادة بغيره قوله
فلا ينبغي له سلبنا العجم لكن بما روي الحصة عن زيادة وغير ذلك مما اشترطه على
الثاني بان الاشغال الى الفوائد ان يكون بعد الدين والوصية كما هو مشروط الا بغير
الشريعة وكذا استكمال بعضهم قوله نعم والمقادير من فلهذا حاله واستثنى
المصنف الثاني ما لو لم يقدح استغاثا الدين لعدم امكان الاثبات وعنه في ذلك
في ان احساب عليه فان كان غنيا وهو ايقم عمل ما لم يظهر وجهه بانكره
مكونا ثم ان حوالا القضاء عن الميت ثابت مطعون بكونه الدين من غير مقتضى
على التوكيل والقدح ليس على خلافه وما لم يدين الاحزاب وجوب التقاضي عليها
بغيرها واما ما روي في مقتضى الميراث بكونه ويدل عليه صحيح ضعيف عن اسحق بن
عمر انه سأل المصنف عن رجل على ابيه دين لا يشترط ان يعطى اياه فكونه يقضي عنه
قال نعم من اخذ من ابيه ويقضيه ما عساه زيادة السائفة وفي اعتبار العمل
الا اعتبارا فوي بلا حيلة ما ذكرناه وما روي في اشراط الفقهاء القادري لنفسه مع ان
الاصول عدم حوازا الاخذ من هو حق بالمرأة كعرفت ولم يشترط الجواز لان الاية مطلقة
وكذا الخبر وهو صحيح فلك لا فلهذا الغالب والمقال عدم التمكن من الاستدانة بان
يقضيه من غرضه فلا يشترط دفعه ويجوز للمدين بيعه وقضيه ويعلم الفرق بينه وبين
ذلك مع كون غرضه باسائه لا بغيره بان يقضيه لغيره فاما ما ذكرناه في ان يشترط
منه الميراث ساجدا لاعتقادات الطلق ينظر الى التامس ولعل الحال في الخبر انهم كان يدين
بها كان اشد ثم فكيف كان لا شك في ان الاصل في ذلك ان لا يكون الميراث على خلافه
اما الميراث اذا اهلوا اكثر المشايخين على عدم اشترط الجواز ونقل من المصنفين
وسلا رايهم فيمنعها على الامان واشترط جازمة الميراث من الميراث في طاعة الله
ولا قصاص واما الميراث وانه حرم وانه دين ومن الميراث كونه عارضا فقيده
في الرسالة الغريبة كونه عارضا عقيبنا ومن ابن الحبيب انه لا يصح اعطاء شارب خمر



على تركه يومه أكثر ما يكون فيكون مما يشبه الكفاية دون الصفاة وعن الشهيد الثاني في
 فضاء الزمان غير محصور في المكان هنا ظن من اشتراط كفاية الكفاية بالعدالة وفيه
 ما فيه حيث وجب فتح مع عدم احتيا والرفق هنا بان الدليل على منع في العمل العصبية
 وعدم الوحدة ليس بعصبية وان اخل بالعدالة وفيه خبر بعد ما اختار المش
 عند المشايخ في الشيخ باطلان الآية والاحتياط بالعدالة على ان موضعها هو الكفاية
 والعامة والتشريع والسلم وما في المعنى من انما ظن من جعل من مواليك منكم
 يقولوا بانها بغيرهم جميع فكونه فيكم قال في الاستصحاب بغيرهم ثم قال
 اخبر المرفوع باجماع الفقهاء والاحتياط باليقين بغيره الذي قد يكون الاشت
 بكل ظاهر من ثلث او ستة مقطوع بها فيبقى الذي من معونة القضا والمصبات
 ونفوسهم وذلك كثير واجاب بفتح تحقق الاجماع مع وجود الخلاف من جازة والا
 ليس بدليل يوجب تقييد المطلق واليقين بواحدة من حاصل من العبادات بعد
 شوقا لخصيص الذي من معونة القضا ما يقتضي التيقن من معونتهم في قسم لا مطلق
 اشهر في قول ظاهر لا احتياط ان يعقل فعلا بغير ذلك معناه فلا ثم لعل لا مذكورة
 على حدة ما يظهر من الاختلاف من كون الزكاة اوقاف ومعونة مودة الفقراء وروايات عن
 جميع ذلك بالنسبة الى العساء والقضا لا لا يجوز انما ظهر منها انما انما انفسهم على
 كفاية وسند فبغير على اقلها للحد والفا سوي كيف يكون اولياء اعداء وفيما كتب
 الرضا في جواب محمد بن سنان في حدة الزكاة من انما من اجل هذه الفقهاء الخان قال
 مع ما خبر من الزكاة والافعال احكاما على الضعيف والمطلوع على أهل المسكن والمثل
 لهم على الواساة وتغذية الفقراء والمعونة لهم على المدينين ويد بيمين العون
 هو سببا لا احتياط انما لا يمتنع لا تكون الا معونة فقط لان الزكاة لم توضع مقدر
 الا ثم في معونة لغير حرجا وذلك الخان في الاشارة والخبر والمطلوع المنع من جميع ذلك
 بالنسبة الى من هو في حرجا هو من الاحتياط لا انما ايضا مثل ان يكون الاية فان
 الزكاة انما يملك من القلب على جوارحه عن غيره فباء العلم سائلا ومقتضى ذلك اليه
 غرضه وهو انما يملك وروايات من داي مشكرا فلم ينكر وهو مقتضى عليه ففتن
 احبان يعطى احد ان احد من الفقهاء على هذا المظالمين حيث قال في قطع ما رآه

وانما اشكال ما عرفت ما وجد من ذلك الزكاة بزيادة حرج وعقوبة ومعونته ان النبي من
 المشرك سؤا ويجوز في ما يشبه الجور فوجبا النبي والمنع على حساب المعونة فانما داي
 من الفقهاء مشكرا يجب عليه معونة فان منع في كفاية بالقلب والشرع لا اقل
 قطعا لما ذكره ولا لاجل لا احتياط وموشر وطقة وعطوفته مع ان الغالبين العقول
 انما وانما للعلمين للزكاة لا يعطونها اياهم لفسقهم وروايات انفسهم بخلافها
 لا يحرم من انهم فيجب عدم الاخطار حتى يركضون حرجا على انما لو فرض وجود
 لم يخرج معونة الله والرسول ثم ولا كذا في كفاية ويعمل العون بهم في صورة عدم
 اعطائهم الزكاة في معونة هذه العادة كيف يرضون نفس ضابطة ثم والحج ان
 يعطونهم الزكاة ويقول هذا بهم من حرج من حرج وجوب اعطاء الزكاة لهم وجوب
 معونتهم وعطوفتهم بل كيف يعطون نفس في جهة ما خلق حرجا من امرنا باعطاء
 الزكاة لهم لانهم هم الزكاة والعامة من الشيعة الذين كانوا اذا دخلوا شيعة
 تشددت نفس النباه لعدم بيا ومثل هذا العادة معناه والحج وكذا انما من ذلك
 في الاشارة لان العادة لا بد لها من ظهور بالنسبة والمقتضى انهم في امثال العطاء
 في مقامها وان الزكاة لا تعلق الا لشيعة ما لانهم في مقام بيان حدة الشيعة
 الذين يجوز لهم الاحتياط منها وتغيبهم فلا كيف واشهر يكون من جهة اجماع الفقهاء
 ولا ما شيعيون ولا من تلك معونة المستقر فقط لان المقام لم يكن مقام هذه الشر
 حرجا كما انهم لم يكن مقام كفاية الاعطاء ومقتضى ما يعطى حرجا فقط وانما الضحك
 بالانذار ضعف لليقين بعدم كون المقام مقام شرط وكفاية وقد عطفوا على ما
 لو سلمنا عدم المرفوع فيما ذكرنا احتياط جميع ما ذكرنا وسيدكم يحصل الوجه
 الشبهة بان في حدة عطف العون بالشيعة سببا على حدة ما بعد من المنع لشار بالحر
 مع عدم الخفا الى بالا احتياط من محض حرجا لا غير عدم ذلك بالافضل مع ان كثيرا
 من الحرائق ربما يكون اشد من الحرج كمثل النفس وفيه المحنة والى ما ذكره المحرم
 رحمه الله على انما بعد في اعطاء الفقهاء لمراد في العصب لا تقسم على ما وسجد
 اعانهم وفي الكتاب في نفس لا ببال عطف الفقهاء في فعل عن التي حصة ان منصرف
 الى وانما من امثال الذين لا بد انما وسجد ولما مضى عما جره لما فعلوا

الرجل من وبقوله العيال يطعون من الزكوة قال نعم حتى ينشأوا ويلقوا ربي الوامن
 ان كانوا يعشرون انا قطع فقلت عنهم فقلت انهم لا يعرفون فقال يحفظونهم منهم
 ويحبونهم من ابيهم فماذا يفعلوا وعملوا الى خيركم فقلت فطعنهم وفتنوا في خيرهم
 من المصون قال قد علم الرجل المسلم انما مات يعطون من الزكوة والعطية كان يعطون
 حتى يلغوا صنفوا ما كان ابيهم يعرفوا عطيا مات نفسه لا يعطون ثم اعلم ان كان
 له رولى يدفع اليه لم يصرها في موشروان لم يكن له رولى بهذا ان يعطى من يقوم يات
 مبدد فقوى ينفقها فلا يد من الثوب الى امر حبيب في الذبح ولا بعد حوان
 المشي الى الطفل انهم ما علم انهم يصرها في حوان حبيب في الذبح ولا بعد حوان
 مع عدم انبياء الشرح افعاله كما هو القدر من الاصحاب وان قلنا يعلم انهم لا يصدقون
 ثم نقل من التبع في الشبان والسيد وابن ادريس انهم يصرها في حوان حبيب في الذبح ولا بعد حوان
 وان كان اباهم ضا في هذه المنهي انما سخصته مع طاعة حكم الا ولا حكمها بالانهم في ذلك
 ولا كفرا في جميع الاحكام ونقل من الشهدا الثاني ان افعاله الاطفال انما انما لم يصر
 العدا له بالوامعشيت امكنه عدم حوان الاطفال ولا طفال مع عدم انصافهم بها
 والمخبر ان لان المانع القس وهو منعهم وقترع من البعد وقصر ما يصر لفرقت
 من الروايتين المطابقتين لقناوع الاصحاب بل الاجماع وان الظان اعتبار العدا له انما
 هو في البيا نعين خاصه لا يفتى فان لا يكون اه هذا اجماع وادعى الاجماع
 على الاسلام لكن في ذلك ما بين ادريس بن قنبل قالوا يجوز تركهم ما بين انهم
 على التوحيد الاجرة والظان انهم من العامة لا قال فقلت وان اعمل على عبيد كونهم منا
 واما نكته الهاشمي فلا خلاف في جوازها لها شئ فقلت في المنهي انهم يصرها
 ويدل عليه رواية جليل وصوفية الخبر ذلك من الاخبار والتحقيق في بين هاشم
 سيجز انشاء الله في وجه الحسن ثم اعلم ان المنه هو ترك الزكوة المفكدة على بين هاشم
 خاصه ونقل من المنه في العشر وابن الجبيل عثر بها على بين المطلبين وهم اولا
 عم عبد المطلب بجبل عبد المطلب المذكور وعبد المطلب حكاه مشهوره ولبس المش
 العربان وخصوصا اخبار الظاهر في خاصه من الشرح بين هاشم ومسلم
 وابن الجبيل صوفية من الصفة واجاب في العشر بانها ساذة لا بد من حوان

اقول

اقول يمكن عليها علان المطلبين في زمان المصون ونحوه كانوا يملكون من ربيهم من
 هاشم بن هاشم المطلبين كانهم كانوا عبيد فقلت لو كان لبي هاشم سعة لا يملك
 على ولا في الصنف الشبان افعاله انهم منها عبيد المجر او مصونه من كتابهم من
 انهم في المنهي ان عليهم قس على انما اجمع والا صلح يصرها في حوان حبيب في الذبح ولا بعد حوان
 المصون واخبرنا الاصحاب في العدا له انهم اخذوا فقلت لا يصدقون
 والمسلم في لقا الى اكثر من ذلك بما ورد في الصنف وهو عثرنا غير واحد من المصون
 وهو لا يصرها في حوان حبيب في الذبح ولا بعد حوان
 بنى الباني وادخل في تحت اللكث باسراج والركوة فلا يصدق بعدد للاخبار
 علان الزكوة لا يصدق بعدد وان يصرها في حوان حبيب في الذبح ولا بعد حوان
 كما راى المصون في حكم من يصدق بمحصوله من ثوبه يصرها في حوان حبيب في الذبح ولا بعد حوان
 وان كان الاصحاب منع الهاشمي من خصوص المصون واما السيد فصرها في حوان حبيب في الذبح ولا بعد حوان
 عدم الخلاف في جوازها اخذ هاشم بل في المنهي السيد على اننا واكثر اهل العلم
 واستدل على ذلك بما رواه على ان الحرام هو الزكوة المصونة وقصرها في الحان
 السيد الا فصرها على خصوص الزكوة المصونة وعند الفقهاء عامر منها وهو كمال
 هو فصرها في حوان حبيب في الذبح ولا بعد حوان حبيب في الذبح ولا بعد حوان
 عن الصنف انهم قالوا انما ذلك السيد قد رواه جابر على اننا لا نعلم انما ما عثرنا ذلك
 فليس به بأس ولو كان ما استطاعوا ان يخرجوا الى مكة هذه الباه عامر منها
 صفة فصرها لا انهم يصرها من الحديث الشما المسلم في حكاية ربي والشيخ من السيد
 افعاله افعاله يصدق في على بين هاشم في هذا الى رسول الله فقلت عايشة
 والبيان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ياكل الصدقة فصرها رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ياكل الصدقة فصرها
 والجميع معلق فقال ما شان هذا اللهم بطبع فقالت يا رسول الله صدق في بها
 على عبيد وان لا ياكل الصدقة فصرها احد فصرها ولنا هذا ثم ان ربي
 فصرها في حكاية ربي طك من السيد وهو لم يصدقها انها الصنف
 الراعي غير ام لا مع ان الاظهر في شمل الثاني وانهم نقلوا ان اهل الكوفة كانوا
 يعطون المالك كذا لا ولا والى رسول الله صلى الله عليه وسلم وكاشم كلشوم او ربيب رقبناخذ

في صوته عدم توفيقهم عليه انتهى مع اننا خشيتم ان يعطوا المصلح بحكم الجواز لان
قوله حكم الغنى معلوم ان ذلك موجب المنع من غيرهم انتهى فكيف يتفقد صدق القول
عليه عري مع اننا خشيتم ان يعطوا الفقراء من ان المصلح فعل من غير الغنى ولا شك
فانه بعد كفايتهم مؤنة سنتهم وكوفاهم انبياء مع انك عرفت ان الغنى هو المخرج
ومما بعد فقير هو الاشارة على اننا خشيتم ان يعطوا الفقراء من ان المصلح فعل من غير الغنى ولا شك
العصير فلا يبعد حملها على انهم لا يعرفون ثم ما حاشيت كل ما يحتاج اليه الفقير
في العيش في الخلق فيخرج نفسه من الغنى بالزكاة ويوسع بها ويكنى عليها انتهى على
انهم يصرفوا جاب القصد على الاخر والتم ولذا ذكر حرف سباني واحد بمؤلفه بكيفية مؤنة
تفعل هذا يكون فضل غناية ما لا يلب انهم يكونون مؤنة من غير توسع وانهم
حبل الفقراء في الزكاة ما يترسمون به وليس فيها المصلحة التي ذكرناها في اعطاء
العصير والحاصل اننا يظهر منها ما ينافي ما ذكرنا في الفقراء وادانهم وعلى فرض ظهور
خصيص معلوم ان لا ينافي ولا يضرهم بل انما عدم الظهور اصلا لان التوسع على
الاطلاق في مقابل الغنى يقع الغنى واجب على من يجب عليه التقدير في علة من
ما لا التوسع عمن تبارك الوفاء به من غير ما جاز على من يجب القصد عليه
وعلى هذه العصير على خصوص هذه التوسع غير اول نقل من جاز في الخلق
سبما بعد ملاحظة السباني في كفايتهم مؤنة الظاهر في عدم وجوب القصد ثم
واما الزيادة في عدم الجواز لان بعضها كالعين ولذا نشأنا في الاخر
عدم جواز الدفع اليها انتهى وان كانت قبضه لتكفي من الطاعة في كل وقت فكذلك
غنيته في الحقيقة انتهى لا يخفى عدم الفرق بينهما وبين من يكتسب الالب شلا مؤنة
في كونه غنيا فان التمكن من العوض او دخله في الغنى ان بعد حصول المؤنة الفضل
خرج من المداير فلما لم يكن مؤنة يكون حتما اجماعا لا يجرى وصرح به ولما
فاننا ونهناهم لك من دفع قولنا اصلا لا سغيري ويخرج قول بعد ما نكوه في العيش
لا يعجز الزيادة من سهم الفقير بالمسكنه مكلفه معيشة كانت او ما فيها اجماعا التمكن
من القصد ثم دل وكلاهما يخل ويخرج من احد هما التبع بالزوج وثابتها العموم وغيره التعليل
اشي اولها افعال الاول فاسد لنا في التعليل باه موجب عليه فذكر لو كان

مع انہ

مع انه يعلم بان بر كبح الحكم العزم لان الفكن من اللقنة سنده عند هم بالمشقة
ثم قال ويجوز وفيها الى التمسك لعلم وجوب الانفاق عليها اقول هذا ايضا
غير ما قبله لان الدائرة بالانفاق من هذا النقص في الشريعة باق على الاصل
ومع عدم رد ما يكفي من هذا كما هو المتعارف الغالب لان عدم الوجوب كما
يجوز على من له عدمه كما قد رفق مع انه لا خلاف فيه ما وضع الدائرة
في الظاهر للعوض فعدمه على العوض قبل ان يقع العقد وتكتمها من العوض
فيها العقد والاعطاء والرضع من عتق من عتق عوضا عما لا بد منه
الذي يشترط عليها عدم النفقة وانما النفقة انما هي ما لا بد منها وما لا بد
نفسا في الشغل والقبول المتكبر من العوض شرعا من فكها من العوض فيحصل
المؤخر بغيره من عقد شرعي كمن دفع من الشتر بغيرها للزوج او يعوض
طليل غايب الفلانة ان ينفق مع انه يعلم انه كان متحكما وكان الزكاة عليه
عزما بغيرها عليه من اداء مع العقد الشرعي يكون الا كما ذكر في الشتر بغير
واضع عقده يكون حرا ما فعلت اعيان العلم المعصية لا حقا بغير الدفع في
الاخذ من انما في الموضع من حيث عليه النفقة من الانفاق ولكن يمكن
الاقتصر على الحكم بان لا اعطاء في الجوع لا فاقا نهى عنه ثم قال العتق لغير
من دون الغرامة بغيره من الزكاة فقد ذكر انه قول على انما اجمع واخرج عليه
بغيره الا انما ثم روي بغيره في شتر بغيره ما قال في شتر بغيره
على قوله ما اعطى من يعمل على من حيث نفقة على وعلى الاستحباب بغيره
من شتر بغيره ان ذلك بغيره لا اعطاء بغيره البطلان وحصوله على شتر بغيره
الا بغيره بالتمسك بغيره الا اعطاه من سهم الفلانة فيه ما بغيره بغيره
والفقه بغيره مع الجواز لمن يكتفي من يحصل المؤخر والكفا بغيره مع عدم
والعل هذا حرا في كونه لما عرفت مع انه على ذلك عرف الفقه وحصل ذلك على
الاستحباب فكيف يمكنه وجوب اجماع ما لا على جواز الاعطاء مع حصول الفقه
ومع انما في الجواب على ما عرفت وبسبب الشتر بغيره الفقه على ذلك كما عرفت
الى توجيه الفقه بغيره على ما عرفت وبسبب ما عرفت ولا شك في ان الله من قوله

معلومه على الصلوات بل واستمرها الضيق لا فضل مضاعف فعل هذا يكون مطابقا
 للعدل والتميز بها كما ظهر لك سكونا ما عطاء ما نانا ههنا الكلام
 فيه مشروعا مع غاير من اهل علمه عاير لمعهم نكر معصية اصلا فذلك ان يكون
 مصفا شرا ثانيا مع دليل مع عدم اشابة الى ان لا احد فيه بل ودرنا بغيره
 علمه فلا عا صلا مع انرا سوء حاله لا يشهد من انظار غيره من يجب وان لا
 بالنسبة الى كونها نادرة تكون احسن فكم باجتماع السواء اه تفضل الاجماع
 كانه في العير والمشي والعدل عليه بعد الاجماع وفي بعض النسخ والصلوة
 ومشتقى ذلك ان يكون ما عير على الفضل وهو الرغز الى المشق او كغيره
 بعلمه لوجه فيكون معصية معصية لا عا لاهل في الخط في البان فيكون
 لا غير ما مشكلا وان يقر الزكوة ولم تخلص منها لان الفضل لا يشاء ان لا يكون
 فخصمه بغيره لاهل وعير فغيره اعطاء الا بانها نكته ان لا يكون بغيره
 فبذلك لا يفسد الزكوة ولا بد من ثا في دفعه بها ملك على وجهه
 بحيث يحصل البراءة البقية الا ان يكون دفعه لا يكون دفعه انما هو
 لم يتبعها عن ملكه لغيره وان كان فالظ على كانهما زكوة عطاء او غيره
 لم يعطى ذلك لغيره في كل احدا من الزكوة لا شفاء الضمان لكن الظ من
 واكثر انما هو عير سفار بها للدفع صحيح فذلك في الفجوة ثم نقل عن بعض
 فغيره على التبعين من ان لا يبره على الا عير من مظهره ان ما سبق ان لم يفسد ذلك
 يكون الدفع عن التبعين وان استلزم تحقيق الفاء ثم قال ومنه بل وغيره
 فغيره لا تامل من غير مظهره على اشتراط التبع في الزكوة لا عير في وجهه
 والصلوة ثم ذكر ما ذكره وهو قوله وعير مظهره دفعه احصل كما مر في قوله
 هو والوجه الاخر مع بقا العير منها في ملكه فبما فيها التبع فيه
 ما عيرت ثم قال فلكنا عند السلفان علم انما بعض لملك لسونا لعوض في غير
 الفاء كما هو الدافع اما مع اشتد العلم فتشكل كاشف الضمان وكلام الشيخ
 لا تملكه بعد الاجزاء بالنسبة بعد الدفع انك تملكها عير في غير مظهره
 لا يفسد في المظهره ثم لم يفسد بها زكوة بل يفسد في غير مظهره بان علم انما بعض

وشتا الذي فيه غير ذلك الفرض ثم ربا مؤهم انما نكته لا شفاء عاير ما يقال فيكون
 وسلطه على فلا يفسد ذلك الصنف فالتف ثم ان اعطاء حق لا يكون فليطاع على
 الا ثلاث ما نانا عاير ذلك الصنف في نفس ثم ان اعطاه ومع ذلك انك تملك
 وفي اوانه يخرج من المقام ويحل في مسئلة من اوان ثم احبب من الزكوة
 ولم يامل في غيرا عند فضلك عن مثل سر والشيخ بل غيرهما اذ لا ان الاعشاب
 هو دفعه لا لا يفسد كان من عند امانه من ذلك بل من امانا ان لا يفسد
 انما لا يكون فلا شك في ان قوله اعطيتك الذي عندك اما نكته مع دفع
 زكوة ما بها من الدفع هو الاعطاء كما يقول دفع هذه الدراهم والاعشاب
 يكون لك زكوة او يقولان في خصم بالاحد من بينهما مع ذلك من بين
 البعير او بينا مظهره ومن البهيات عدم الاشتراط الدفع بالمعنى العا
 ثم هم وكنت يحرر الاجل ان لغيره ذلك وفي غيره ويظهر فالنزع على
 لا ياسب الى المعنى الحقيقي للدفع لا ياسب سببا صلا على المراد لغيره لا خارج
 الملك من ملكه الى ملك الفاعل باي نحو يكون بل هو دفع بانها نكته ثم ظهر
 الاستدراك عدم وجوب من كونه عليه وانه دفعه على الملك ملكا ثم ملا فلك
 ان الدفع ان كان غير الزكوة لا يتبع منها صلا الا ان يجب لك بعد الوعد
 واما ان يجب لك كونه غيرا وبيتا او غيرهما ما جاز لم يتبع اصلا في اعطائه
 الزكوة والحا صلا ان دفع غير الزكوة فلو كانا اعشابا كان ذلك جرم لا واحد
 منها غير ففسد مظهره وغير الاشياء في وجوهه عند سر سدا كما هو
 الحال في وجوب الا شفاء العير ان مظهرها في مظهره التبع لا بد منه
 من الما نكر وحال عند ما الا ان ما من التبع بها لا فاعل بالبال ان
 لم يكن ما عير وموثة وقد ظهر لك في بعض النسخ وغيره فانه سببا
 عند الفاعل اذ لا يفسد من التبعين في الموضع فلو كان الثاني
 بعد اجزاء ذلك ان البراج ما في احد في على ما نظره في الدفع واحدا
 هو اذ لم يفسد بعد ما يملك على ثبوت ذلك وهو نفس البراءة البقية
 على الدفع الى المستحق او لا اذا جعل المستحق شخصا وكما لمر في الا فلك

شك في ان هذا الوكيل بهما الوكيل وتعلية فكل واحد كما هو الثابت في بحث الركائز
 السلم في جميع موارد ههنا لكن لا تظهر اية صلابة لهم من الوكيل في خبره
 وكيلا المالك لا انظرها شاريفك ما قاله الشيخ وانما ضللت من انرا ثانيا
 المالك عند الدفع الى الوكيل فلم يبق الوكيل عند الدفع الى المالك ولم يخرج من
 ان لم يخرج عندها وشعر بل قلنا لا نقا في ولعل وجهه ما ذكرناه من ان الدفع
 المعتبر في تحقق الاستئصال هنا هو الاخراج عن ملكه والادخال في ملك الشخص
 وهذا الوكيل بهما الوكيل كما شرنا فهو من قبيل ان يتولى الزكاة عند دفعه من يده
 المسمى الى المسمى والمسمى اعطى الفقيه لا يشره فكونه باشره الزكاة كما في
 الحكم في الفعل لا شيئا وان كان بين المسمى فعلى بالاستدانة للملكية
 وفيه ان الاستدانة للملكية قد خرجت في محض الرضوخ فانه وانما واما
 من ملزم صحتها في باقي افعال الصلوة ويخرجها وانما يزمها من حيث ان البند
 عند مخرج في الخطر بالمال اعما العمود الماخز في الدفن فاما ان وجودها
 في جميع اجزاء الصلوة مما لا يذهب من حيث التقيد بان الاستدانة للملكية
 التي هي امر مسمى فكل ما يشره بان اللان هو الفعل الوجوب كما هو مقتضى
 او ثلثه اعلنا العلة على وجوب التبعة ومعلوم عدم جريان ذلك في المقام
 فضلا ان يكون المعنى وكيل وهو رجل مكلف غنا وشغل براسه كالوكيل
 من دون ثبوتها الا ان يكون الوكيل معلى باى قصد قصد المالك او لا
 يقصد هذا اذهم الا ان يجعل الزكاة كذا شبه المثل الزكاة الى الشخص او
 حامل الذي جعلها عليه كعبه اذا جبره ويخرج ذلك في يكون الدفع في الحقيقة
 هو المالك خاصة ويستعمل الوكيل مثل شبه المثل الى المالك ومع جميع
 ما عرفت لم يتركها ملكا بل لا يخرج بل لم يشره الى ذلك برأيه ومع هذا
 فكيف يقول المسمى في الصلوة السابقة فلو كان دون هذه الصلوة ومع هذه
 عرفنا الاشكال في هذه الصلوة انما يشره بل قد استدل ان يكون وكيله في الشبهة
 اعيان وكيله سلم او ان يكون الموكل بعد ما فعل الموكل معنى فكل ما لا يخرج
 لا يشره في اعطاء الزكاة وما ذكرنا في حاله فها ذكر في الذخيرة في شرح كلام

ان يشره ان يكون الشئ من الدفع اما ان كان او ساعيا او اما ان كان او ساعيا
 الطاع غير المالك جازان يتولى احداهما او المالك عند دفع احد التلثة الى الشخص
 او احد التلثة عند دفعه الى الشخص ويجوز ان يكون المراد ان يخرج منها احد التلثة
 من المالك عند الدفع الى احد التلثة ويتبنا عدمه عند الدفع الى الشخص وذلك
 المحقق في المعيش والمعمى وغير واحد من كتبهم وغيرها ما يترك في نفسه المالك عند
 الدفع الى الساعي وكذا الامام اما انما نوى الامام او الساعي عند الدفع الى الشخص
 ولم يتبق المالك عند الدفع اليهما فقال نعم ان اخذها كرها اجازت واخذها
 طوعا لم يجزه وفي طان اخذها كرها اجازت وان اخذها طوعا لم يجزه فها بينه
 وبين الله وليس للامام مطالبة دفعه ما يشره ثم قال وللعلة لا يشره في الاجزاء
 في الصلوة وهو تحتها والتحقيق والشك في البيان انتهى انا للامام
 ايا بالاصحاب عن استدلال بعض الناس القائل بالبيط هذه الاية بوجوده
 نفس المعيش ما ذكره المفسرة وعن التلثة ان المراد في بيان المصنف المفسر لك
 ولا اعش ويراى ذكرها بعد التلثة من الاعتبار وكونها اجماعا على كونها
 من حيثها واجازة من اصحابنا على استحباب هذا البيط وعللوا بانها مرسى الى
 اشكال فلا لا يشره وان يشره عن التلثة ويحتملها من الخلاف في الكل كما سئل
 سبيل بعد ملاحظة ما سبق عن المضاجح الا ان وما هو ان مع وجهه الفقهي
 المحتاج والممكن والمضطر بعد بان فاجيبه عن المعنى كما شره في
 فرض على الاية على الزكاة الى الشئ والامام فليقره لنا قال الحلي كانت
 جعلها الى من نفسه خلقه من هاشم واذا عدم الشرا وجب جعلها الى الفقير
 الماسون من اهل ولا يشره عن ابي الصلاح ان قال يجب على كل من يقدر عليه
 فشره الزكاة او قطره او حصى او ان قال ان يخرج ما يعيب عليه الى سلطان الا
 المصوب من قبله نعم او يصير لبعض ذلك من شيعته ليعطيه ما خضعه ان
 دفعه الى من قال الفقهاء الماسون فان دفعه الى ذلك يشره وعن ابن الرارح
 ان قال فان كان الامام ظاهرا وجب على الزكاة اليه ليعطيه في شخصها فان كان غائبا
 فان يخرج لم يخرج لمن وجب عليه ان يقرها في خسرانها لكن الماشرك ومن

وا نقرهم من الصدقات يجوز ان يتولى المالكة الاخراج بنفسها او يوكله بل وبها يتولد
 كونه وانتهى الاجماع حيث قال فيها ولو وقع المالك الزكوة الى وكيله وفقرى حاله
 الدفع الى الغير جزاء اجازته ومن الشك ان الاموال من اربابها ظاهر وبها ظهر ان
 الدارهم والدنانير والى الخواص والفقراء بالجارين ان يوصلها الى الامام انما يسه
 بين ان يترها فيفسد على خلاف في ذلك ويصل الى اصله من الاموال الظاهر في
 التواشي والاختلاف بالامام على ان يخرج بعد ما ذكره في ذلك من الاموال الى
 وجوب حملها الى الامام وعلى هذا القول في الاجازة بعد ذلك ويحتمل ان قال في ذلك
 على الاطلاق ان الاموال يخرج الزكوة الى المستحق مطلقا ولا اصل عدم وجوب حملها
 الى الامام ووجهه عليه الا انما لا يخرج الزكوة الى المستحق على انهم كانوا بائرين الناس لا يصلح
 توكيلهم الى المستحقين وما دل على جواز التوكيل والتوكيل فيه فلهذا قد ثبت
 الصدقات منها هو الاية ويجوز التوكيل في قوله قد خفف من اموالهم الاية ويجوز
 الاخذ بغيرهم وجوب الدفع واختصاصه بالخير في علاج العدم القائل في الاجماع
 في الامام وانما يكون طاب لهم بالزكوة وانما عليهم ان يكونوا الصالحين وكان
 منهم ثم قال واجب عن الاول بانها تدل على وجوب اخذها ثم لو ثبت ذلك في
 عليهم بان الامر مطلق ثم اجاب بانهم بان مقتضا وجوب حملها اليهم مع الطلبية
 ثم تلك الوجهة المحل الى الاستصحاب جميعا بينهما وبين الادلة السابقة قوله لا تنافي بينهما
 وبين المطلقات واصل العدم كما هو واضح وبما لا يخفى وبما لا يخفى في ذلك
 حال عدم ضبطه هم كما في سلوة المفسر مع كونها مفسرهم بلا شك ووجهه
 المشي في وجهها عندنا عنهم في كونها مفسرهم ان اريدنا الى التكاليف المتعددة
 الصف فان الحديث فلا يخلو عن العدم ان لا نزلنا من عند من اموالهم
 صدقوا وتلك في شهر رمضان فامرونا بغيرنا وفي الناس ان اعدوا من
 فحين عليكم الزكوة كما فرض عليكم الصلوة فان قال ثم لم يفرغ من اموالهم
 حتى طال عليه الخلق من قابل فضا عونا واظفوا له فامرونا بغيرنا وفي السلوة
 ايتها السلوة زكوا اموالكم فقبل صلواتكم ثم وبعد الى الصدقة والطوبى اى ما
 يوضع على ان يخرج و هو مخصوص بالامام بلا شبهة ووجهه الكلي عن الصالحين

ان قال من ثم ان الامام يحتاج الى ما في يد الناس فهو كما انما الناس يحتاجون
 الى الامام فان قيل منهم الزكوة قال الله نعم خذ من اموالهم صدقة وفي الحديث
 الطويلة العارضة في الحسن العريض معا عند الامام لا شعرت وفي حديثه ان الامام
 باخذ الزكوة فهو حجة في الجهاد التي وجبها الله ثم على ما تبين في النظر والاشارة
 الى ان قال فليس بينهم في مواضع يفرق ما يستحقون في مسكنهم بالخص ولا
 يفرق فان فضل من ذلك شيء فلا يملكه وان نقص كان على الولي ان يرضى من
 عنه بغيره منهم الا ان قال وكان رسول الله ثم يفرق صدقات السوا في الجهاد
 والمصري والمصري الى اخر الحديث فلا يخلو ولا يخلو من انما راجع
 في وجهه يرد العجلى في كتابه في امير المؤمنين ثم يفرق صدقاته بغيرها
 قال يا ايها الناس ما يقبض من الاموال استهلك ولا عمل كتابا بعد وستره
 في هذا العالم ولا اثم على من يفرق صدقاته الى المؤمنين ولا على من
 الحق الى يومنا هذا وفي وجهه رواية ابن سلمان الامام يعطى من لا يملك
 يفرق له بالظاهر الى ان قال فانما يعطى من لا يملك من يفرق في الدين فيثبت عليه
 واما اليوم فلا تفسد انت واصحابك الا من يعرف الحديث مع ان حزب منهم
 المولفة والقاتل بن عبد جابر حصوا للمؤمنين حصصا بالامام ثم لم يملهم
 اعدائهم بلها ايقم ذلك مع ان لا شك انما رسول الله واصل الحديث في ذلك
 كما انما باحتقار ما يفرق المال فاخذ ما لهم بل وحين للمؤمنين ما عين وكافة
 المال في جميع البلدان المأخوذة من القبيح الضعيف يعني ان الذين اعدوا من
 استلقت وجها ويحبى الى المال وفيه لا شك انما يفرق من لا يملكه في
 الا من ذكره في قوله وما ذكره في المال في جميع الاموال فسادا وفسادا
 ما ذكره من المأخوذة من الضعيف الا من يفرق بين الرسول كما الامام ثم اذ عرفت حال
 الاخبار مع ان عدم العمل بلا شك فيه فظهر انما الجواب عن الاستدلال
 بغيره في بكن وعدم الحجاز والجهاد من ان ما لم يفرق عنهم من اموال الزكوة
 صفات الذين الظن انهم ما لم يفرق من حيث انهم ما اظهروا الذين اظهروا اليهم
 قلنا في بكن مع اننا انما طلب الامام فلا طاع في وجوب التسليم بغيره من الجهاد

في زمان قبل ان ياتي الامام ثم لا حاشية لنا الى معرفة هم ثم يعرفون بالسبب مع ان الظاهر
 ان الامام كان عرفت وانما الاشكال في زماننا هل يجب الشايع الى الفقهاء ام لا بل يجوز
 الملك ان يعطى مع ان لا يخل في ان الاول الذي اليه بل وانتهوا لا يخلون ان
 جميع النكاح وان كان مقتضى طواهل اختيار الجوان للمالك يظهر اننا معاشا
 مع حال النكاح من اجماع فقهاء وطوائف من الامثال فان لا يخل في الفقهاء
 انهم يملكون وعلى الاخرى فتدبر عنها لا كراهة بل السيد في الاستسار وانما تعرف
 الا ما سببه بالقول بان لا يخل في الفقهاء الواحد من ان كونه المرفوض اقل من غيره
 وداهم وبني في ان الاول مدعهم واحد بما في القضاء بما العرف في ذلك
 يجوز ان يعطى القليل والكثير من غير محذور ومجيبا على ما ذهب اليه اجماع الفقهاء
 وطوائف الاختصاص في البراءة المشرع يمكن من ان ذلك في الدوام اجماع
 والاختصاص وان حكمه من غير في الجمل خلافا وليس من ذلك كثير لكن المظنون ان
 المعاشرة بعينها والمقاصد عينها سواء كان على الوجوب كما هو الظاهر الاكثر من القدر
 ومن وافقهم من المشايخ اذ على استحباب كما هو القدر من غيرهم انما انفقوا عليه
 فعلى كل شكل حل الصحيح والعوى على الكراهة سببا والمعايش مكانة للبرهم وهم
 كثير ما انفقوا في الجواب لها كما هو شاهد وعقود وجبوا ايضا وانفقوا لا يخل
 كما قوا بما دون الوقوع في بها لاعداء مع ان شرط ان السبب في الاختلاف في الاخبار
 هو التفتت بها ليا هو لا يصل فيه مع اذ المشاهدة في من المكاشفة على اي
 فتدبر مع اسكان حل المعاشرة على ان المعيشة من الضمان الثاني والثالث وان
 كان خلافا لعدا لا تصف ما دل على المنع سببا على حصة تراكم انهام الفقهاء عليه
 مع ان المعاشرة روايت واحدة رواها الشيخ فاصدر بحلها ما دل على المنع فان روايتا
 ودعي العجوة منها الكليتي وغيره وغيره العجوة المشقة مع ان المعاشرة لا يخل
 سببه العجوة كما لا يخفى وكيف كان الاختصاص واضح بحلها منه ولكن لا يخفى ان
 ذلك اذا كان في ذمة ضمان الاول وما اذا اعطى ما في الاول وجب عليه
 اعطاء الثاني من غير اعتبار الحصة وداهم واما مع اجتماع الاول والثاني فالأمر
 دفع الجميع لواء حد وما نقل من الشك وغيره من عوار دفع كل واحد منهما لواء حد
 من دون

من دون عظيم وكذا هو مقتضى ما قبله كافي الخبر كان اه لا يخل في ضمانه اذ
 صدق في الحصة في الحصة لا يخل في ان يكون في طين المال لا يخل في الحصة يكون يكون
 فهو في خلافه مال على الخلاف سببا على حصة يخل بها مبدع فانتم فلا يخل
 ذلك بل فصل ولا يخل فيها بينهم بالسبب انما يخل فيها على حد من يخل فيها
 منهم وما ترى ليس في ذلك شيء موقوف فليس ولم يظهر منها الا حصة صرف
 نكحة من هو من المصيرين في المصيرين ونكحة من هو ضمان هو يخل
 وقد لا يخل صدق في المصيرين في الاعراب ولا صدق في الاعراب اليها من بين
 والمصيرين ذكر انهم مظهر في ذلك عن عبد الكريم بن عبد الله شمس عن النبي
 ثم بدل عليه ان قد لا من من الحصة والمصيرين بها والمصيرين الثالث والمصيرين
 عن احتمال نصيب المال فان نصيب المال منتهى عند لا يخفى وان في المصيرين
 عن الخلاف في ذلك فان ذلك يظهر من الثاني في الاخير في الاخير في الاخير
 اعين فكل من وضع حد في المال ذلك الموضع فليعلم ما دون من ضمان
 مكره في المصيرين بل ربما كان فظفرا ان لم يجر ضمان شي لان الزكوة في
 مظهر من اعد الفقهاء كما عرفت ثم مدعيها اذ لا يخفى ان الظاهر من كلام
 المشايخين ليس الا المنع من النقل الذي يكون فيه خطر وتغير الزكوة ضمانها
 نكحة لا يخل ان كثير من الغرض مستلزم بعضها ببعض او ضمان ذلك بحيث يكون
 حالها حال الحلات في المصلحة الكبيرة بل في المواضع المتعددة من الحلات الكبيرة
 بل ربما كان النقل من تلك الغرض الى الاخرى منها امن وادق واعتقد منه في
 الحلات والمواضع وايضا ربما كان النقل الى البلد البعيد امن وادق من النقل
 الى الحلات والمواضع حيث يكون النقل الى البعيد مع عكس عظيم في ضمانها
 والامان نقل هذا لا وجه للمصيرين المذكور وان الزكوة ليس من الواجبات التي
 لا يكون لها وث ولا الواجبات التي رتبها تمام للمصيرين من الواجبات الموقوفة
 لتمامها ونصوصا متواترة فان ثلاث الزكوة غير ثلاث المال الذي هو حصة الزكوة
 حتى يجاب بالضمان اذ لو تلف ذلك المال في وقت علم بذلك المذكر وانكته
 ان يعطى عوضه في الوفاء الذي كان الواجب عليه بان يوفى الاطباء عنه لم يخل

ع ان كانت الزكاة وتلف على المصروف ان كانت اعطت ذلك المال بعينه لان جعل الفقير
 في وقت وجوب الزكاة عليه اذا الواجب الوقت ليس الا ما جلبه اياه بعينه وان كان
 في وقت المعين لا مطلقا في جميع الاوقات ففقدت نفسه فلا يكون الا باقتداره في وقت
 المعين سواء كان او مضى فالتعديان والتسوية اي تقع بغير اوقات فتعبر بها المكلف
 او عدم تعصير على الحق من ان الغنما تفرض جليل وسع الثمن في الزكاة في وقت
 غلط لما عرفت من ان متغيرا هو من النفل الذي يكون في ذلك الثمن لا مطلقا
 كما عرفت ومن هذا يتبع احد تلك شيئا مما ذكرناه انه مضمون استدل على
 المسح بان الغنم فيها واجب والنفل فيها من النفل في وقتها من اليد في وقتها عند المالك
 ان الزكاة ليست من الواجبات الغنم بل من الواجبات المقتضية تسليمه لمن اراد
 من وجوب الغنم عدم جواز اخذها من غير وقتها او من وقتها المصنف وقتها
 المستدل المذكور ان وقت الزكاة التي لا يجوز الاخذ منها شيئا ولا مطلقا مطلقا
 فما اعاب في ذلك خبره وغيره ويخرج من الاستدلال بوجوب الغنم وبعبء
 التسليم في وقتها في النفل في وقتها في الجواب حضوره في النفل بان النفل في وقتها
 شرها من الاضمار لا ان يقول ان نفلها من قبلها من الاضمار والدلالة على وجوب
 الاعطاء في الاوقات المعينة فلا بد من ملاحظة مجموع الاضمار وما فيها هل
 تكون معاضتها لا وعلى ذلك العلاج ما اذا هو على اخرى ملاحظة
 المرحيات مستدلا وذلك لغيرها من الوجوه التي لا يجوز لعل ما دل على جواز النفل
 اقول واظهر للاختصاص ان الواجب الذي من الكسب الزائد وان شئت في حله
 كالاوقات بالمال لا يفتى على المصلحة احكام الزكاة الا ان العاشر في زمان صلته
 الوفايات المقتضية جواز النفل كما نفا جميعه على المولى من هذا وقع الزمان فيها
 مضى الى حق المظن والشاهد بخلافه مع ان ذلك محقق ان سلم من المعنى المتبع
 حيث حيلته مثل الوصية الذي يجعله في الوصية بالدين البكر ولا شك في غير
 عدم الدفع اليه ولذا حكم بغيره من النفلان في غير وقت تعصير كما لا يخفى ويجوز ان يقطع
 المسح من غيرهما انهم فلا خلاف في ما عرفت يعلم ولا انما ان اداها ان لا يتم بالانجيل
 مطلقا لا معنى لغنم وغنم الواجب ان الواجب على زكاة الغنم فيها سواء كان او
 والثاني

والثاني ان ما اعطى فلا بد من اخذ وقت يكون وقت الصبي بالميد به
 في الاخذ منها شيئا او وجوب الغنم ان يكون مائة ان اخذها المكلف
 اخذ كسوة الزلزلة ولا يخفى ان خلافه في يد الدين وخلافه في الاضمار في
 الواحدة في اوقات الزكاة مع ان الاخذ من كل ما مر ان يجوز الاخذ من وقت
 مطلقا انهم في هذا الموضع خلافه من كل ما مر ان يجوز الاخذ من وقت
 وجوبها لا مطلقا انهم في هذا الموضع خلافه من كل ما مر ان يجوز الاخذ من وقت
 يكون خلافه ما يظهر من الاخبار الواردة في كسوة ولا ضار في الشواهد في ذلك
 وجوب الزكاة في غنم ما ذكرها مطلقا سدا للوارد في ذلكها ولما عرفت ذلك من وجوب
 على الزكاة في الاضمار الى حد من تعصير الفقراء وقد عرفت ان الواجب في ذلك
 في ذلك وجوب الزكاة ان احد جعل من كل الف حتى خمسة وعشرين حتى فقيهم
 من الاضمار وانما يروى في ذلك من شيعهم حقوقهم والمسح ليس الا عدم الاخذ
 اذ ليس من ذلك التمسك على الناس فانهم من ما يحسن من العهد بدار
 النفل بقاءها في المسح بمنعوت ويصير ذلك سبب هلاك الفقراء في ذلك
 في الشك والاضيق فكيف اذا صار هذه الكسوة فلا بد ان تحقق صالح يعطي
 الزكاة فضلا عن الطالع والواحد في المقام اخذت يتعصيرها ذكرها فان كان ذلك
 ثبت من الاضمار مستد جميع ما ذكره والا فكيف يقبل منها الصالح فضلا عن غيره
 ان الواجب في الاضمار المعنى بعينه الغنم وان كان باطلا ما خلا ذلك يكون
 حال ما لم يوجبه غيره ولا اشار اليه فقير ولا يكون انما وغيرها من الاوقات
 ثم جاز وما ذكره من ما بعد من جواز التعصير في الشهرين او اربعة او الاضمار
 لان يكون المراد منه جوده الاضمار اذ عدم التمكن من الاضمار او انفسه
 لكثرة ذلك مما لا يمكن ويظهر من الاضمار انهم به وذلك بانه على جواز ان
 يعطى قبل الرضا وبعبء واما ذلك منها ما ورد في الفقه الرضوي عندهم
 في اورد من انهم في تعصير الزكاة في اربعها اربعة الا ان المقصود منها
 ان تدفعها اذا وجب عليك ولا يجوز تعصيرها ولا اخذها الا قضاء الاضمار
 فان اجبت ان تقدم شيئا فخرج برهن فاعطى بها عليه فاما حلت فاجبها

زكوة كمثل ثوب الزكوة وثوب الغنم انتهى وعن ابن جابر قال لا يصح من الزكوة
 ان قال له ان يكون عندك ابرك من ابرك من ثوبك قال لا ولكن من ثوبك عليه
 الحول ويجعل عليه ان ليس لا حد ان يصلي صلوة الا برئها وكان الزكوة وكما
 يصوم احد شهر رمضان الا في شهر الاضاد وكل فريضة انما تؤدى اذا حلت
 وما يصدق فيها الا حيا ومن انما اذا خرج الزكوة من ماله يجوز ان يعطيه كيف
 شاء طاهر الا عطا في هذا الغريب وكونه في صدق لا عطل لا امتداد في
 الاخرى او وقتا اخر لا يتعين فيه وقتا ولا يجب الاخراج لذلك بل
 يكفي ان يكسب عليه كفا من الزكوة او يثبت ذلك والبناء على انه اي وقت
 شاء يعطى من دون تعيين وتعيين فاسد قطعا لما وضع لك وبالجملة يجوز
 للتأخير عن اخر وقت الوجوب ليس الا ان لا يستقيم له ذلك بل مثل ان يكون
 لم يمس بها الموضع كما في معجزة ابن سنان او يجب سببا منها فما تفرق بعينه
 من لباد ولا يستقيم له رده كما ورد في سورة بقره بن يعقوب اوشن
 عليه السلام كما يشهد به قوله تعالى العزير من جبراه مع ان مثل هذا التقليل
 من التاخير لا مثال ما ذكره لعل ان كان لا يفي هذا ان قلنا عفا وقتا
 مثلها للعصاح والمسيره المعنى بها الطاعة للاخبار والشواهد مضاهي
 ان شغل الله في الشغلي يستدعي البراءة اليه فيمنع من الاحتياط في المقام
 من الواجبات بحسب الظاهر كحفظه في الغوايا كما ذكره في الاحتياط والاحتياط
 وان يدعى انه انما عدم التامل فيه لكن مثل يجب على الامام ذلك
 وتجب عليه وعلى السامع ان يسمع والاحتياط عن الوجوب على الامام لا يفتقر
 وما على السامع قطعه ان يسمع ذلك مع ان الحكم ما ورد من بعث ابراهيم
 المصدق في عدم الوجوب لا سيما على ما ذكره ليس فيه ذلك وما على
 المسحوق فلم يبق احد بالوجوب ولكن اقليم العمل عليه ولم يشترط في خبر
 من الاخبار ويجوز ان يفسد الصلوة كما ورد في الاية ولغيره والعلل
 يتعين لفظ الصلوة ضعيف وفي ذكره انه ينبغي ان يكون في الدعاء اجر لما
 فيها اعطيت وجعل لك طهرا وبذلك لك فيها ايست الذي لا يحل

لراه هذا الشرط اجماعي عندنا سوى ابن الجبيل كما سنذكره للعلم وان قيل
 عن خلاف الشيخ نقل ذلك عن اكثر اصحابنا لا انه مقصور في ابن الجبيل وليس
 مقتضى الخلاف ولا احتياضا وكما في رده مضاهي لما لا يصل مثل معجزة الجبلي
 عن المعصوم عن رجل باخذ من الزكوة عليه صدقة الفطرة قال لا وصحبه
 ابن سنان صدقات صدقات بن يحيى عن اسحق بن عمار عن الحكم انه قال لم على الرجل
 المحتاج صدقة الفطرة قال ليس عليه فطره الى غيره لك من الاخبار الكثيرة
 واما ما ورد من ان من قبل الزكوة المال فان عليه زكوة الفطرة وليس على
 من قبل الفطرة فطره فمع عدم صحة الشك وثمة العدد والحق لا الاجماع
 المنقطع وقتا في العظم العول ولذا حل على الاحتياط لا يتبع ابن الجبيل
 بل يعارضه الحكم بغير بدعي وجوب الفطرة مطع على من قبل الفطرة وما ذكر
 ظهر الحال في رواية دارة باسناد جيد وثمة ان قال قلت الفقيه الذي
 يصدق في عليه هل يجب عليه صدقة الفطرة قال يعطى ما يصدق به
 مضاهي ما فيها من الاثبات وان كان من زيادة فان المعصوم لا يبارى
 المصوح مع ان الظاهر انها على رواية اخرى المنقولة لقوله وليس
 على من قبل الفطرة فطره كما مر وما ذكر ظهر محتمل وبعد ما عرفت من ان
 المعصوم السحق للزكوة من لم يملك من السنة لم يعا له والاعتناء به المحقق
 بها وفيما ذكره اياه لا يفتقر هذا في مدعيها ابن الجبيل لان معصومه
 ان من يجب ما يصدق في يجب عليه لا يفتقر المصنوع مفهوم الموصوف
 وعلى مقتضى الوجوب لا يفتقر فيك لا ينبغي لان المنطوق علم جميع الخبر
 لخرج من جميع الوجوه فالمعصوم يفتقر في الجملة وبعض الوجوه وكلام
 فيه وعلى مقتضى السلام لا يبارى المنطوق فكيف يبارى المنطوق في كلام
 العصاح والمخبر بقاء في المعظم والعصاح وغيرها مثل اجماع العصاير على
 مخرج ما يصدق عند وعن الرواية الا عن التفتة في ذلك ما هو في مشد العظم
 مع اصل البراءة واستصحاب عدم التكليف مع ائران على الوجه ان على مع
 المعصوم فهو غير قابل بدعي وان حمل على الشرع فبما ان من لم يجد فوات

عالم من المند وجعله الى نقصاء شمع نهار شريعة اجبا عبد اليه
 يح يكون فاحدا شرا على اهل بطنه من نفع سلوك المشرع مع العفة والاعتدال
 ثم جدا بالاجماع والصحيح انه قال في الامالي من من الاما سيران زكاة العفة
 واجنبى على الرجل ان يخرجها عن نفسه وعن كل من يقول من صغير او كبير
 او حر وعبد ذكر او انثى صاعا من غرا وصاعا من شعيرا وصاعا من سبي
 واقتل ذلك الشر وقال في المتنى يجب ان يخرج من نفسه ومن يقول ان يخرج
 ذهب اليه على اثنى اربع وهو قتل اكثر اهل العمل الا ما حثت في الا غير الزكاة
 الكا للفرق لا ولا يوجب عليه فطرته وذلك في ذكره لا في غيره بين ان يكون العبد
 واجنبى او شرعا مثل ان يقيم اجبا او يثبته وهو في الرعية على اثنى اربع وفي
 المعشاهية كذا بزيادة فطرته وقيل للخلل وهو في الميراث ما لا يملكه في كبره
 مثل موهبة صفوان الميراثا شرا من الميراث عن القطر فقال على المصنف الكبير
 الحر العبد على كل اثنان صاع من حنطرا وصاع من غرا وصاع من شعيرا وجب
 ومعه في عبد لرجل الميراثا فذكره في الفطره انها يجب على كل صغير
 كبير من حر وعبد وذكره في صاع من غرا وصاع من شعيرا وصاع من شعير
 او صاع من غرا قال في الاما من موهبة وصاحب الناس على ذلك المصنف
 الناس من حنطرا ومعه عبد الله بن سنان عنه قال كل من موهبة على اثنان
 من حرام مملوك فليكن ان يلقى في الفطره عن الحديث ومعه المملوك عنه عن مائة
 الفطره فقال على من يقول الرجل على الحر والعبد والصغير والكبير صاع من غرا
 ونصف صاع من ب والصلح اربعة امداد ومعه عبد الله بن سنان في صفة
 الفطره فقال في نفسه ان عن جميع من يقول من صغير او كبير ومملوك على كل اثنان
 نصف صاع من حنطرا وصاع من غرا وصاع من شعير والصلح اربعة امداد و
 معه عن بن يونس عن الرجل يملك عنه الضيف من غرا ففطره يوم الفطره يورث
 عنه الفطره فقال نعم الفطره واجنبى على كل من يقول من ذكر او انثى صغير او كبير
 او حر ومملوك ومعه المملوك عنه قال في نفسه في الفطره على كل راس من اهلك بعض
 والكبير والحر والمملوك والنقى والنقى من كل اثنان صاع من حنطرا وشعيرا و

صاع من غرا وجبى بغير السلطان وقال الميراثا في ذلك حنة نصف صاع من حنطرا
 او شعيرا وصاع من غرا وجبى وفي بن عدي بن مسلم عن الباقية ان رساله ما يجب
 على الرجل في اهل من صدقة الفطره فقال في نفسه ان عن جميع من يقول من حر وعبد
 او صغير او كبير من اهل من الفطره الى غير ذلك من الاجبا وصاعا من شعيرا
 احدين جميع من الصاع وشعيرا وواحد الشعير في باب عن ابن عباس عن علي بن الحسين
 عن جابر بن عبد الله وروى الصدوق عن اسحق بن عمار عن معاذ بن عمرو الميموني
 انه اذا ذهب فاعط من عا لثا الفطره واعط عن الرقيق جميعهم ولا يخرج منهم احدا
 فانك ان تركت منهم اثنان حتى فقت عليه الفوط ثلث وما الفوط قال في الفوط
 فيها كتب الرضا لا مؤمن وحسن الاسلام وكل ما يسهل فيكون ان تكونه الفطره
 في قدر على كل من صغير او كبير او صغير ذكر او انثى من الفطره والشعير الميراثا
 صاع وهو اربعة امداد ولا يجوز منها الا على اهل الميراثا في الفطره في قوله لا
 لكن قوله في الميراثا الفطره واجنبى على كل من يقول الميراثا الحديث او نفع اشد على ذلك
 وذلك في الفطره في غاية الوضوح وبذلك عليه انهم ما ذكرنا عن الاما وعن كبره و
 غيرهما معا قال في مائة الفطره من موهبة لا يجب ان يكون وجوبها ثانيا للصلوة حاشا
 وتذكرها معا قال في الفطره اياه ابن عمن في المصنف وهو من اجبها الصاع من سبي
 او جنس من الصاع من ابيه من صدقة الفطره على كل صغير او كبير او حر وعبد من كل من
 يقول بن من نفسه عليه صاع من غرا وصاع من شعيرا وصاع من شعير فلا كان في
 ومن حله بغير علم الخبر ذلك في صدقة فيكون الفطره عن النفس وعن كل من يقول
 والصلح بالامام الميراثا لهما منه موهبة والميراثا لثلاثة عين كما في الفوط من الفطره
 ما بها متولد من صاع من الثلث الميراثا بغيره بغيره عن نفسه وعن يقول فكان
 الصاع منها واحد في الفطره فكذا كونه عن يقول فتجب مع ان الاصل في
 الفطره ان لا اصل عدم التوحيد الا ما ثبت ولم يثبت ان به ما ذكره وبغيره انهم في
 الفطره الميراثا في اجبا وكبره على الميراثا في ذكر الميراثا كالا حتى وقال الرضا في
 ما انفردت به الاما في الفوط بان من اثنان موهبة مملوك شعير ومضان يجب عليه اثنان
 الفطره عنه وقال الشيخ في ذكره صاعا من اثنان اثنان مملوك شعير ومضان ويجب

هذا القول بعد ثبوت الطلاق قبل غروب الشمس ويصحح هذا القول المحقق على ما
 ذكرنا من أن كل ما من يدرك الطلاق بان يكون قبل غروب الشمس ذلك اول الطلاق
 قال في باب تعليق حكم الصبي المذكور وقد مضى ان ذلك قبل الزوال يخرج عنه
 الطهر وكذلك من السلم فذلك محمول على الاستحباب دون القرض ولا يجاب بان
 في الذخيرة وحاشا من الاستحباب ذهبوا الى ان وقت وجوب الطهر يوم السبت قبل
 صلوة العيد فظاهرهم ان ذلك وقت تعليق الوجوب لا وقت وجوب الاستحباب
 فعلى هذا لا يلزم عند من اعياها بعد ثبوت الطهر في ذلك الوقت ان ذلك وقت
 التكليف انتهى اقول هذا النقل منهم وانهم منهم من يدعي الصلة فيمن يخرج
 مسلم عن الباطن انهم سألوه عما يجب على الرجل في هذه من صلوة الفطر قال بعد ما
 عن جميع ما يعمله من حرا وبدا انهم يكبر من اصلهم منهم الصلوة في ذلك
 بعد ان يد بالصلوة صلوة العيد وبذلك اصلها وفيها معنى وخبر في صلوة
 قبل فطرها اقول ان ذلك فيكون من قبل ما رواه الشيخ وحمله على الاستحباب
 وما لا خلاف انما انما اجابوا عن ذلك من الاستحباب لا فيما سئلوا
 لعدم نال من احد منهم فكيف انما يعمله بمر السجدة ويؤخر عليه ذلك وعلى ذلك
 كانه الواجب ان يد الاستحباب منها بالشمس فتوى فلهذا مع ان الاستحباب العكس
 فيمنع الاستحباب وفي فلكه المال يكتف عن ذلك ومن كان له الحديث النبوي
 على ذلك يكون قوله لا سيما في سبب في انفي تعقيب المحرم ويظهر من الاستحباب
 انهم كون الفطرة انهم صلوة فطرها وكونها مرة لا ان يد كالا يحق على المذاهب فيها
 ويظهر من صحيحهم ان من يجب كون الفطرة من الضيف العيال وعلى من سألوا
 كالا يحق مع كون الاستحباب في المذمة والاصل عدم زيادة التكليف بها لئلا
 ظهر ان فطر الضيف ما من من المصلحة خاصة والاستحباب المشاورة الواضحة وتكون
 كل من يعمله يستغفر على سبب ان واحد يعلم نقا وث اصله فقول ابن ابي حنيفة
 خصوص الضيف بما نقله عن الحسن بن محمد في وقت بعد ما نقل ذلك من قال ان
 نقصان مع احسان الضيف بهبان يخرج من نصرة سواد ارجح الضيف عشر
 ام لا ذلك كان مسلل يجب على الضيف ان يخرج عن نصرة واستلذه على الا ولا

يعلم

يعلم ان ما في النص من وعلى الشا في بالعموات وشطره الذخيرة في الا ولا
 واعلم ان ما في ما عرفت مع ان الاستحباب والصلوة حقت في الحبس كما هو المحقق
 والسلم عند المحققين فاما ما في الذخيرة واحصل بعضهم السقوط مسلم
 اي في الصيغة الشايرة ما من الضيف فلكه ساره واما من الضيف فلكه ان الضيف
 وخبر ما في لبقا والعموات مثل قولهم الفطر من علم المصالح وغيرها لك على
 حاله عدم معاد اصلا وفقا لموسرة الاول دفع الخلاف في الذخيرة التي
 في ما وضع الاول ان لم تكن واجبة الفطر على الزوج فلا كثر على عدم الوجوب على الزوج
 الا مع الصلوة غيرها ومن ابن ابي حنيفة الوجوب عليه من فطره عند انما كان
 كانت مستعدة ولا يحق من فطره مستعدة الا ان يكون فاطلا بوجوب فطرها على الزوج
 لكن نقل الاجماع عليه في الغالب بكونه لان الفطر على عدم الوجوب كان الاستحباب
 لك وبالحلة هو ما سئل كالحق في علمه والشا في انما لم يعلم الزوج وكانت واجبة
 الفطر عليه فلا كثر على الوجوب بل انما كثر في الشايرة في فطره الموسر ان كان
 زوجا مسل فليس له ان لا يجب على احد منها الا عاها الزوج وكذا ما في ما سئل
 من في الزوج الضيف واجبا بانه ليس عليها لا فها من بعض ان يترك والشرط
 من عيها واما بقطعيها اذا وجب على الزوج وقال قلت والا فها ان
 نقول ان مع الاستحباب من الزوج الى حد ليعط عنه نقصان الزوج بان لا يعقل
 من يرضى فالحق ما قاله ابن ابي حنيفة وان لم يبلغ الى ذلك فان كان الزوج يرضى بغيرها
 مع اساده ولا فطر له فالحق ما قاله الشيخ واستدل على الاول بانما هو المصلحة في الزوج
 للسقوط عنها بغير الحق وان سأل عن المعاقبة على الشايرة في حق الصلوة والنفقة
 انما سقط مع عليها ولها بها لا سقط وهو لا قوي في لقائهم المحقق ان الفطرة اذا
 كانت بالاستحباب على الزوج سقطت كما ساره من وعيها وان كانت بالاستحباب
 الفطر واما ما في الجملة الزوج سقطت من نفقة وجب عليها عاها بالاستحباب
 وفي البيان ظاهر الاستحباب وجوبها على الزوج اصله مع اساده في المصلحة
 عن المعاقبة ولما عاها في ذلك عرف الحال وروى الخلاف والاستحباب
 في القصدين واما ما في حلق العورات وسلكها عن المعاقبة برفع الاشكال

ومن

في العمودين من دون تفاوت فيهما
 التبريد من المصعد وفي الخلق والحد الذي يترك بالبرهان من ذلك دين الا ما سئل في
 حجة الا فانه برهان العمودين انهم ما من من محض الا سلام وكذا الاختيار والبرهان
 محض الا سلام مثل صحيحين سجدوا لشعري وصحبهما الذي يفتن الله الا
 على الا بعد ذلك صحيحين با سر الخلق بين الرضا في القطر صاع من خضر وصاع من
 شجر وصاع من ثمر وصاع من ذهب وانما ضعف الحنفية معبر عن حق فيكون
 هذه الاختيار فيها زكوا الا انه قد صحح كثر في الا فساد على الا ربع لكن من
 الحنفية الذمة كما هي في صحيحين في عيب الرض من اذا لم يكن في صحيحين الفدا ح
 الى غير ذلك من الاختلافات الكثيرة مع انه يظهر من بعض الاستدلال وتوقع الاختلاف
 في زمانهم مثل ما رواه الشيخ عن ابي بصير بن محمد العملي قال انا خلفنا الدواب في
 القطر فكيفه الى السكون في اء وفي الصحيح على الش من نداه وان سكان من
 العمود قال القطر على كل قوم بها يفتن عباد الله بن ابي بصير وغيره وفي الصحيح
 انهم كان من يوشن عن نكته عن العمود انه قال القطر على كل من افتاد فورا فليد
 ان يورث القطر من ذلك الثوب الى غيره لك ما ذكره ظهر بعد اختيار ذلك الثوب
 الطالب على في العبد المتناكلا خراج ما كان فورا فاليه لا يخطو والشجر والبر
 الزبيب والامد والاذن واللبني وهو يذهب على انما والاحراج المشلول في
 لا يخطو المصنوع والا حياطه فاصح والشيء ضعيفا فاول ليس كذلك فان صحيح
 نداه وابن سكان ليس في طرهما الا محملين على الش من يوشن بن عبد
 الرحمن الشتر الجليل والثاني ليس بكانه كاشق في حطره والخال في صحيحين يوشن
 عن نكته ان من احب المصاير واذا جازوا به ابي بصير بن محمد العملي في ما الشيخ نفس
 اجماع الطائفة على انهم ما من من ان الضعف منها صحيح بالشرع والاحكام والنفوذ
 والاختلاف في الشرب الكثر في الاحاديث الصحيحة كما ان الشرايق الحلة لم يخلوا من
 في الضحك بالصحاح لا ثاب بدين المصنفين بغيره مع ان ما دل على كونهما
 من الاختيار الا بغيره بغيره كذا الاطلاق بغيره الى انزاله الطائفة ولذا
 دفع السراج في الصحاح بالانطباع بغيره انهم ويعتقد ما خبرها من الاختيار

العمود

الصحيحين وما ذكره في الخراج صاع واحد من حنين لما عرفت من ان المعبر هو
 الثوب الغالب في شمله فلو لم يكن القطر على كل قوم ما يفتن عباد الله ما من وقولهم
 كل من افتادهم في حيا فليد ان يورث من ذلك الثوب وفيه ذلك ما عرفت ومنه لا يخلو
 المشلول ولا يفتن ذلك فلو لم يكن صاع من ثمر ما سئل لما عرفت من ان المعبر فيه عن
 منبره فيصنف العدا للاحكام نقل بالاشهاد على ما ذكره فضلا عن ان يفتن
 فيصنفه المصنفين جولة الاخراج كل من با بالعمود كما صحح برالافع وهو الحق
 والكيف دى وان نقل من الشيخ في ط المسح من صف الشرح بما ذكره كان القطر
 كذا صرف الا خراج اصلا لا يفتن وكيف وهو يجوز العبد كذا كانت في ط على
 ما استعرف وبالحجة اما كان يجوز ذلك فبغيره وجواز العبد معادل لجواز الاصل
 من دون تفاوت اصلا وناسا با شريحتي الحلال في ذلك نقل من مع ثوبا في ط
 فلا وجه للمصنوع المصنوع في مقام وجوب عطاء القطر وكيفيته على خصوصه
 وعدم الوقوف في العبد مع كونهما متجانسا فيها معط وبالله من دفعه شائبه
 حرارة اصلا وناسا فغنى عن المسح فظهر ان الذي كان على سبيل المثال د عاده
 الناس وبغيره لك ما ليس بغيره الشرح بل ولا لقراءة ويعتقد ما ذكرناه ما اخرج به
 في لك ان القطر خراج الصاع وليس بغيره الصاع منبره في نظر الشرع ولا
 لما جاز العبد كذا شريحتي خراج الا صواع المختلفة من المصنوع الواحد من
 فكذا الصاع الواحد لان العبد يافع في الجميع فكذا في ابا ضمير الحيات في الملبس
 المطلق منها دفع جازر العبد يعني انه يظهر من الاختيار ذلك ذلك لدفع حاجته
 العبد كما يظهر ما سئل في جواز دفع العبد من قوله ان ذلك يقع له وفيه
 ذلك ثم قال ولا تمانا اخرج احد المصنفين ففعل فيهم عن معمله فيصنفه في الضعف
 الاخر كما قد كان محتمل بغيره بل اخرج الا ولي فيصنفه على الاستصحاب وكان
 احد المصنفين ان لبا في الاخر جازا جازا على انما على او بغيره ذلك ان نقل
 من الاخر فان الا دفع يكون ذبا عن فساد لا دون الذي يجوز اخرج الاول في
 الا دون لا منم بغيره بجواز العبد معط في الثوب الغالب كالا عني وفي الذي عرفت
 اختار عدم الاخر لا سلا بان مقتضى الضعف وجوب اخراج صاع واحد من

على

يعني فلا يجعل الا مثال بل هو على القول في عريضا لا يخرج من الجنس المعين للذات
 في تعيين الصالح كما قال برهان المسقطات والعمالي يكون الامر كما ذكره كما هو عارضا
 الا ما لا وما عارضا معن الا سلام في معنى ونظرا لها فاعلم ان كسبا ما انقول بان ليس
 هو العرف الغالب من حيث كونه فورا غالبا كما قال برهان المعظم وثبت كونه فورا فلا
 لا انما ثبت ان الجنس المعين لا يفرق في تفصيل الاستثالة فكيف ثبت ان اخراج
 الصانع من عارضا من غير مشروط في تفصيلها لا يوجب لعل ذلك في غير ما اه الفظ
 ان اجماع نقل الاجماع في المعين والسر ان لا يفرق بين ان يكون الا انواع الخمسة عشر
 موجودة او معدومة ويدل عليه مضافا الى اجماع الاخبار مثل مجاهد عليه السلام
 ان يرفع عن الوضوء ان كان في عينه عذرا في غير وجهه وكذا في البه اجزاء الخفا
 من نظارة النبال فكيف يحظر فيضت فيضت ويضيت ومجهد اخرى عنده بالمعصية ومجهد اخرى
 ان يوجب آه ومجهد اخرى في يده في الوثوق كالصحيح عن اسحق بن عمار عن الصم قال
 لا يأس بالغير والقطر وفي مسطرة اسحق بن عمار عندهم من زيادة قوله ولا يأس
 ان يعطيه ثمنها ورواه في كصحة عريضة عن اسحق بن عمار انه سأل الصم ما
 مثلك في القطر جهونا ان ادبها فصر يغير هذه الاشياء التي سمعنا قال نعم
 ان ذلك انفع له لشيء ما يريد ومجهد اخرى في يده عنده انه سأل عن القطر
 وثبتا مكان القطر قال لا يأس بكونه احر حننه فبعد ما بين المسطرة والديونة
 ان يعطى العيش انفس من المسطرة بمثلها اجرة الطحن ومجهد هشام عن علي بن ابي
 في القطر انفس من غيره لا يتراسع منقعه وذلك لانه اذا وقع في يد صاحبه
 مثله ثلث الزكوة وليس اصولا واما كاشا القطر المعتبر ذلك من الامتياز ولهذا
 الشبه صرح الشيخ قد ثمال جهونا اخرج الفقيه من اعدا الامتياز من ان يثمنها
 سواء كان الثمن سلعة او عينا او خيرا او ثوبا او دابة هم او شيئا لرجل فبشر الوثق
 ولم يذكر ابن ابي عمير سقما الثمن في قطره هو التخصيص بها ويمكن الا سلكا لغير
 الا ان يوافق اسحق بن عمار ويشكل بان السببا من الثمن احد الثمنين اقول
 السببا ورواه ان المطلق يغيرها الى الا في السببا من الثمنين على ان لا اذا اطلق من
 كان من الا في السببا لا لا يحق في يد عليه قوله في معنى التليل بان ذلك انفع للثمن

ما يريد

ما يريد والعلل المنصوص من جهة وكذا مثلا والواوي يكون ذلك انفع لا اصل بينا الموثق
 فقال كما لا بأس وكذا العلل الواحدة في مجاهد هشام ومجهد عن
 زيد المنقحة ليجوز اداء الطحن بغير الصانع من المسطرة بان يفتن سببا
 اجرة الطحن كما مر من الاما الى ما من مع ان الواوي في غير هذه الاخبار الداهية
 ولم يثبت احد من ذلك فغير كون ذلك رايه مع هذا الغالب لا انه يثبت ذلك وقد
 المعصية عن محمد بن مسلم عن الصم انه كان يقول لمن لا يجد المسطرة والسبيل في
 من العري والمعدن والذرة يفتن صانع من ذلك كله وصانع من غيره في القيمة
 عن الصم من لم يجد المسطرة والسبيل اخرج من الخ والثلث والدين ويظهر منه
 انه كان يفتن بالقيمة من غير الثمنين ايم ومما يتر ايم طاهرة في ذلك لعدم كون
 العدس وهو من الثمن الغالب غالبا بل وعط في رواية اخرى عن ابن مسلم
 عن الصم ان من عن القطر قال صانع من ثرا وذبيبه اشبرا ونصف ذلك
 كله حطه او ثوبا او سقما زده او سلعة الحقة ولا يحق له فيها بالغير حيث
 ذلك ثم وصف ذلك كله حيث اتي بكونه كل من ان السقما يأس من الثمن الغالب
 من حيث هو ولو لم يجعل عليه الصانع فلا داعي على الخلق على النقصه ههنا
 كد مضافا الى عدم الغائل بالغنى والاعيا لعدم الثمن عن الثمنين ر
 الطولس على عدم الثمنين فيها بعباء هذا هو الشئ من المشاخرين في
 وانهم من الثمن ما الشئ وانهم حرة وابن اسحق عن ابن الحنفية والمجهد في
 وسلا والى الصلاح وابن البراء وابن زهرة ان اوله وث وجوبها طلق البراء
 عن يوم النحر فلهذا وان الموجه في يوم العيد يفتن ويثمن مثله من ثمنه
 بالاصل ورواه الشيخ من الصم بن القاسم في المعصية من الثمن من القطر
 فذلك قبل المسطرة يوم القطر ثلث فان يفرقها ثمن بعد المسطرة قال لا بأس
 نحن نعمل بها لما ثم يفتن في المعصية الى ابراهيم بن محمد عن الصم انه قال
 ان اعطيت القطر ثلثا ان يخرج الى اليد في قطره وان كان بعد ما يخرج من مكة
 وثق رواه في المعصية الى ابراهيم بن محمد عن الصم والابراهمان مجاهدان ومع
 ذلك لا يفرق بينا على مطلقه كما لا يفرق في الهمزة ان لا اشارة منها بالباء

الوجوب يقتضي كونه ابتداء الفجر الثاني فالسبب على كلاهما من ذلك قبل الصلوة
 بشر ما عثرنا ساد فطما مع طهر عدم الطهر وحيث المشرك المصحح الذي ذكره المصنف
 واجب بانها تكون على وجوب الاخراج من ادراك الشكر لان وقت الاخراج المريب
 وبين ان الطهر وجوب الطهر عليه بطلان لا يجيب عليها الا يوم العيد لا يستعمل في
 ان من لم يدرك الشكر لا يجيب عليه مع من عثرنا ان لم يدرك ذلك قبل الصلوة
 يمكن التمسك في الاصل بان المصنف في المقام غير معلوم عثرنا في الثاني بان خروج
 الشكر على عدم الطهر وانما ان الطهر ما هو على وقت يجب ان يكون على فلا يظهر
 من ذلك ما يثبت ما يظهر من هذا المصحح الا انما ربما بعد ملاحظة المصنف الذي
 استدلنا اخصم برهان الى احدى سال عن الطهر من هو فقال قبل الصلوة يوم
 الطهر ذلك في كون وقت الطهر مع يوم الطهر قبل الصلوة ومن ابتداء اليوم الى
 قبل الصلوة داخل كما لا يخفى واما فقير الحديث بوجه اشتراط الطهر للصلاة في
 الجليل وكذا ملاحظة الاخبار على كونه في بيكر المفسر من المصنف في ذلك ما
 عن وجوب طهارة من تركه وذكر اسم غيره فصل في ترك بروج الخيل بانه مفسد
 وصحبه سليمان المديني قال صحبه يقول ان لم يجد من تضع الطهر فيه فزادها
 تلك الساعة قبل الصلوة بالصلاة في صباح من غرا وجنبا في تلك المسئلة وتمام
 وصحبه عثرنا من المصنف من الرجل يكون عنه العتق من اخوانه صحبه يوم
 الطهر يؤدى عنه الطهر قال نعم الحديث وقد مر في خبر ذلك الا ان القدر ان
 الغاية من جميعهم لك ما سئلوا انهم بانها تضاف الى الطهر فكانت واحدة
 عندنا واجب بان الطهر انما تحقق بها ما يتبين ان يكون الوجوب شرطا
 انهم بانها شعبة بالصلاة على الشيء مع الصلوة حيث كانت فاما تركها فاما
 تكون ما يثبت بها في التعقيب ما يجب بان ذلك لا يقتضي المساءة من كل وجه
 اقول الحديث الذي على ذلك صحبه في يصير دونه عن المصنف وفي خبرها
 هكذا ان الله عن رجل بانها الى الطهر قبل الصلوة فقال قد اطلع من تركه
 وذكر اسم غيره فصل في عثرنا في الجليل المبراة البقية شذوذ على الاخر
 يوم الطهر ولا تنفع لاحد في صحبه في وجب ان المصنف في الجليل المبراة البقية

صرح بان تأخيرها الى قبل صلوة العيد افضل كما صرح به المصنف في قوله بان
 مرفوع بن مرفوع وانما قد عثرنا انه مرفوع بن مرفوع وفي جواز اتم
 عدم الجواز حتى ان في كونه لشبهه ذلك الى على انما وانما بانها لو اخرج من الصلوة
 حتى لفت انهم ادعى الاجماع على عدم جواز التأخير عن المصنف في غير ذلك وفي الثاني
 انه لا يجوز تأخيرها عن صلوة العيد خبنا ما في ذلك على انما اجمع فكيف بعد
 اسطر والاشرف عند عثرنا خبرها عن الصلوة لانه يوم الطهر العيد
 وعن ابن الجليل اول وقت طهرها الفجر الثاني من يوم الطهر واحدة هذا
 المصنف في خبره المصنف في تركها قبل صلوة العيد بانها ابراهيم بن محبوب
 وابن منصور السبكيان وما ياتي من طريق العامة وكذا ما في مع
 احتال الثمينة وحيث المصنف في جواز التأخير عن الصلوة صحبه المصنف السبكيان
 اقول وقد علمنا انهم ما وجد منهم في خطبة صلوة هذا العيد من الامم
 باءاد الطهر وذكر احكامها فان العتق ما يقم ذكره ان الامام قد ذكر في
 الخطبة ما ذكره في ذلك الا انه الى الطهر كما مر بعد الاطلاق في الواردة في
 وجوبها ووجوبها وانها وما في صحبه الفضلاء وما رواه في في صحبه عن النبي
 ابن سنان من الصنف انه قال اعطاء الطهر قبل الصلوة افضل بعد الصلوة
 صدق قد وعثرنا به انهم صحبه عثرنا في قبلها في طهر القيت واما في
 ما ذكره في لفظ الصنف مع ترك استعمال قوله ولا يخط الاداء
 قبل الصلوة ودعى العتق من عثرنا من ثناءه من المصنف في ذلك كان امر المصنف
 لا يخرج يوم الطهر حتى يطعم ويؤدى الطهر ثم قال ذلك ففعل نحن وان كان
 الا وارجح ان يترك عن ما في الحديث كالمصنف عن ابن ابي عمير عن ابي بصير عن ابي بصير
 عثرنا الطهر فلا يترك سوا عطشها قبل الصلوة او بعد ما في المصنف انهم
 يوشون في سحر بن عمار وغيره مثله ومنهم من يوشون في الصلوة في غير ذلك
 من دون ذلك ويحمل كون الصلوة هو العتق للمصنف زيادة عن المصنف في فصل
 اخرج طهره ففعل ما في حديثها اهلنا فقال اذا اخرجها من زمانه ففعل
 به والا فوضا من حتى يؤدىها المصنف بها ودعى الشيخ عن المصنف

باس في الفطر انما هو المشرك لا واخر ثم المصوم الفطر مثل الصلوة فانما ختمها الى ان
 نزول الشمس صار وقت صلاة فطر وهذا مستلزم القائل بالفتنة الاخرى وقال لا لمجد
 من بين الامامة الذي يجب الاقرار به انه يجوز تقديم الفطر اول شهر رمضان
 الطاهرة واما اخرونها فقد عرفت ان اختلاف مع ان العورات في غايه الكثرة
 والظهور حتى انزود وجوب الفطر على الملوك مع ان الزكوة غير واجبة
 عليهم مطلقا وبعضها انهم وجوبها على الكبير والصغير حتى المتولد في
 ذلك الوقت وكذا الكافر والمجنون والصبي وامثالهم هذا مع انه يظهر
 من الاخبار وقولها في الزكوة مثل حديث هشام عن النبي قال ثلث الزكوة
 وليس للناس اموالا فانما كانت الفطر وفي الصحيح عن صفوان الذي لا يروي
 الا عن الثوري وهو من احيى العصابة عن اسحق بن المبالغة انه سئل انما
 عن صلاة فطر الفطر وهي ما قال الله نعم اقبل الصلوة وانما الزكوة فقال
 نعم فقبل فطر اشكال ما ذكر يظهر دخول زكوة الفطر في كثير من العورات
 الواردة في ايرادهم فزكوة الفطر فلو كان ذلك اعطاها علماء
 لم يكن فيه عيب لا يرد على الفقه ابيه فوالناس كالزكوة انما يكونون ما لو
 من منع من شهرهم عقوباتهم سببا في ذلك فلو كان الزكوة لا يخصها بالهم
 في الفطر كما عرفت وفيها ما يفي بواحدة السكون ان اسير للمسلمين في قال من ادعى
 الزكوة الفطر ثم ادعى له بها ما نقص من زكوة ساله وما ذكر يرجع رايه في جواز
 تأخيرها عن الصلوة وعن الجميع ثلثه عتاده من عدم جواز تأخيرها من يوم العيد
 وجواز التأخير الى يوم العيد وانما بعد ذلك يجب ان يروى ان تركها اثم فتعد
 منها صلح جيب الناجز كزكوة المال مع لا ينافاه واستدل عليه انهم
 بانها زكوة فتصرف في مصاربه فيها وتصرف في انفاق خليفاتها وكونها منها
 وتصرف في هذا الاستلزام القصر بجميع الاصناف لا العاطلين والعادم في مصلحة
 المسلمين ويزنها بالاسل الفقراء والمساكين ادعى السيد فان لا تنصاريما
 فزكوة بر الامامة القول بانها يجوز ان يعطى الفقير الواحد قبل من صاع واما
 الفقهاء في القول في ذلك واستدل على ذلك بحصول الفقير بزيادة الله منه

ذلك

ذلك ذلك عتده واما ان كل من ذهب الى ان الصاع شعرا اطلق ذلك في ذلك
 فانما خلاص الاجماع اقبل الصدقة حيلة في ما لم يد من بين الامامة الذي
 يجب الاقرار به ويدل عليه ما رواه الحسين بن سعيد عن بعض اصحابنا عن
 قال لا نطقا حدا اقل من صاع وفي لقان ان سألته عن رجل يقول الفقهاء ان
 يجرى مجرى الاجماع وفي العشرة من سلة في ان يكون ولا في ان يكون
 على الا سحيا بيقصه من خلاص الامام انما قال في الفطر وهذه
 الرواية مما روي بمجهر صفوان عن اسحق بن المبالغة عن الكاظم انه سأل
 عن الفطر وهي ما قال الله وفيها الصلوة وانما الزكوة فقال نعم وقال صدقة
 الفطر اقبل لان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقصد في بالثر ثلث فقبل فطرها ففطر
 فقبلها رجلا واحدا واثنين فقال يقربها الى ولا بأس بان يقبلها ففطره ثم
 قال في يمكن الجمع بين هذه الروايات الى عمل هذه على صورة يمكن الجمع بين ان يت
 ولا يبطى اقل من صاع اقول لم افرم منها معا ففطرها صلا لا من معنى قوله ففطرها
 احب الخان يقره نفس الضر حتى يكون اعطى الضر من فطالما فعل الرسول واما
 ثبت من الاجماع والاختيار وشهد عليه قوله مع ذلك ولا بأس به ففطره
 وجهه ان لا خلاف كما ادعاه في التمسك سواء كان من دافع واحدا ومن
 جازع على الشافعي وذهب الى ما يحصل المعنى في صورة الشافعي مع جميع ذلك
 فيه وروى الكليني والشيخ في الصحيح عن ابن ابي عمير عن بعض اصحابنا عن
 ابن عمار عن النبي قال لا بأس ان يعطى الى رجلين والثلث والاربعين
 الفطر وفي رواية اخرى لا بأس ان تدفع عن نفسك وعن بقول الى ما سأل
 الى غير ذلك من الاخبار ومنها مطلقا لكثرة في غايه الكثرة ومنها
 الكثرة لكثرة المال المدخل تحت الارض فان وجبه في ما لم يجرى فعليه
 جميعا وعليه الحسن سواء كان عليه اش الاسلام ام لا وكذا اذا وجبه في رهن مباح
 مثل ان رهن الميراث والحزب التي باء عليها ولم يكن عليه اش الاسلام ام لا وكذا اذا
 وجبه في رهن مباح مثل ان رهن الميراث والحزب التي باء عليها ولم يكن عليه
 اش الاسلام واستدل عليه باصله لا بأس به وان الترخيف في مال الغير اما يجرى

انما ثبت كونه ملكا محررا ولم يثبت ان ذلك يقتضي ابا حنيفة كل من ياتي
منه الشريف لا ملكية حصصها الواجب في الدليل مخير في الاجماع والاشياء شريفة
والمال كان عليه سكة الاسلام فامتنعوا اصحاب خبر عن البيع في الخلاف وابن و
حاشا من المفقود في كماله للظهور من بيع امركا السابق وعن الشيخ في طه والحق في
انزاعه واختاره اكثر المتأخرين ولعل الاول اقرب بصحة ما بين مسلم انزالهم
عن الدار بعد فيها الوعد فقال ان كانت مبيعة فيها اهلها لم يزلهم لان كانت قد
بلى فيها اهلها فالذي هو وجوب المال لغيره ووجهه اخرى عن اهلها من الوقت بوجوبه
في دار فقلان كان مبيعة فيها اهلها لم يزلهم وان كانت خربة فاشترى بها ووجهه
ابن ابي نصر عن الرضا ع ما يجب فيه الحرس من الكفر فقال صاحب الزكاة في مسئلة نصيبه
الحرس ووجهه الظاهر عن الصمعي عن الغير لما قال وسالته عن الكفر فيه حال الحرس
في الفقرة التي هي كل ما اذا ما الناس فهو غير كافر في الكفر والمعادن والكل
اه حيز الفاعل بانه لفظه ان يصد في عليه امر ملك فبيع عليه امر ملك انسان و
وجب في دار الاسلام فيكون لفظه كغيره واجب في اطلاق الا يسم لفظه على
الحال الكفر مع ان اللازم من ذلك السجدة للحكم بما ليس عليه الاسلام
التي وهم لا يقولون به الا ان يدعى الاجماع واحتملوا ان ياتي الاسلام بالجموع
هم يدعى على سبيل السلم والاصل في ما رواه الشيخ عن محمد بن القيس عن
ابا شريك قال علي ع في رجل رجع دية فخره من دية فيها والا فبيع بها واجيبه ان
الاول يمنع الملك لانه على سبيل دية وعن الرواية فيها مائة مائة مائة هو امر
منها فاعلى الجمع لا بد من جعلها على اذا كانا الحزب في ذلك مروت او على ما اذا
كانه الورق فيمكن ان يخل على الا سيجب ولعل الجمل على الاستحسان
بعد اجاز الجمع فيه ولكن لفظ من الصمعي عنها لكن لا لا يفتي مع ان ظهورها
في الكفر فيه ما فيها لان من كثر الكفر يكون لفظه ولا يخل من دون تعريف
بلا شبهة ويزيدان بعد السلم لا دعي على رواية محمد بن يقين عليه السلام
بالشما وعلا ان بين الدار عدم نصيب التعريف بالشبهة يكون التمس بعد
ما صير التعريف سببا بلا حجة فاعلى عدم الوجوب في كونه في الحزب

بها مدخل في الوعدان ولذا صرح المحقق بالظهور في الكفر وكون الوعد
الذي كونه ما يدل على قولي هذا فنقول صرح الفاضل وغيرهما بان الكفر
لكن في جميع عرفه البائع فان عرفه فهو له والا فهو المشتري بعد الحرس وصرح
في الخبر بان المراد من البائع الحرس ليس هو القريب والبعيد لا شر المبيع
في الحقيقة فابوا وجبت بغيره البائع بدفع اليد من غير غير ماله بعد ما البائع
في طيفه واحده دفع اليهم جميعا اذا عيشوا بملكهم واذا اعرف بعضهم بغير
دفع اليهم ما صدره فان ذكر ما يقتضي الشريك دفع اليه حصصه خاصة وفي الحقيقة
البائع من اشغل عنه بغير البيع من اسباب الملك انتهى اقول وفي هذا لا يقتضي لم
يقتضي عن ملك الا انراعا والواجب وان حصر في تعريف الموجب للوعدان او
العدم حتى يظهر بسبب الكفر وان يصر في فيها بما يظهر الكفر باعتبار ذلك
لهم من كون كثر في دار او انكسار صلا او انرا لغيره يعرف حرام لظهور
بالكفر في غير ذلك فاما وهم وشدوها الكفر غاصبا فاسل الشرف لا حرم
لهم اصلا لا يظهر من الاحياء والحجة على ما رواه الكوفي في خبر محمد بن عبد الملك
بعد الصمعي عن او مقتضى الصمعي ان الدار ان كانت مبيعة فيها اهلها فالكفر
لهم كونه تحت يد لهم واليد بشر يقتضي الكفر على امر شرعا وكثير من جملتها
هو ملكهم على امر شرعا والمال كان حيز حلا اهلها فيها والفا ليد في ملكها عدم
الملك من صفة صاحب اليد والمال لفظ الشرع ولا يكون ذلك الا في البائع
المذكور ومن هو في معناه وبالجملة الجمع بين المتأخرين المذكورين بالحق الذي
وهو الظاهر من الوعدان الحارسين والفا على الطاهرة فيمن العمل والعد
عليه وما ذكره في كلام صاحب الفجرة من قوله ان الحكم بوجوب شريف
البائع مشهور بين اصحابنا والحق عليه خبرنا اذا اشغل عنه جيران يد عليه
واصله البراءة عن مقتضى عدس لانه يقوم عليه دليل واضح انتهى اقول كون
الشيء ملكا لشخص اذا علم كونه تحت يد الشرع الطاهرة في شرفين مثل الموجود في
غير ملكه باليد لغيره فلا يلزم من لزوم التعريف بالشبهة البراءة بيد ملا حظ
ما ذكرنا من دعائه محمد بن عبد الله عن محمد بن عبد الله عن محمد بن عبد الله

منها الاستحباب على حسب ما عرفت او الوجوب على حسب ما استوفى العرف وقد جعله
 من دين الامانة وعنده الكلبى اسم لا تشبه على ذكرها في القباب من دون ذكر
 غيرها من طائفة الكلبى اسم مثل العبد وقد قاله ايضا شلر وكذا ما في مشايخه
 ورواها الامامية في بعض وجوهه فليدفعوا عن الامامية بها جيل ويجاوزه
 ايضا مضانها في الدكرية كل ذلك مضانها الى الاجماع الذي نقله العبد في مع
 كثرة ائمة ومصر ما عول الشيعه في زمان الاثمة وخصوصا انه نقله بالعبارة
 الذكورية مضانها الى ان الضيف انهم مع غايه فيهم وبها بر بغيره ما عول الشيعه
 عند سنده ما صدر مع ما عرفت من مشيئة الذي هو الصالح الذي عرفت ومع
 ذلك فقول القائل للاجماع المذكور لا واحد من الاكثر والالباب فيون فلم يشهد
 ما حد منهم الى الاجماع المذكور بل شيعه اذ استندوا لغيره من ان لا يكون
 نقله الماهريف مثل صاحب الذخيرة وغيرهم انهم استندوا الى الرواية المذكورة
 فليلا حطكتهم وكما انهم نعم الا ان ترجع الاجماع النفع من جهة المطالبين لعقوى
 الاكثر ومعلوم ان الاكثر في العقوى لا يعبأ بها في الحجة الشرعية وهي الرواية العشر
 لما عرفت من ان ابن ابي عمير نفسه من حيث العصابة ومن لا يروى الا من الشعة
 ومع ذلك انما الصدوق بها في خبره والشيخ ايضا رواها عنها بها مع نقله في
 الشيفير على العمل بها فان كان ظاهرها الاستحباب ثم اعلم ان ذلك عبارة
 عشرة دينا وانما هو على سبيل المثال هو قلنا لما ذكره غيره من النقصان والا
 في الذهاب عشرة دينا وفي العشرة ما شاؤهم لان ذلك هو القباب في
 الزكوة والرواية في الحديث قباب الزكوة وان وعد في الحديث ما ذكره الله
 فان ظاهره ايضا ما ذكرناه سيما بعد للاختلاف ما ذكرناه من اتحاد حال
 الكثرة وبغيره فلا حجة في العلم اه في المذنبه منع العزم بحجة عليه
 بان القبيح لا يخلو المقام لغز وغيره مع ان سؤالا بالاث السابعة واللاحقة
 يكون على كونه غير ما راجع اليه اوله منع العزم لغز فيه ما نسير في العزم ايضا
 لعدم كان كل في ان قد لا لا به والاشياء في غايه الكثرة في كون هذه
 القبيح شال منها ما من عباد القسور الرضوى وغيره من الاحبار

ومنها ما رواه الكافي في باب عن حكم انزال العلم من قول الله تعالى واعلموا
 انما نؤمنكم الا به فقال ثم يغيره على كينفس ثم اشار به ثم قال هو والله الا به
 بها يوم الا ان ابي جعل شيعته في كل لغزهم الى غير ذلك من الاخبار
 والسفوة اه الاول هو صحيحهما عن الكافي ثم انزاله عن الحسن
 فقال ما رواه الناس من قليل او كثير وصححه يروي قال كنيك جعلت ذلك
 فليكن ما العصابة وما حد ما رايك ايضا ان قد تم ان عن علي بن ابي طالب ذلك الكلام
 اكون معيا على حرام لا صلوة في ولا يوم تكثرا لثابت ما عول الشيعه في بخار
 من بينها وحدث علي القرام اعبا ثم وما نطه في باب عن ابيان بن ابي عمير
 قال كنيك الى ابي عمير ما الذي يجب على مولاي وارض فطعته وفي عن علي
 وروي وتعبا بعد من احد هذه القطع فكتب يجب عليك في الحسن ثم
 وحدث عليا بعد من سنان انه قال للمعلم على كل امرئ ثم واكتب بحج الحسن
 ما اصاب لفاطرهم ولين يلى امرها من دعوىها من حديثها الى على بن ابي طالب
 لهم خامسة بضعون حيث شافا وخدم عليهم الصلوة حتى تقبلوا بحج طعنها
 بحجهم وداين قلنا منه واثق الا من اخلناه من شيعتنا يطلبهم الا لا
 ان ليس شيئا عظم من الزنا ان يقوم صاحب الحسن فيقول صلوا يا رب هؤلاء
 نكروا وبعثوا في الزنطى قال كنيك رجلان جارا من من بعض مولى الرضا
 سالوا عنه في الحسن فكتب اليه ليم اسمع من الرجلين اه وصححه على بن سفيان
 قال ابن علي بن راشد وهو منهم فقلت لمارتني بالقبام ما رايك واخذ منك
 فاعلت سوالك بذلك فقال لي بعضهم راي شي خفي فمرايد ما اوجب فقال
 يجب عليهم الحسن فقلت في اي شي فقال في شعيرهم وصباهم قلت في الشاخص
 فقال عليهم ذلك فاذا امكثهم بعد منهم وفي الصحيح الى محمد بن الحسن الاشعري قال
 كنيك بعض الناس في شعير الشافعي عن الحسن على جميع ما يستفيد الى عمل من دليل
 واكثر من جميع العرف وعلى الصباغ وكنيك ذلك فكتب بحج الحسن بعد المنة
 وصححه علي بن مهزيار وقال كنيك البهراهم بن محمد الهادي في اقله على كنيك
 فيما اوجب على اصحاب الصباغ الى ان قال كنيك وقرأ على بن سفيان بحج الحسن بعد

سواء عصبه المباح كما قالوا لما ظهر منها كون الملة عدم كون شبعهم اولا فبما
 كما يرد في رواية اخرى من ان الناس اولا ما خلا السيف وعلل المصنف
 ذلك بان الله جعل لنا اهل البيت سوا ما نشأ في جميع التي ثم قال نعم نحن اصحاب
 الحسن والتي وولد حرمناه على جميع الناس ما خلا شيعتنا الحديث وهو ينادي
 بغير مطلق الحسن والتي ويصير في ذلك تكليف يخص بابا وجاح المحاسب الجارح
 ويصح ما كان الحال في جيل تلك الاخبار بل كلها كانه فلا حظ ومن اد
 البيت في ذلك فليعلم عطا لعنه ما كتبته على الولي في ذلك الجزء احتشانا
 الحلية اقول الله دخل العمل وان راعى رتبته في عموم التبيين على
 عرفت واما الارث والهدية فغيره دخلها على الله عدم الكتاب فيها
 ثم الهدية للعوض عنها بما ظهر في المعاصيات والمناظرات فتدخل
 في الكتب كسائر العقود فغيره واما عرق فلا بل هو خلاف ما يظهر من
 الاخبار الواردة فيها ان الارث لا يورث البع كانه بل وعليه ظهر ما لا
 لا يفتي على المطلق على الاخبار الواردة والفتاوى على المثل اقول
 ان ما رواه الشيخ عن الحسن بن زبارة عن المهدي وهو في اصله من مروي
 فقال اني جئت مالا لا اعرفه خلا من حرام فقال اخرج الحسن من ذلك فان الله
 قد رضى من المال بالحسن واجب ما كان صاحبه يعمل وفي بعض وهو الا يفتي
 بطل الوفاة وما رواه الكليني عن الكوفي عن الحسن بن زبارة اني اسير الوفاة
 فقال اني اكتب مالا اغتصت في صلابة مالا حراما وفادرت الشريعة
 ولا اعرف للارام وقد احتل على فقال لم تصدق بحسن مالك فان الله رضى من
 من الاشياء بالحسن وسائر المال لك وروى الثاني في البرقي في الحسن والشيخ
 في عرق ومع ذلك سندها صحيح الشريعة العقبية وما قال الكليني في اصل
 كتابه ما قال الله في اهل البيت في اوله فان قال فيه جاز رجل الى
 فقال اصبت مالا اغتصت فيه اذني فغيره في يفتي بحسنه فاناه بغيره فان
 ان الرجل اذا تاب تاب الله عليه فلا يغير عدم ذكر العبد بين والعبد كما ذكره
 والمصنف والذخيرة وان يظهر اختيار عدم الذي اكرمهم وما لم يغيرهم بان

الحلال

المواد المصدق على الفقهاء لان الله قد جرحه على بني هاشم فيه ما جرحه اذ لم يكن
 احد من القدر ساء والناظرين شيعين معناه الحسن في ذلك مضاعفا الى ما
 عرفت في المسئلة السابقة مضاعفا الى ملاحظة قوله ثم في مقام التعليل ان الله
 رضى من الاشياء بالحسن وان خصه بغير الحسن لا يدخل له بالشدة في بلا شيعته
 ولا مناسبه واما ان الله قد حرام على بني هاشم فهو المصدق في العهود لا
 ما يذكر بغير الحسن معناه الى عدم ذكره في الروايات الاولى والاخرى اصح
 سماع ما يظهر من غير واحد من الاخبار من دخول الحسن في قوله ثم خذ من
 اموالهم صدقة تظهرهم ومنهم بها الاية منها ما مر ومنها ما رواه في
 وروى في العروة انه قال من روى ان الامام يحتاج الى ما في ايدي الناس فهو كائن
 انما الناس يحتاجون ان يقبل منهم الامام قال خذ من اموالهم يظهرهم ومنهم
 بها شيعه بعد سماعه في الروايات الاخرى وما كان اشارة في عدة
 اخبارا في قوله لم اطلع الا على هذا الكون المذكور ولم يذكر في الخبر ايها
 غيرها ولم يذكر المصنف ايها في الروايات على نقلها بالوجود فادلة هذا الحسن
 تكون كثر لما عرفت وذكر المصنف في الحاصل في باب ما يجب فيه الحسن وما
 يحضر عن جابر بن مهران النخعي قال سمعت ابا الحسن يقول فيما يخرج من العا
 والنجار بالخير والحلال الى المختلط بالحرام اذا لم يعرف صاحبه والكفوف الحسن
 وما ذكرنا هو اذا جعل المالك ونفذ الحرام بالمرء اما اذا علم فلا بد من اصل
 العرق الا ان يجب ومن كره ان يروى البرصه لا ترا العبد الذي حمله
 الله مظهر المال وبيد ناسل كان الله ان الى واثرا الاخرى عن النخعي
 وهي رايه في عتيدان مبدع معلوم لغيره فلو حل لكن يعلم رايه
 الحرام عن فقد الحسن والله انما يحجب النكاح بالحرام عن صاحبه ولا في
 والا حوله مبدع في العبد والذخيرة حائل كونه حائرا عن صاحبه كما هو الحال
 فيما اذا لم يعلم المصاحب بها من العلم به يعلم العبد والمال ثم ان يصدق
 بغيره المالك كما هو الحال في كل ما يكون ماله مجهولا سواء علم كونه ساء
 الحسن وانفس اذ ان يد كالمسألة وهذا دعا بؤد المصنف وما تضمنه من ان
 مفسر من مفسر الصدقات لان كونه بحيث بها رضى ما ذكرنا في نقلها هو

الحلال

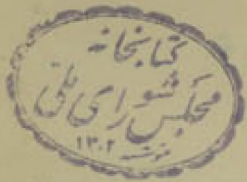
تدبر ونفل من كره وعجزها انه يعمل الحسن لسانه ثم يصعد في بالي ايد في صورة
 الزيادة انما يجلية وجوبه بعد المؤنة اجاب على وعجزه الذي عجب وانه
 الارواح ادعى الاجماع عليه في كرهه والمنتهى مواثيقا لغيره ابن ادريس عليه
 والفظ ان مراد المستر المكالمة فلا يكون له دخول في الثاني عشر كما ذكره
 فحق احنا بانه الفظ من الاختيار هو الثاني والا حوط الثالث والا حوط
 من نعمه لا يخفى في انه لا يعتبر الحول في خبر الارواح وهو اجاب على ما قال
 فالمنتهى اثره في جميع العلماء الا من شق بعد ذلك عليه خواص الاختيار وما
 حسن الارواح فهو انهم كل فله علم نيا من مؤنة المستر بقا الفخر ان الله
 بين الاحجاب وجوب الحسن فيه وجوبا موعدا من حين ظهور الرجح الى تمام الحول
 لا يفتن عليه الاخراج من حين الظهور بل له التعديم والناظر اجابا لما للكتب
 لاحفال زيادة مؤنة محله في طوره او بقدر اوجاده ثم قال والفظ
 من ابن ادريس عدم شربه الاختراع في الحول محققا عليه بان الحسن المذكور
 بعد مؤنة المستر وبلى المستر يحتاج الى دليل والا حوط الزيادة عنه
 ولا دليل على اجابنا سفيك على انه لا يجب الا بعد مؤنة طول المستر انتهى
 ملخصا ثم قال وعلى ذلك على الا يلحوم الاختيار ليس ستره هذا هو
 الشك بل قال لا الى ميل من حين الا ما شهد الذي يجبه لا فريده ونفل المتفق
 ما بين زعمه الاجماع عليه وشبهه الخبر مما دفع الى اصحابنا وبطل عليه ظاهر
 الكتاب لان الفظ كون اللام بالملك ادا لا خصا من ويدل عليه ايضا انما
 معناه سندا وبكلا لهما ذكر من الابه والاهامات والشهرة المتطرفة والاختيار
 الكثرة منها موثقة ابن بكير في غير ذلك من الاختيار العاقل بانهم يحسن حله فقام
 فظني ان ابن الجوزي وهو من هبة في حقه والاشا فظني على ما اذن والحق به
 انهم لم يردوا لغيره منهم - خلافا لظاه اوله لعل في عاينه العار به بالظن
 الى الاختيار المتواترة في انه هو من الزكوة المعاشي وعجزه ذلك ما هو صريح في
 موثقة ابن بكير لانه يقره فيها ذلك الفناء في طرقة الشبهة في الاسعار
 الا مقنا حيث يحصل القطع بعبا وعجزها لما عرفت من عدم الجوى وشدة القاء

وعجز

كان

ورب ذلك بل الفظ كونه مرفوعا في هبة الشبهة في الاستدلال باطلا في الاخير
 مع ذلك فظني للساد ولا يكون اه هذا هو القليل القطعي كما سبق
 اول كون فقه كل فقه حقيقا لا يستلزم ان يكون منبسطا لاطلاق وليس الجهر
 الا فيما يتبادر وعلى ذلك نقول المعاشي كالمعاشي والمعاشي والمعاشي والمعاشي
 وبني العباس وبني امير وبنيهم وعجزه ذلك لا ينفذ الا الى من هو منهم ومن
 طرف الاباء بل شئت ولا شئت فان العباس واخوته من اميرضها شبيهة
 ولا علوية ولا شبيهة في كونهم على ابن كابد وبين وان كان امير وبنيهم
 اخيرا فان كان امير منهم ومن فقه شبيهة لا يدخل فيه المعاشي المعاشي
 منهم وبالعكس وانما اطلق لفظ الامير لا يدخل فيهم القاشم وبكذلك التوك
 المعاشي والاربعي والفا رسي والكردي فانه لا يدخل فيهم من كانا من بنيهم
 من الامير وما اوردتهم وبغيرهم وبكذلك النيمي لا يدخل فيهم المعاشي والمعاشي
 وبغيرهم عا لهما امهم من الطوائف المذكورة وبكذلك العرب وبكذلك من كان هاشما
 من قبل الاب فقط فلا شك في كونه مستحقا للحق من ذلك فاعرف بينه وبين
 من بعده هاشما مستحقا أصلا وبما وان كانا فغيرا وعجزه او معجزه او غيرا
 يجوز شيئا ومثله في صورة كون الوطى من شبيهة بل قد من يكون الامام فما
 انهم نعم انا انعدم المنسوب من قبل الاب والمعاشي المنسوب من قبل الامام
 ذلك فلا شك في انهم يفرقون الى المنسوب من قبل الامام كما هو الحال في الاطراف
 وابناءهم والوصف والاشاب حقيقي لا يجازي كما هو الحق والمحق من اقتضا
 فان اذن من اهل السنن لم يكن الحجازي فكيف يمكنه الا حكار بل لا اظن ان فقهنا
 كانوا فالحق بالحقا ذي حاشا هم فقهنا فان كان فعدم التبادر وعدم الاعتراف
 بالحق الذي ذكره ووجوبه وقع بعض النفر من الى انهم وعلى فقهنا يكون
 بعض منهم فلا شك في خطأه وهو غير عجز سلنا اذ لم يزل الى المنسوب
 انهم وان لم يكن كونه من هاشميا مع القطع بعينه وعجزه طوره كالا على بان فاني
 الغطاء حق السيد وابن حرة كما لا يخفى على الطبع ولما لم يزل على الجليل وبنا فقيه
 من اوله فانه على خلافه لكن نقول ما اذا اراد ان يخرج بصير على بلد الملك

ومن حصل من انما من طرف الاب فاصغر فوا عجا انكيت نصيب لك مثلا اكل د
 امير المؤمنين م من غير فاطمة كيف نصيبون على علي بن ابي طالب بل يكونوا بين
 اوجيبين واشد من هذا ان يكون بين العايدين م الاكثر دنا وناهي لا ان يكون
 عليها ذلك الحال في سائر الامم والثابت من دليهم ليس الاكون الحسين من اكله والى
 لانها ليس من اكله ولا تعلم وكذا الحال في باقي الامم ولا وهم وغيرهم فانها
 في الغالب مصابف وغيرها شتى فكيف يكون القائم م افرجيا او لا يكون عليه با ونس
 على هذا الموالى وحاشا لهم ان يجوزوا هذا مصفا الى ان يخرج من بطن ابنة شخص
 نصيب سيبا لكون ولد حقيقه والخروج من ظهر شخص وصليبه مع انه يلزم على هذا
 ان يكون الشخص من خصوص طرف الاب غيرها شتى مع ضرورة من صلبها شتى
 فلا يستحق الحسن يكون مستحقه هو الحسن والثوب واصلاهم ولا شك في انها لا
 بذلك قطعا فيكون لهذا الشخص نسبتان نسب حفي وبالسطة ونسب جلي
 بلا شبهة بغيره سطر مع ان الاب اقوى في النسب بلا شبهة كما عليه فقها شرا
 في مباحث الارث والطلاق وحجب النفقة وغير ذلك لا يستعمل نقل هذا
 ان قالوا باجماع النسبين معا لكن نسب الاب بدوي وبغيره سطر مع كونه
 ابا والاب اغلب كما من وعرفه لقطع ولا يبرأ صلا في حيث نسب الام فيكون الحسن
 حلالا له والركوة حراما عليه لا دنا وساخ ابدى الناس ويلزم منها ان من
 يكون ابا هاشميا وامر نجيدا وجبته واصلا لها يكون الزكوة حلالا له
 لا الحسن فزد عليها الا غرضنا اننا نعرف وان قال بان نسب الام باين باق ثم
 فلم يصرفنا فنعلم ان بينهما دنا وناويا ظاهر لان الها شتى محل الحسن والبقي
 والاجماع ويخرج عليه الزكوة وساخ ابدى الناس والبصيرة والاجماع وغير
 الها شتى بالعكس فكيف يجوز حمل النزاع ان باخذ الحسن ويكون حلالا له ويحرم
 عليه ان باخذ الزكوة ويدعي بها انها لا تفقد في هذا الفاسد بالبد نصيبه القول
 ما يبره بجواز الزكوة باخذ الحسن والزكوة ولا يحرم عليه شتى منها بدوي الصناديق
 على ما عرفت بل معلوم انها لم يكن في ثلثين لهذا البني بل مقتضى كلامنا بل صححه
 عليه الحسن بل من الزكوة التي هو حرام على الها شتى جز ما موضعنا في الموضوع



ان ما صلحتهما في المقام بحجة العقل ليس الا لانها لم يستند الا على اطلاق في
 اسم الها شتى عليه كما هو المشاع في الاطلاق الاخذ من الاطلاق على وليد
 النسيب يتم وعدم الاقتصار على الاطلاق على النسيب من الاب خاصه وان
 والا فمزم كما هو اولاد وسواهم حقيقه مع انهم كانوا اولاد امير المؤمنين م
 ايم قطعنا بالبد لغيره كما هو الحال في جميع الاولاد من طرف البنات فانهم اكلوا
 ابا انهم الذين خرجوا عن اصلهم ايم قطعنا بالبد لغيره وما اشاد اصلا الى انها
 النسب في محل النزاع من طرف الام والاصحاب بل مقتضى كلامنا وبغيره
 عدم الانقطاع صلا مع ان من البد نصيبات التي لا يمكن ان يتصل فيها من له
 من الغم نصيب وما اشاد ايم الى النسب البدوي وبغيره سطر بغيره في
 حنيا النظرى وبالسطة ونحصر النظر في النظرى وبالسطة مع اننا
 فساد من البد نصيبات التي لا يمكن ان يتصل فيها نظرهما العين من حصر
 شرارة النسب ويحرمها بل جعلها مقام مثل سائر المقامات مع ان معلوم انهم
 ان الا شرفه ونحوها من طرف الام يمكن ان نصير سبيلا لقطع النسب الا خوف
 ولا انقطاع اثره ونحوه نصير شرفنا بل الدار في الفقر ليس الا على تقدير
 النسب من طرف الاب والصلب على النسب من طرف الام والبطون عند دفع
 النافع والثاني كما هو الحال في العرف والمفترايم كما عرفت بل العقل ايم كان الا
 ان قلنا انما لا نسب له شرعا من طرف الام كما هو في ذلك بعض الثقات الشيعه
 محقق فيه مثل عدم تجوز نكاح الاب بنه والام انها وان كانا من الزنا كما عرفت
 في علم من دون فرض صلا بين الاب والام وطريقتها واستد
 يعلم هذا لا بد من قوله الله عز وجل فيها وجبت من حاشية
 المدونة على كتابنا بالمعراج وان يكن هذا محض
 يجمع فادع دفع الله دينا شفى لك
 الها شية العشرة على الوعد لله
 في الد باهر من الكتاب
 ١٣١٥
 سنه
 بعون الملك الوهاب على هذا نيل الخلا محمد على الكوازي من طوك العرف في الثاني من ربيع الثاني

7

500

509

747

007209

